

شرح الشَّخْبَةِ

نَزْهَةُ النَّاظِرِ فِي قِصْدَحَةِ نَجْمَةِ الْفَكَرِ

فِي مُضْطَلَّهِ أَهْلِ الْأَشْرِ



لِإِلَامَاءِ الْحَافِظِ الْبَرْجَمَرِ

أَحْمَدُ بْنُ عَلَيْ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْدِ الرَّعْقَلَانِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ

٧٧٣ - ٨٥٢ هـ

حَقَّقَهُ عَلَى شَخْبَةِ مَقْرُوَّةٍ عَلَى الْمُؤْلَفِ وَعَلَقَ عَلَيْهِ

نَوْرُ الْأَلَيْبَرْتِ

أَسْتَاذُ التَّشْهِيرِ وَالْحَدِيثِ فِي كِلَيَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْأَدَابِ

بِجَامِعِيَّيْ دَمْشَقِ وَحَلَبِ



الطبعة الأولى
مطبعة شرکہ تحریک علمی تحریر (السید) ارشد، پاکستان

شرح النخبة

نَزَّهَ الْنَّظَرُ فِي ضَيْعَةِ نَحْنُ نَحْنُ الْفَكَرُ

في موضع طلح أهل الأثر

للإمام الحافظ ابن حجر

أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى

٨٥٢-٧٧٣ هـ

حققه على نسخة مقرورة على المؤلف وعلق عليه

خُوازِلُ الدِّينِ بْنُ عَثْرَةَ

أستاذ التفسير والحديث في كلية الشريعة والأداب

بجامعة دمشق وحلب

طبعة مديرية صحيحة مارندة



مكتبة إسلامية
الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ / ١٩٠٣ م
الطبعة الثانية: ١٤٢٦ هـ / ١٩٠٤ م

اسم الكتاب : شرح نعمة الفكر

تأليف : الإمام الحافظ ابن حجر رحمه الله

الطبعة : ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م

عدد الصفحات : ١٥٢

السعر = 90 روبيہ

مکتبہ البشری

للتطبیع والتشریع والتوزیع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مکتبہ البشری، کراتشی، پاکستان ٢١٩٦١٧٠ +92-321-

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبہ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

مکتبہ الحرمین، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦ - اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بلک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

تفصيـلـ

شرح النجـيـةـ وـتـحـقـيقـ

أبدعـتـ يـاجـرـ يـفـيـ كـلـ الفـنـونـ بـاـعـاـ
 صـفـتـ فـيـ اـعـلـمـ مـنـ بـسـطـ وـمـخـصـرـ
 عـلـمـ الـحـدـيـثـ بـهـ أـصـحـ مـنـ فـيـ رـاـدـاـ
 وـلـلـأـنـمـ فـكـمـ أـبـرـزـتـ مـنـ عـنـرـ
 لـقـدـ جـلـوـتـ عـرـوـسـ حـسـنـ مـنـكـرـ
 فـيـمـاـيـتـ بـهـ مـنـ نـجـيـةـ لـفـكـرـ
 إـذـأـتـاـمـلـهـ بـالـفـكـرـ نـاطـرـهـ
 تـحـمـيـ فـوـاـدـحـ الـلـفـكـرـ كـالـمـطـهـ
 أـتـيـ بـجـهـاـ الـبـدـرـ نـوـرـ الـدـيـنـ قـدـ وـتـنـاـ
 هـذـاـ الـمـفـسـرـ لـلـأـسـارـ اـرـ وـالـسـوـرـ
 كـمـ يـدـقـقـ لـلـأـلـمـاـسـ وـالـدـرـرـ
 هـذـاـ الـمـحـقـقـ فـيـ شـرـحـ الـنـجـيـةـ
 كـمـ يـدـقـقـ لـلـأـلـمـاـسـ وـالـدـرـرـ
 فـكـانـ كـالـغـيـثـ أـهـدـاـنـاـ مـنـبـعـهـ
 فـاـصـبـحـ الرـوـضـ أـشـجـاـرـاـ مـنـ التـهـرـ
 لـازـالـ مـشـرـيـعـ عـلـمـ الـدـيـنـ هـمـمـهـ
 بـكـلـ صـدـقـ وـإـخـلـاـصـ مـعـ اـعـبـرـ
 فـيـكـرـ أـشـهـدـ مـنـ خـيـرـاتـ الـكـرـمـ

بـهـ الـأـبـيـانـ الـأـرـبـعـةـ الـأـرـوـبـيـ الـأـدـعـيـةـ الـأـيـمـةـ الـأـيـمـةـ
 الـفـيـلـ أـنـشـهـاـ بـخـالـبـ الـأـفـاطـهـ بـهـ جـرـجـاـ، الـكـلـمـاـ الـدـيـنـ بـيـانـ عـرـالـسـنـاـزـ خـارـ الـزـيـاتـ
 صـفـقـهـ الـلـهـ وـأـبـرـلـ سـوـبـهـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، اختص من شاء من عباده بما شاء من فضله العظيم. وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تعههم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن هذا الكتاب شرح النخبة: "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" للإمام الحافظ أبي الفضل ابن حجر أمير المؤمنين في الحديث، كتاب جليل، قد احتل مكانة الأساس في فن أصول الحديث؛ لما امتاز به من إيجاز ألفاظه وغزارة فوائده ودقة تحقيقاته، ولطريقة عرضه التي بنيت على التقسيم الدقيق، والتي تمتاز بأها تقدم صيغة متميزة وتصوراً فريداً لهذا العلم: علم المصطلح، ليس في غيره من كتب هذا الفن، حتى صار الكتاب بهذه المزايا كتاباً خاصاً وعاماً من راغبي علم الحديث، وحثَّ العلماء على دراسته، وحضروا على استحفاظه.

لكن هذا الكتاب لم يطبع حتى الآن محققاً على مخطوط معتمد يوثق به، فضلاً عن كثرة الأخطاء التي قد تخلَّ بالمعنى أو توغر سبيله، إضافة إلى إغفال المطبوعات منضبط ما يشكل، وخلو تعليلات من علَّق عليه من إيضاح ما يغمض، بل قد وقع في تعليق من علَّق عليه الخلط في مسائل علم المصطلح، والغلط في تراجم الأعلام، وفي تحرير الأحاديث.

وقد منَّ الله الكريم ذو الفضل العظيم بنسخ خطية قيمة، تقدمها نسخة يعز أن تصاهيها في المخطوطات نسخة، قرأت هذه النسخة على الإمام المصنف ابن حجر نفسه قراءة بحث ودراسة، وأثبتت خطه عليها في مواضع كثيرة للغاية، وقد سجلت هذه النسخة في التاريخ، ووصفت بقراءة الفقيه المحدث ناسخها قراءة بحث على الإمام مؤلفها، فاعتمدنا هذه النسخة أصلًاً في التحقيق، وذيلنا الكتاب بما تمس إليه الحاجة من شرح غامض أو تسهيل عوicص، ومن تكميل فائدة وزيادة عائدة. وتميز هذه الطبعة الثالثة بمزيد من الدقة والفائدة بإعادة مقابلة الكتاب على أصله الوثيق، وزيادة التحرير في الدقيق، وتحقيق تعليلاته، وتلقي أخطاء السهو والطبعاعة بغاية الاستقصاء، مع إعادة النظر في المراجع والشروح، مستفيدين من قراءته في مجالس كثيرة لطلبة العلم، وما حصل من إفادة بعض فضلائهم، وفهم الله جيئاً ونفع بهم العلم والدين.

كما تتميز بترقيم فقراتها ومصطلحات المحدثين، ويفهرسها الموسوعي الذي يساعد كثيراً على حسن الإفادة منها.

وبهذا جاء الكتاب على الغاية من الإتقان، وأفاد طالب الحديث إفادة لا يجدها في غير هذا الكتاب، على اختصاره شرحاً وتعليقاً.

والله تعالى نسأل، وإليه تبارك أسماؤه تتوسل، أن يتقبله منه وكرمه، ويبلغ محققه وقارئه ومستحفظه غاية أمله.

وصلى الله على سيدنا محمد وآلها وصحبه وسلم، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه

نور الدين عتر

خادم علوم القرآن والسنة
في كليات الشريعة والآداب

بدمشق

تصدير

نَزَّهَنَّ الْخَرَفُ فِي ضَيْعَةٍ كَنْجَلَبِنَّ الْفَكَرِ

في مصطلح أهل الأثر

مُؤْلِفُ الْأَدِبِ بَغْدَادِ

أَسْتَاذُ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ فِي كُلِّيَّاتِ الشَّرِيعَةِ وَالْأَدَابِ

جَامِعَتِي دَمْشَقُ وَحَلَبُ

الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني

أمير المؤمنين في الحديث

شيخ الإسلام، قاضي القضاة، أمير المؤمنين في الحديث، خاتمة الحفاظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المصري الشافعي، كنيته أبو الفضل، ولقبه شهاب الدين، الشهير بـ"ابن حجر"، لقب بعض آبائه، وقيل: نسبة إلى آل الحجر، وهم قوم يسكنون الجنوب من بلاد الجريد، وأرضهم قابس، قال بذلك ابن العماد في "شذرات الذهب"، وقد تابع ابن العماد في هذه النسبة "إلى آل الحجر" أبا الحasan بن تغري بردي، وعدّها السحاوي من جملة أوهame، فتعقبه في ترجمته في "الضوء الالمعم". وكان ابن حجر أحد أعلام الإسلام الذين تمكنوا من مختلف علوم عصرهم الشرعية واللغوية، ورسخت قدمه فيها رسوحاً عميقاً وفق له منذ نشأته.

مولده وظروف نشأته:

ولد الحافظ بمصر "القاهرة المعزية" في الثاني والعشرين من شهر شعبان سنة ٧٧٣هـ. ولم يلبث أن ذاق فسحة الدنيا، فتوفي والده وهو طفل في الرابعة من العمر (سنة ٧٧٧هـ)، وتدلّنا المعلومات على أنه نشأ في بيئة تعرف العلم وتقدره، فقد ذكروا أنه أفاد في كثير من العلوم من عنانة والده به وبسلوكه سبيل العلم، فقد ظلت توصية هذا الوالد تظلّ هذا النحل حتى أتى بعقرية ضئل الرمان بعدها بمثيل لها، حفظ القرآن وهو ابن تسع، وألفية العراقي في علوم الحديث، وختصر ابن الحاجب في أصول الفقه.

وهنا نسجل مزية المجتمع الإسلامي الذي تنهض فيه المواهب والعقريات، أيًا كانت ظروفها في الحياة والعيش، فلا يحمل ذكي ونابه لفقر نازل به، ولا يضيع يتيم ذو موهبة ليُتمه، كيف والنبي ﷺ هو القدوة المُثلى لكل مسلم قد ولد يتيمًا، ثم شق ﷺ طريق الحياة بنفسه فرعى الغنم ثم اتّحر بأموال الرجال؛ لي تكون حياته ﷺ أسوة بالصبر والمصايرة.

ويأتي الحافظ ابن حجر واسطة العقد لثلاثة من الأعلام الأئمة الأيتام، فكان قبله شيخه ومحرجه الإمام الحافظ عبد الرحيم بن الحسن العراقي، وقد نشأ يتيمًا، وكان بعده الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، وقد نشأ كذلك يتيمًا^(١).

إنما خصوصية العطاء والتراحم والإخاء في المسلمين، لا تظلم فيهم موهبة ولا مقدرة لأي إنسان، ولا تشوب تكوينه عقدة نقص أو شعور بحرمان؛ لأن المجتمع يحقق بالعمل الواقعي قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِنْجِوَةٌ﴾** (الحجرات: ١٠) قوله تعالى: **﴿مِثْلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ وَتَعَاطِفِهِمْ﴾** مثل الجسد، إذا اشتكي منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى^(٢).

نحوه: نجابتة منذ صغره:

وقد بدت على ابن حجر النجابة منذ نعومة أظفاره حين أدخل الكتاب في سن الخامسة، فبدأ منه ذكاء وفوة حفظ يزدهما وجه صبيح وهامة وافية، ترعرع في ظل العلم والقرآن وأخلاق القرآن فكان على الهمة، متواضعاً حسناً للخلق، حاضر البديهة، آخذًا بالاحتياط والورع.

وفي نفحات الحرم ظهرت بوادر المعية بعد حجته الأولى سنة ٧٨٤هـ في مجاورته سنة ٧٨٥هـ ودراسته على شيخ مكة ومدارستهم، قد أتم اثنين عشرة سنة، فقد بحث في "عمدة الأحكام" للمقدسي على الحافظ أبي حامد محمد بن ظهرة المتوفى سنة ٧٨٧هـ بحثاً استباطياً، صلى التروایح في المسجد الحرام بالقرآن الكريم.

حياته العلمية:

وقد سردت المصادر أحداث حياة الحافظ ابن حجر حسبما اتفق اجتماع المعلومات فيها، وقد رأينا لكي نلقي عليها الضوء الموضع في هذا البحث المختصر أن نتذكر لها تصنيفاً يضع الأمور أمام القراء جلية نيرة.

(١) وإنما لمناسبة نذكر فيها أولياء الأيتام والمربيين في المدارس. مسؤوليتهم الضخمة عن البراعم الرطبة "الأطفال" ، الذين أوكل إليهم أمر تربيتهم وتعليمهم؛ ليتقوا الله فإن مسؤوليتهم جليلة تمس مستقبل الأمة.

(٢) متفق عليه: البخاري في الأدب "رحمة الناس.." : ٨: ١٠ ومسلم بلفظه في البر: ٢٠: ٨.

وقد وجدنا في ضوء دراسة حياته العلمية فيما بين أيدينا من المراجع أنه يمكن أن نقسمها إلى ثلاث مراحل نبيتها فيما يأتي،

المرحلة الأولى: بدء نباهته وتحصيله، وكان اشتغاله فيها بالأدب والتاريخ، وقد بدا فيها صفاء طبعه ورقة حسه، مع ما كان عليه من التمكّن في اللغة العربية وبلاعتها وأساليبها، فقد نظم الشعر الحسن وأجاد فيه، حتى شهد له الباحثون بأنه كان شاعراً طبعاً، وترجمه بدر الدين البشتكي في كتابه "طبقات الشعراء". وله ديوان شعر طبع في مجلد واحد في الهند.

ومن لطيف شعره قوله:

ثلاث من الدنيا إذا هي حصلت لشخص فلن يخشى من الضر والضير
غنى عن بنائها والسلامة منهم وصحة جسم ثم خاتمة الخير

والجدير بالذكر أن التمكّن في علوم اللغة العربية ليس مصادفة هنا في حياة الحافظ، بل هو ركن من منهج الأسلاف كلهم في التكوين العلمي أن يتنى منذ خطواته الأولى على أسس متينة من علوم العربية، خلافاً لما يظهره بعض المتعالين في هذا الزمن من الاستخفاف بها، وقد حذر العلماء طالب الحديث من التهاون باللغة والنحو تحذيراً شديداً، ومن ذلك قوله: إن أخواف ما أخواف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار^(١).

المرحلة الثانية: اشتغاله بالحديث الشريف وفنونه:

وتبدأ من سنة ٧٩٦ هـ. وهي المرحلة التي سما بها قدره وعلا نجمه، وكأن القدر هيأه لتلك الفترة من تاريخ الحديث أو هيأ تلك الظروف من أجله، فقد وافى بعقربيته وذكائه وسرعة حفظه بجموعة من الشيوخ قل أن يجتمع لأحد مثلهم، اكتمل كل واحد منهم في فنه حتى صار بحراً في اختصاصه، وإنما في علمه الذي اشتهر به، فلقي عنهم الحافظ واستوعب ما لديهم، حتى اجتمع عنده ما تفرق في غيره، فصار فرداً في أمه وآمة في أقرانه.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح: ٢١٧، وإرشاد طلاب الحقائق للنووي: ١٥٧. والحديث متواتر متفق على تواتره.

فكان من شيوخه:

أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي البعلبكي في القراءات، وكان عالي السند فيها. والحافظ الإمام زين الدين عبد الرحيم العراقي، الإمام في علوم الحديث ومتعلقاته، أمير المؤمنين في الحديث. ونور الدين علي الهيثمي، وكان حافظاً للمتون، وهو صاحب "جمع الزوائد ونبع الفوائد". والبلقيني سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان الحافظ الفقيه. وابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي صاحب التصانيف. والإمام محمد ابن جماعة الذي كان متوفناً في علوم كثيرة مستنبطاً خفاياها، حتى كان يقول: أنا أقرأ في خمسة عشر علماء لا يعرف علماء عصري أسماءها. ومن النساء: السيدة مريم بنت الأذري. والسيدتان فاطمة وعائشة بنتاً محمد بن عبد الهادي، وغيرهن.

وغير من ذكرنا من سائر الشيوخ، وقد جمع هو أسماءهم في مرجع كبير وقنا على نسخته الخطية وهو "الجمع المؤسس للمعجم المفهرس" ترجم فيه لشيوخه، وذكر في ترجمة كل واحد منهم ما تلقاه عنه من الكتب والرواية أو الدراسة. وقدم فيه فهرساً لمكتبة كبيرة متنوعة الفنون حواها صدره. ويضم هذا المعجم نخبة من علماء ذلك العصر في أقطار عديدة من العالم الإسلامي، لقيهم الحافظ في مصر أو رحل إليهم في مختلف البلاد، فقد رحل إلى مكة وحج مرات عديدة. ولقي فيها في الموسم جماعات من العلماء قدموا للحج، وأخذ منهم وأفاد، ورحل إلى الإسكندرية وقوص والصعيد والقدس ونابلس والرملة وغزة ودمشق وغيرها من البلاد. وقد طبع هذا المعجم، فجاء مع فهارسه مرجعاً حافلاً.

ويدلنا البحث العلمي على أن الفضل الأكبر في تحرير الحافظ ابن حجر يرجع إلى إمام عصره في الحديث الإمام الحافظ عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ، ولا تخيل القارئ على شرح العراقي للترمذى الذي اطلعنا على نسخته الخطية في مكتبات المدينة وإسطنبول؛ ليرى ما أفاده منه الحافظ في "الفتح"، بل حسبنا مقابلة شرحه "طرح الترتيب" الذي شرح ما جمعه من أحاديث رویت من أصح الأسانيد؛ ليجد كيف اعتمد عليه الحافظ في "فتح الباري".

وكان الحافظ مع سرعة حفظه سريع القراءة حتى إنه قرأ صحيح البخاري في عشرة مجالس، كل واحد منها من بعد صلاة الظهر إلى العصر، وقرأ صحيح مسلم في خمسة مجالس في نحو يومين وشطر يوم، ومن أغرب ما وقع له من الإسراع إسراعه في وقته الضيق في رحلته الشامية فقرأ فيها المholm الصغير للطبراني في مجلس واحد فيما بين صلاة الظهر والعصر، وقرأ في مدة إقامته بدمشق – وهي شهران وثلث شهور تقريباً – قريراً من مائة مجلد مع ما يعلمه.

المرحلة الثالثة: نبوغه في العلم وإمامته:

ويرجع ذلك إلى عصر مبكر نستطيع أن نحدده بحوالي سنة ٨١٠ هـ، فقد تصدر مجالس العلم في فنون عدة، وأفقي وأملي الحديث وولي القضاء، وطارت شهرته بمعرفة فنون الحديث ولا سيما رجاله وما يتعلق بهم، وأسانيد الحديث، واشتهر ذكره وبعد صيته، وارتحل الأئمة إليه، وتباحح الفضلاء باللوفود عليه، وكثرت طلبه حتى كان رؤوس العلماء في كل مذهب وكل قطر من تلامذته، وظهر سلطانه عليهم بذكائه وشفوف نظره وسرعة إدراكه واستحضاره للأطراف المترفرفة من المسألة، والأشتات الموزعة من أسانيد الحديث وشواهده وأقوال العلماء فيه، ودرس التفسير والفقه والحديث في معاهد علمية كثيرة شهيرة آنذاك، وتولى الإفتاء بدار العدل، والخطابة بالجامع الأزهر ثم جامع عمرو بن العاص، وأملى من جفظه ما ينفي على ألف مجلس من مجالس الحديث، وفوض إليه الملك المؤيد القضاء بالديار الشامية مراراً فأبى، ثم باشر القضاء في مصر، وأصبح في مركز رئاسة القضاء، لكنه لم يرض عن هذا المنصب الدنوي الذي كثيراً ما يضحي أنساً لأحرق منه بنفيه الدين والنفس، فاعتزل القضاء، وكلف بالعودية إليه مراراً فكان يعود إليه ويعزله، ثم اعتزله ولم يقبل إليه رجوعاً أبداً، ونعمماً فعل، فقد تفرغ بذلك لنشر العلم وخدمة الحديث النبوي. وهكذا ينبغي للعلم أن يزكي ما يعوق نشاطه وحركته في خدمة العلم وإن كان منصباً ذا وجاهة أو مال، وتبليغ المدة لولايات الحافظ ابن حجر القضاء واعتزاها فيما بين تلك المرات عشرین سنة كما ذكر الحافظ السخاوي. وقد ترجم الحافظ لنفسه في القضاة في كتابه "رفع الإصر عن قضاة مصر".

مؤلفاته العلمية:

ابداً ابن حجر في التصنيف منذ وقت الشباب، ونستطيع بالبحث والتأمل أن نحدد ذلك بحوالي سنة ٧٩٦ هـ.

وتدلُّ أوائل تصنفاته على بداية عملية بارعة في التصنيف، فقد كان من أول كتبه كتابه القيم "تغليق التعليق"، جمع فيه الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري، وخرجها وبين الأسانيد الموصولة التي رويت بها في شتى المصادر الحديثية، وهو عمل عظيم يدل على براعة نادرة واستحضار واسعة اطلاع بعيدي المدى.

وقد ضرب في التصنيف مُثُلاً بعيدة بكثرة مصنفاته وتعدد فنونها وتنوعها، حتى بلغت ما يزيد على الخمسين ومائة مصنف ما بين مراجع ضخمة مثل فتح الباري وتحذيب التهذيب، ورسالة صغيرة نافعة مثل متن نخبة الفكر وشرحه "نرفة النظر" الذي طار صيته في الآفاق، وعول عليه من جاء بعده. وأمتازت مصنفاته بالإتقان والإفادة التي لا توجد في غيرها، وكان كثير المراجعة لها والمراجعة لنفسه، خلافاً لما يفعله بعض العصريين من التعامل بالتصميم على الإثم والإصرار على الرأي الشاذ المحالف للسنة الصحيحة والإجماع، وكان سريع الكتابة جداً مع حسن الضبط. ولكونه كثير التراجع كانت تصير مبضنته مسوّدة، لذلك اختلفت نسخ مؤلفاته، واحتاج المحقق لها إلى كثير من الإمعان والثبت حتى يقف على الصيغة النهائية لكتابه.

وقد كتب مؤلفاته الحظ الوافر من القبول في عصره وبعده، فانتشرت كتبه أيام حياته، وأقرأ الكثير منها، وقادها الملوك والأكابر، واعتنى بتحصيلها كثير من شيوخه وأقرانه.

ومع ذلك فقد قال تلميذه الحافظ السخاوي: سمعت ابن حجر يقول: لست راضياً عن شيء من تصانيفي؛ لأنني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من يحررها معي سوى شرح البخاري ومقدمته والمشتبه، والتهذيب ولسان الميزان، وأما سائر المجموعات فهي كثيرة العدد واهية العدد. ضعيفة القوى ظامنة الروى.

وما ذلك إلا لتواضعه، وسعة بحثه و المعارف المتتجددة كما قال أستاذنا الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف حَفَظَهُ اللَّهُ.

فيا للعجب! من بعض أناس يتسرّر أحدهم منصب الاجتهاد، فيقذف للناس في يوم من الأيام كتاباً أو بحثاً فجأاً مغلقاً، ثم لا يقبل فيه تصويباً أو تصحيحاً؛ جموداً على رأي سبق له، وتعصباً لهوى سبق

له. إنه الفرق بين العالم الكبير الأصيل والدعي للصيق، وإنه الفرق بين الأمانة على العلم والدين، والتسرور على منصة التمجهد والزعامة والجاه باسم العلم والدين.

وهذه المؤلفات التي استحسنها ورضي بها من كتبه تبلغ وحدتها الأربعين من المجلدات تقريباً، ناهيك عن مصنفاته الأخرى النفيسة، مثل: تعجيل المنفعة، والإصابة في تمييز الصحابة ٤ مجلدات، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ١٠ مجلدات، والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ٤ مجلدات، والتلخيص الحبير بتحرير أحاديث شرح الرافعي الكبير ٤ مجلدات، والدرارية لتحرير أحاديث المداية في جزأين، وغيرها وغيرها.

وكتابه "فتح الباري بشرح صحيح البخاري" جاء مرجعاً حديثياً حافلاً وشرعاً كاملاً لصحيح البخاري؛ لما اشتمل عليه من الفوائد الحديثية والنكات الأدبية، والاستنباطات للأحكام الفقهية وغيرها من الفوائد من الحديث، وأمتاز بجمع طرق الحديث وإيراد الشواهد والروايات التي تتعلق بضمون الحديث، ولما أن البخاري يكرر الحديث في موضع عديدة قد تكثر كثيراً، فقد سلك الحافظ في شرحه طريقة جمع الشرح في موضع واحد منها، ويشرح في بقية الموضع بقدر ما يوضح مقصد البخاري من إيراد الحديث في ذلك الموضع ثم يحيل القارئ على الموضع المشرح فيه، ومن هنا كانت طبعات الشرح بحاجة إلى تحقيق نص الكتاب وبحث في هذه الإحالات؛ لتسهل الفائدة على القارئ، ويختصر عليه الوقت والعناء.

وأتبع في تأليف هذا الكتاب خطة الشورى العلمية على الطريقة التي كان عليها الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه مع أصحابه في استنباط الفقه، فكان الإمام الحافظ ابن حجر يكتب بخطه الكراهة، ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعتبرين، ويجتمع بهم في يوم من الأسبوع للمباحثة في هذا الشرح، وتصحيح النسخ المكتوبة، واستمر ذلك زمناً طويلاً من سنة ٨١٧هـ حتى أول يوم من رجب سنة ٨٤٢هـ فأقام لإتمامه وليمة عظيمة دعا إليها وجوه المسلمين، وقرئ فيها المجلس الأخير من الكتاب بحضور الأئمة.

وكان عمل له (سنة ٨١٣هـ) مقدمة في جزأين، هي "هدي الساري مقدمة فتح الباري"، قسمها على عشرة فصول، خص كل فصل منها بجانب من الدراسات الحديثية العامة للبخاري، مثل فصل المبهمات، وفصل الأحاديث المعلقة، وفصل الرجال الذي تكلم فيهم من رواة الصحيح، وفصل الأحاديث التي طعن عليها وهي في "صحيح البخاري".

وقد طارت شهرة "الفتح" فور اكتماله، وطلبه ملوك الأطراف والعلماء في شتى الأقطار، حتى قالوا فيه: "لا هجرة بعد الفتح".

وقال الحافظ السحاوي: "لو لم يكن له إلا شرح البخاري لكان كافيا في علو مقداره، ولو وقف عليه ابن خلدون القائل بأن شرح البخاري إلى الآن دين على هذه الأمة، لقرت عينه بالوفاء والاستيفاء".

ولم يزل الإمام الحافظ ابن حجر على جلالته في العلم وعظمته في النقوس ومداومته على أنواع الخيرات، إلى أن توفي بعد العشاء من ليلة السبت الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة ٨٥٢هـ، وصلت عليه صلاة الجنازة من الغد في مشهد عظيم لم ير من حضره مثله، وكان من حمل نعشة السلطان فمن دونه من الرؤساء والعلماء، حتى دفن بالقرافة الصغرى في تربة بنى الخروبي، بين تربة الشافعى ومسلم السلمى بالقرب من الإمام الليث بن سعد رضى الله عنهم أجمعين.

قال الإمام السيوطي: "وقد غلق بعده الباب، وختم به هذا الشأن". وقال الحافظ السحاوى تلميذه: "وخصائصه لم تجتمع لأحد من أهل عصره، وقد شهد له القدماء بالحفظ والمعرفة التامة، والذهن الوداد والذكاء المفرط، وسعة العلم في فنون شتى، وشهد له شيخه الحافظ العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث. وقال التقى الفاسى والبرهانى الحلى: ما رأينا مثله. وسأله الأمير تغري برمى: أرأيت مثل نفسك؟ فقال: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تُرْكُوْا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ (النحل: ٣٢)".

وقد عرف الإمام الحافظ ابن حجر بالفضائل النفسية، وأنى الناس عليه لمزيد أدبه مع الأئمة المتقدمين والمتاخرين، بل مع كل من يجالسه من كبير وصغير، ومحبته لأهل العلم والفضل والتنويع بذكرهم وعدم إطراء نفسه أو المباهاة بما ينقدح في ذهنه، مع كثرة تحقيقاته الفريدة التي لا يكاد يخلو بحث من أبحاثه عنها.

مصادر ترجمته:

وقد عرف بين العلماء بمناقبه وزخرت كتب التراجم بفضائله ومحاسنه، ومن أهمها كتاب: "الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر" للحافظ شمس الدين السحاوي، وهو مرجع حافل يقع

في مجلدين، وترجمه السخاوي أيضا في كتابه الكبير "الضوء اللامع في تراثم أهل القرن التاسع"، وذكره التقي الفاسي في "ذيله على التقى" لابن نقطة، والبدر البشتكى في "طبقات الشعراء"، والتقي المقرىزى في "العقود الفريدة"، والتقي ابن فهد المكى في "ذيل طبقات الحفاظ"، والسيوطى في "حسن المعاشرة"، وابن العماد الحنبلي في "شذرات الذهب"، والشوكانى في "البدر الطالع"، وغير ذلك من المصادر التي ترجمت له، رضى الله عنه وأرضاه وأعلى مقامه ومثواه.

* * *

شرح النخبة

ومنهج الحافظ ابن حجر فيه

كتاب "نرفة النظر في توضيح نخبة الفكر" سار ذكره في الخاص والعام، واستشهدت بتحقيقاته مؤلفات العلماء الأئمة الأعلام، واسمها كما هو مثبت على النسخة الأصلية الأم التي اعتمدنا عليها هكذا "نرفة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر".

أسباب تصنيف متن النخبة:

أوضح لنا الحافظ ابن حجر دوافع تأليفه لهذا الكتاب، فقال - بعد أن ذكر كثرة الكتب المؤلفة في اصطلاح أهل الحديث -: "فسألني بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك، فلخصته في أوراق لطيفة، سميتها "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" على ترتيب ابتكرته وسبيل انتهجه".

إذن لهذا السبب صنف المتن، فلم يكن القصد مجرد الاختصار الشديد، الذي تعب عنه كلمة "أوراق لطيفة"، بل كان القصد أيضاً ترتيباً مبتكرًا لعلم المصطلح، ومنهجاً خاصاً سلكه فيه.

أسباب تأليف الشرح:

فلمَّاذا الشرح وماذا فيه؟

يتحدث الحافظ عن ذلك فيقول: "فرغب إلي ثانياً أن أضع عليها شرحاً يحل رموزها، ويفتح كنوزها، ويوضح ما خفي على المبتدئ من ذلك، فأجبته إلى سؤاله رحاء الاندراج في تلك المسالك... وظهر لي أن إيراده على صورة البسط أليق، ودمجها ضمن توضيحها أوفق...".

وقد وجدنا في آخر نسخة صحيحة عند آخر شرح النخبة في الحاشية عن المؤلف الحافظ ابن حجر ما يلي نصه^(١): "علقه مؤلفه أحمد بن علي بن حجر، وفرغ منه في مستهل ذي الحجة سنة ثمان عشرة وثمان مائة، حامداً الله تعالى ومصلياً على نبيه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلمهما".

(١) بخط خير الله محمد بن عثمان بن سفيان بن مراد خان. والنسخة المشار إليها منقولة عن نسخة مقروءة على المصنف قراءة بحث، وظهر لنا أنها نسختنا التي اعتمدناها.

وهذا يدل على ما سبق بيانه من نبوغ الحافظ وابتكاره منذ عصر مبكر، في بدايات تصنيفه في الحديث وعلومه.

منهج الحافظ في شرح النخبة:

وللشخص منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب بما يأتي:

١- تقدم علوم الحديث في صياغة جديدة مبتكرة لم يسبق إليها، وهذه الصياغة تأليف جديد لعلوم الحديث، يقوم على الدراسة الاستقرائية لأحوال السنن والمتون، ويقدم هذه الأنواع الحاصلة للسنن والمتون على ترتيب علمي في غاية الدقة يعرف عند الأصوليين بالسبر والتقسيم.

ومعنى السبر والتقسيم: اختبار الموضوع المدروس وتقسيم أحواله وأحكامها، بحسب هذا الاختبار المعمق الذي تستقصى فيه كل الأحوال والاحتمالات، وتعطى حكمها الملائم، وتفرع عليها الفروع والمسائل العلمية.

وقد بدأ أولاً بتقسيم الخبر إلى هذه الأقسام:

إما أن يكون له طرق غير مخصوصة بعدد معين.

أو تكون طرقه مخصوصة بعدد معين فوق الاثنين.

أو يكون له طريقان فقط.

أو تحصر روايته بطريق واحد.

ثم أخذ يدرس هذه الأقسام ويبين أحكامها، وفروع ما يتفرع منها على الطريقة التي فرع التقسيم الرئيس لأنواع الحديث هنا.

وأدخل في ضمن التقسيم تكميلات؛ ليكون شاملًا لجميع أنواع الحديث، مثل استطراده إلى تعريف الصحابي (ص ١١١)، واختتمه بدراسات متنوعة تكمل هذا التقسيم، بأن يشمل الكتاب على إيجازه كل أنواع علوم الحديث.

٢- أدخل تقسيمات للحديث وسائل ليست من أبحاث مصطلح الحديث، بل هي من بحوث أصول الفقه، كبحث المستفيض (ص ٤٦)، وبحث تلقي الأمة للحديث بالقبول (ص ٥٢)؛ لأنها تكمل فوائد الكتاب وتغنى قارئه.

٣- الاختصار وتحاشي الفضول في الشرح.

٤- صياغة الشرح على طريقة البسط، وذلك بأن يدخل المتن في ضمن الشرح، ويندمج فيه، بحيث لو حذفت الأقواس التي تميز المتن، تصبح العبارات شيئاً واحداً لا يتميز فيه الشرح عن المتن.

مزايا شرح النخبة:

ويمتاز كتاب "نرفة النظر" بعزايا مهمة، منها:

١- الابتكار والتجديف في صياغة علوم الحديث، وأن هذا الابتكار ليس بمجرد تقليل وتأخير لما رتب السابقون، بل إنه يقدم للدارس تصوراً جديداً شاملـاً لعلوم الحديث، بطريقة السير والتقسيم التي اتبعها، ومن ثم فإنه يفيد قارئه نوعاً جديداً من التصور لهذا العلم، كما يكسبه التعمق في فهم منهج النقد الحديثي.

٢- الدقة والشمول؛ لأن طريقة التأليف هذه تقوم على الدقة في الدراسة، وتميز الفروع والأنواع، والشمول لهذه الفروع التي ينبعها التقسيم العقلي.

٣- ربط أنواع الحديث ببعضها، وبيان العلاقة بين أنواع الحديث وصلتها ببعضها البعض؛ لأن التقسيم هو إخراج للأقسام من الأصل الشامل، وذلك يفيد معرفة نوع الصلة بين أنواع الحديث، وقد صرَح الإمام ابن حجر في شرحه ببيان كثير من هذه الفوائد، مثل بيان الصلة بين المتوارد والمشهور والمستفيض (ص ٤٣ و ٤٤)، والصلة بين المعلق والمعضل (ص ٨٠).

٤- تحيص المسائل المختلف فيها، والقضايا الشائكة، واستخراج زبدة التحقيق فيها، وذلك كثير في هذا الكتاب على إيجازه و اختصاره.

٥- تحاشي المأخذ التي وردت على المؤلفين السابقين، بأفهم لم يتبعوا نظاما معينا في تصنيف كتبهم وترتيب أنواع الحديث فيها. فجاء هذا الكتاب بطريقة السير وال التقسيم ليلتزم نظاما دقيقا، يستوعب كل مجموعة من علوم الحديث في ظل قسم واحد يجمعها في موضع واحد.

أهمية شرح النخبة:

بهذه المزايا التي تميز بها شرح النخبة للحافظ ابن حجر كان له مكانة كبيرة عالية في علم الحديث، جعلته مطمح أنظار طلبة الحديث وعلمائه والمصنفين فيه، ولنلخص أبرز جوانب ذلك فيما يأتي:

- ١- الأثر الواضح الذي خلُفه في مصطلحات الحديث، فما اختباره في هذه المصطلحات جرى عليه العمل، واستقر عليه المحدثون بعده، مثل اختياره في الشاذ والمنكر (ص ٧١ و ٧٢)، ومثل تمييزه أنواع الحديث المقبول بهذه الإضافات: الصحيح لذاته (ص ٥٨)، الصحيح لغيره (ص ٦٦ و ٥٨)، الحسن لذاته (ص ٦٥ و ٥٨)، الحسن لغيره (ص ٦٧ و ٥٨ و ١٠٥). فكان له أثر في تحديد المصطلحات واستقرارها، ولم يكن ذلك إلا لأفذاذ من المتقدمين الكبار.
- ٢- إن شرح النخبة له أهمية علمية بالغة، من حيث إنه خلاصة الفكر النبدي لأعظم محدث في زمانه، وقد لقبوه "أمير المؤمنين في الحديث" وأنه يضم زبدة تحقیقات هذا الإمام في مسائل علوم الحديث، لذلك نجد مسائل كثيرة من بحوثه متناقلة في المراجع العلمية ومعتمداً عليها.
- ٣- شحذه لذهن دارسه، بسبب إيجازه وغزارة مادته العلمية، ثم اتباعه طريقة السير والتقسيم، التي تقوم على بحث العقل في احتمالات الأحوال الممكنة للشيء المدروس، والقسم الذي تفرع فروعه.

نسخ الكتاب الخطية:

كتاب "نرفة النظر في توضيح نخبة الفكر" معروف عند خاص أهل العلم والعام، قل أن تخلو مكتبة عن نسخة منه أو نسخ، وهذه النسخ كلها متوافقة في مضمونها فيما لحظنا، عدا حالات يسيرة من النسخ، وربما كان بعضها من تعديل المصنف الإمام ابن حجر، والبقية من سهو القلم، وقد وفقنا لنا مجموعة نسخ صحيحة موثقة توثيقا علميا حسب أصول المحدثين، صورناها من مكتبات شتى، وكان التوفيق البالغ أقصى غاية في نسخة صحيحة جدا هي الغاية في الصحة حتى قد سُجلت، وكان لها ذكر وتسجيل في التاريخ، جعلناها الأصل في هذا العمل.

التعريف بالنسخة الأصل:

نسختنا التي أشرنا إليها هي المخطوطة المحفوظة في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم: ٤٨٩٥، وعدد أوراقها: ٣١ ورقة، أسطر صفحاتها: ٢٠ سطرا أو ١٨، بخط نسخي واضح جيد، ثبت عنوان الكتاب على ظهر الورقة الأولى هكذا "كتاب نرفة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر". وهكذا ثبت العنوان بهذا اللفظ في كل المخطوطات الصحيحة التي وقنا عليها من هذا الكتاب، مما يدل على أن ما زعم محققا من الطبعات الموجودة الآن ليس محققا.

وقد أدمج المتن مع الشرح في هذه النسخة لم يميز عنه بشيء إطلاقا، وكتبت على حواشيه تعليقات لبعض العلماء. وهذه النسخة قد كتبت في آخر عهد المؤلف، وقرئت عليه قراءة بحث، وأثبتت خطه عليها بذلك في مواضع كثيرة تبلغ خمسا وعشرين، بل أثبتت خطه مرتين على الصفحة الواحدة في بعض الأحيان.

وجاء في آخرها بخط الناسخ نفسه ما يأني:

"علق ذلك لنفسه الفقير المذنب العاصي أحمد بن محمد بن الأخصاصي الشافعي، اللهم أحسن إليه ولوالديه ولجميع المسلمين، ووافق الفراغ من نسخها في العشر الأوسط من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وثمان مائة" أي قبل وفاة المؤلف الحافظ ابن حجر بسنة واحدة وثلاثة أشهر تقريبا. وبإزاء ذلك في الحاشية بخط المصنف: "بلغ صاحبه قراءة عليه. كتبه ابن حجر".

وعلى آخر النسخة تحت هذا في الطرف الأيسر من أسفل الصفحة: "بلغ قراءة النسخة إلى آخرها على الشيخ عبد القادر الصفوري سنة ١٠٧٧"، وجانبه إلى اليمين: "وقف على طلبة العلم مؤرخ سنة ١٢٤٦".

وابن الأخصاصي المذكور هو الفقيه المحدث شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد الدمشقي الشافعى، ويعرف بابن الأخصاصي ولد سنة ٨١٨هـ بدمشق ونشأ فيها، وقرأ الفقه على العلماء، وسمع الحديث على ابن ناصر الدين. وقال السحاوى: "ارتحل فقرأ على شيخنا شرح النخبة له بحثا، وأذن له، وكتب بخطه أشياء كالبخارى وشرحه لشيخنا".

وسمعت من نظمه وفوائده وكان الغالب عليه الخير والانجام والتواضع والتودد والرغبة في الصالحين، مات سنة ٨٨٩هـ بدمشق.

له في الوعظ "حادي الأسرار" في عشر مجلدات وشرح أبي شحاع في الفقه^(١).

وهذا التعريف مهم يدلنا على أمور في غاية الأهمية، منها:

١- أن ابن الأخصاصي كان من أهل العلم وخصوصا الفقه والحديث، وهذا يجعل نسخه في غاية الإتقان.

٢- أنه كان من خواص الحافظ ابن حجر، وأنه كان عمدة عنده في النسخ حتى نسخ له شرح البخاري أبي فتح الباري.

٣- الأهمية البالغة لنسخته من شرح النخبة، حتى ذكرها السحاوى وأنه قرأها على مؤلفها بحثا، أي قراءة تدقيق وشرح لها، وذلك يوجب تدقيق المصنف لها كلمة كلمة.

وهكذا جاءت هذه النسخة أمّا في الصحة والثبوت، تغنى عن غيرها، وجعلناها الأصل في إثبات نص الكتاب، واكتفينا بها عن غيرها من النسخ الصحيحة المتعددة التي وقفنا عليها وصورنا جملة منها.

(١) الضوء الامع لأهل القرن التاسع، للسحاوى مختصر ١٩٤:٢. نشر دار مكتبة الحياة- بيروت.

عملنا في تحقيق الكتاب والتعليق عليه:

كان يلحظ في هذا الكتاب "نرفة النظر" عمق وحاجة إلى مزيد من التفكير لفهم معانيه، وقد وجدنا ياقرائنا المتكرر لهذا الكتاب أن قسماً كبيراً من صعوبته يرجع إلى طريقة إخراجه وتقطيعه بالأقواس التي تفصل المتن عن الشرح، و يجعل المتن في أعلى الصفحة، ثم تعليلات في الأسفل، إن وجدت التعليقات. زاد في أثر ذلك ضعف التصرف في علامات الترقيم وسوء التقسيم لفقرات الكتاب، فضلاً عن الأخطاء والسقط المفسد للمعنى في الطبعات المتداولة.

وقد وضعنا نصب أعيننا تمهيد سهل الإفادة من الكتاب، وتسهيل الوصول إلى مكتوناته، فاتبعنا في تحقيق الكتاب وإخراجه الخطة الملائمة لذلك نوضحها فيما يأتي:

أولاً: تحقيق الكتاب وإخراجه:

- ١- اعتمدنا النسخة المقرؤة على المصنف الحافظ ابن حجر أصلاً في إثبات نص الكتاب.
- ٢- سردنا شرح النخبة مع متنها سرداً واحداً مترجلاً ببعضهما، دون أي فصل للمتن عن الشرح بأقواس أو بشيء آخر، وذلك تسهيلات لسلسل الذهن وانسيابه في دراسة الكتاب، واقتضاء طريق النسخة الأصل ولنسخ أخرى صحيحة^(١).

لكن ميزنا التعريف بحرف أسود، لأنها قاعدة البحث ومطلع دراسته^(٢).

- ٣- عُيننا بعلامات الترقيم، وتفصيل فقرات الكتاب وتمييزها؛ لأهمية ذلك البالغة في تيسير فهم المعنى.
- ٤- أوردنا متن النخبة مفرداً في نهاية الشرح، لتسهيل حفظه، فقد كان إبراده في أعلى الشرح غير ذي جدوى، وبعد المسافات بين عباراته، وبين رقى صفحات الشرح التي تتناول المتن، فصار مفيداً - مع إثبات نصه - لفهرس موضوعي تفصيلي شامل ومحتصر للكتاب والتعليقات عليه^(٣).

^(١) واعلم أن ما ذكرنا تحت عنوان "عملنا في تحقيق الكتاب إلخ" كل ذلك بقلم الأستاذ نور الدين عتر حفظه الله، وقد ذكر فيه ما صرف فيه من جهده وما نفع عليه في تحقيق هذا الكتاب والتعليق عليه. وبذلنا جهودنا في نقل تحقيقه وتعليقه كما هما، إلا أنها عدلنا في بعض الأمور عن طريقه المذكور. وسيأتيك تفصيله متفرقاً.

فما عدلنا عن طريقه فيه أنها احترنا اللون الأحمر للمتن؛ فضلاً للمتن عن الشرح.

^(٢) لم نلتفت إلى تمييز التعريف أي التفات.

^(٣) لم نذكر متن النخبة مفرداً في آخر الكتاب؛ لأنّا قد احترنا أسلوباً ممتازاً لذكر المتن في الكتاب.

٥- لم يضع الحافظ ابن حجر عناوين لفقرات كتابه وموضوعاته، مثل: الحديث الصحيح، الحديث الحسن، فأضفنا إلى الكتاب عناوين تبين موضوعاته، وأثبناها في حواشي الصفحات ورقمناها بأرقام متسلسلة؛ لزيادة التيسير في الدراسة والمراجعة وصنع الفهارس^(١).

ثانياً: التعليق على الكتاب:

١- عرفنا أنواع الحديث التي لم يصرح الحافظ ابن حجر بتعريفها، وذلك أنه اعتمد في كثير من هذه التعريفات على استنتاج القارئ لها من تتبع التقسيم، فأثبتنا هذه التعريفات في التعليق على الكتاب؛ لمساعدة القارئ وتسهيل الفائدة عليه.

٢- ربطنا أجزاء الكتاب ببعضها؛ لتيسير فهمه وتحصيل الصورة العامة التي يحصلها الكتاب نتيجة متابعة السير والتقسيم؛ فإن المصنف رحمه الله يشرع في قسم من الأقسام العامة ويفرع فروعه، ثم يرجع إلى تفصيل قسم آخر سبق له أن أشار إليه، فاحتاج إلى تفسير ذلك.

٣- تكميل فوائد الكتاب، بإيضاح ما يغمض منه، أو زيادة فائدة مهمة يتم بها الموضوع، ومنها فوائد لا توجد في الشروح المصنفة على هذا الكتاب، وذلك مع مراعاة الاختصار قدر الإمكان. ونخيل القارئ للاستزادة من الفائدة على مؤلفاتنا الأخرى وتحقيقاتنا، وهي: منهج النقد في علوم الحديث.

الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين.

شرح علل الترمذى للحافظ ابن رجب وتعليقاتنا الواسعة عليه.

هذه الكتب كافية لمن تزود بها وأحسن دراستها أن يدخل إن شاء الله تعالى في عِدَاد الباحثين في الحديث الشريف، تصححها وتضعيفها، وتجربها وتعديلها.

٤- نحرجنا أحاديث الكتاب مع مراعاة الاختصار، بالقدر الذي يحتاج إليه مقام استشهاد الإمام المصنف بالحديث الذي أورده.

٥- ترجمنا الأعلام الواردة في الكتاب باختصار ودون تطويل.

(١) وما أضافه الأستاذ نور الدين عتر حفظه الله إلى الكتاب من عناوين فذكرناه في صلب الكتاب بين المعقوفين هكذا: [].

وفي الختام أود تذكير القارئ الكريم بهدف أساسى يفيده العمل في تحقيق هذا الكتاب "نرفة النظر" والتعليق عليه، وهو تسهيل تصور علم مصطلح الحديث تصورا شاملأ، وفق الصيغة التي قدمها إمام حليل هو أمير المؤمنين في الحديث الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وهو تصور فريد، انفرد به في هذا الكتاب عن كل المؤلفات في هذا العلم بتوافق الله تعالى.

كما أود التذكير بأنه من الضروري لدارس الحديث أن يحيط بصورة علم المصطلح الكلية في مختلف مناهج التأليف لهذا العلم، ولا سيما المحاولات التي بذلت لتقسيم نظام جامع لعلم المصطلح خاصة، كما هو مشاهد في "نرفة النظر في توضيح نخبة الفكر"، أو نظرية شاملة، كما في كتابنا "منهج النقد في علوم الحديث".

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

نظم بعضهم بحاجة لذلة في
مكارم الاحلاق في ثلاثة سن جمعت به فراك العق
اعطا من يعنده ووصل من يقطعه الغونجاك

କାନ୍ତିରାଜରେ କାନ୍ତିରାଜରେ କାନ୍ତିରାଜରେ

١٥

التي من الاسباب الاولى لابحث عن تغير صوره المتن بطلقا ولا الاختصار منه
بالمقصود ولا ابداً للغط المزدوج بالمعنى المزدوج لم لا العالم بدلوات
الانفاظ وما يحيى المعانى على الجميع في المتن باختصار الحبست لا الكرون
على جوازه بشرط ان يكون الذي يختصر عالماً لأن العالم لا ينحصر في الحديث
الاما لا تعلق له ما ينحصر به بحسب الاختلاف الدلالي والمعنى البشري يكون
المذكور والمحذوف متصلة بغيره أو يدل ما ذكر على ما ذكره بخلاف المحادل
فانه قد ينحصر بالمتعلق ككل الاستشارة وأما الرواية بالمعنى فما كان منها
سرير ولا كنز على جواز اضافه او انصرافه || الجامع على جواز سرير
السرير للمعنى ليس لهم للعارف به فاذ اجازنا ابداً بلغ اخره بجوازه بالمعنى
العربي او في وقت انا يحوز في المزدوج دون المركبات وقبل انا يحوز
بلن ينحصر للغط ليتمكن من التعرف فيه وقبل انا يحوز بلن كان يحيط الحديث
سواء بخطه وبين معناه من تسامي في ذهنه فلما نروي ما يحيط بالمعنى لم يصلح خصي
اهمي منه كذا اخفر كان متحصر للغط وحينما نقدم بجوازه عدمه
ولا يذكر ان الاولى برواية الحديث ما يحيط به دون التعرف فيه قال الفاسي
عيار من ينفع سدباب الرواية بالمعنى ليلاً يحصل طهراً لا يحجز حرب نظر ان يحيط
كادفع لكنه من الرواية قديماً وصداقة الموقن فهان حتى المعنى يان كان الغط
متواصلاً بعد بفتح الى الكتب المصنفة في شرح الفوبي كتاب ابن حبيب العالم من
سلام وصو عبر مرتب وقد رتبه الشيخ موقن الدين بن قوام على بروف واعجم منه
كتاب ابي نعيم الهروري فنداً احتوى بهما حافظ ابو موسى الدين فنقيب عليهما مسند روى

صحيفة عليها خط الحافظ ابن حجر في موضعين (انم بلغ كذلك) أي قراءة بحث على

لتحقيق ذلك فلما أتى بهم ذلك أخذوا ينفثون في كل موضع من الأرض
لهم قد يحيى فيها أى في أتم حصار الأحياء والمتسمة بالسهر والغدر والغدر
سيحيي العجم العجمي النطوي بالقرآن على المختار خلاها من كل ذلك والخلاف في ذلك
التحقيق ينفعه لأن مرجحه الملايين العلم قيل لهم ينظرون ما في موضع المختار للإسناد
لهم وفراهم الأطلاق يحصر لفظها العلم بالموافر وما فلاته خلائقه التي يحييها بحسبه أن
هم بما احتجت بالقرآن أرجح مداخلها وأخير المحتف بالقرآن أرجح مما يحييها الضرجه
في السخنان في صحيفتهما حالم سلع النوار فما احتجت به قرآن من كلامها في هذا
البيان وتقديرها في تبصير العجم على غيرها وملئي العلم بكثيرها ما العقول وهذا
السلق وصله أقوى في إثبات العلم من مجرد كلام الطرف الناشر عن النوار لأن
هذا يخص بالمنشق لصدر الكعباظما في الكعبين وبحاله ينفع كخلافه بناء عليه
ما وقع في الكعبين حيث لا وجح لاستخار أن يعبد للناس قران العلم بصدره

من غير وجح لاصح فعل للأفراد ماعدا ذلك فالإجماع حاصل على تبصير صحفه
لأنما اتفقا على وجوب العمل بالاعلى صحيحة متفق عليه دليل المدعى لهم
لهم شفافور على وجوب العمل بكل ما صحيحة ولو لم يخرج السخنان فلم ينفع العجمين في هذا
عاصي إيمانهم ففي من وجحه ما في السخنان فيهم ينفع العجم وجز صرح بآثاره
ما في السخنان العجمي النطوي الاستاذ أبويا بحق الأسناد في حصر إيمانه المدعى
لهم أبو عيسا شاه كجدير وأبو العفضل بن طاوس وعمرها وتحتمل أن تعال المذهب المذكور
لهم تكون أحاديثهما أصح العجمي ونحو المفترض إذا كان ذلك الطرف متباهي بالمرجح
صحيح الرواية والعمل وجز صرح بآثاره العلم النطوي الاستاذ أبو سبور

الendum

الصفحة الأخيرة ، عليها خط ابن الأخصاصي بتعليقه الكتاب - أي نسخه - لنفسه وفي المعاشرة اليمني بخط الحافظ ابن حجر : (بلغ صاحبه قراءة على) . كتبه ابن حجر ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

قال الشيخ العلامة الرحل شيخ الأعلام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الشهير بابن حجر الشافعى، فسح الله في مدة، وأعاد على المسلمين من بركته: الحمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً، حياً قيوماً سمعياً بصيراً، وأشهدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شريكَ لَهُ وَأَكْبَرُهُ تَكْبِيرًا، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَى النَّاسِ كَافَةً بَشِيرًاً وَنَذِيرًاً، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَصَاحِبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا

التصنيف في علوم الحديث

أمّا بعد فإنَّ التصانيف في اصطلاح^(١) أهل الحديث قد كثُرت للائمة في القديم والحديث. فمن أول من صنَّف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهُرُزِي^(٢) في كتابه "المحدث الفاصل"، لكنه

(١) الاصطلاح: قصد معنٍ مخصوص للفظ ما عند طائفة من الناس اتفقا عليه. والمراد هنا مصطلح أهل الحديث، وهو فن علوم الحديث أو علم الحديث الذي اشتهر باسم مصطلح الحديث وعلم المصطلح. وعلم الحديث يطلق ياطلاقين:

الأول: علم الحديث روایة الحديث، وهو علم يشتمل على أقوال النبي وأفعاله، وروايتهما وضبطها.
الثاني: علم مصطلح الحديث أو علوم الحديث: وهو علم يقوانين يعرف بها أحوال السنن والمتن من حيث القبول أو الرد. والثالث: حكاية رجال الحديث الذين رأوه عن بعضهم. والمتن: ما ينتهي إليه السنن من الكلام، أي النص المنقل بالسنن.

(٢) هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد القاضي، المتوفى نحو ٣٦٠هـ ورامهرمز من بلاد خوزستان، والقاضي الرامهرمزى كان محدث العجم في زمانه، لغويًا أديباً، واسم كتابه: "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي".
الصريح ويقول: الرامهرمزى أول من صنف، فيempt بذلك جهود الأئمة السابقين مثل مسلم والترمذى.
وهو مطبوع، لكنه غير مدقق، وقد صرخ الحافظ ابن حجر بأنه من أول التصنيف، فالعجب من يرى هذا الكلام
انظر التوسع في تصديرنا لشرح علل الترمذى: ١٧-٢٥.

وقول الحافظ ابن حجر: "لم يستوعب" نقول: بل أخل بأصول مهمة كثيرة من علوم الحديث، حتى نرى أن علل الترمذى الصغير أجمع لها منه من هذه الناحية.

لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله التسّابوري^(١)، لكنه لم يهذب ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم الأصفهاني^(٢) فعمل على كتابه مستخرجاً، وأبقى أشياءً للمتعقب.

ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي^(٣)، فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه "الكتفافية"، وفي أدابها كتاباً سماه "الجامع لأداب الشیخ والسامع"، وقلَّ فنٌ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نعمة^(٤): كلُّ من أُنْصَفَ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُحَدِّثَيْنَ بَعْدَ الْخَطِيبِ عِيَالٌ عَلَى كُتُبِهِ.

ثم جاء بعضُ مَنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْخَطِيبِ، فَأَخَذَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ بِنْصِيبٍ، فَجَمَعَ الْقَاضِي عِيَاضُ^(٥) كتاباً

(١) هو محمد بن عبد الله ابن اليع، المشهور بالحاكم المولود ٣٢١هـ من حفاظ الحديث الأئمة الكبار، وسيد المحدثين وإمامهم في وقته، توفي سنة ٤٠٥هـ، له "المستدرك على الصحيحين" (ط)، والمدخل (ط). وكتابه هو "معرفة علوم الحديث". قال فيه الحافظ: "لم يهذب ولم يرتب". أقول: لكنه مرجع مهم في هذا الفن، لا يستغنى عنه.

(٢) أحمد بن عبد الله الأصبهاني الصوفي، أبو نعيم، ولد ٢٣٦هـ فقيه حافظ كبير، محدث عصره ومؤرخه، له مذهب في الرواية بالإجازة، توفي ٤٣٠هـ، من كتبه: حلية الأولياء (ط)، ودلائل النبوة (ط). قوله: "فعمل على كتبه مستخرجاً" بكسر الراء أي زاد عليه زيادات ليست فيه. شرح الشرح: ١٣٨، ولقط الدرر: ١٩.

(٣) أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، ولد ٣٩٢هـ محدث حافظ إمام، وفقيه شافعى وأصولى، نزل دمشق مدة طويلة، حدث فيها بكتبه، ثم رجع إلى بغداد، وتوفي بها ٤٦٣هـ، بلغت مصنفاته الثمانين. وكتاباه: "الكتفافية في علم الرواية"، و"الجامع لأخلاق الراوى وأداب السامع" مصدران أساسيان، ولا سيما الأول منها، وهو مطبوعان.

(٤) أبو بكر محمد بن عبد الغنى بن أبي بكر بن شجاع المعروف بابن نقطة، ولد ٥٧٩هـ، وعني بالحديث ورجاله وانتشر بمحفظه، مات كهلاً ٦٢٩هـ. من مؤلفاته: التقى في رواة الكتب والمسانيد وتكلمة الإكمال (خ) ذيل على إكمال ابن ماكولا.

(٥) عياض بن موسى بن عياض اليحصي السبتي الشهير بالقاضي عياض، ولد ٤٧٦هـ، وكان إماماً في التفسير والحديث والفقه وعلوم عصره، أديباً، له المصنفات القيمة، توفي ٤٥٤هـ.

من كتبه: "الشفا في التعريف بحقوق المصطفى" (ط)، و"الإلماع في أصول الرواية وتقيد السماع" (ط)، وهو مفيد جداً في بابه.

لطيفاً سَمَّاهُ "الإِلْمَاعُ" ، وَأَبُو حَفْصِ الْمَيَانِجِيُّ^(١) جُزءاً سَمَّاهُ "مَا لَا يَسْعُ الْمُحَدِّثُ جَهْلُهُ". وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت، وُبُسِطَتْ؛ لِيَتَوَفَّ عِلْمُهَا، وَأَخْتَصَرَتْ؛ لِيَتَسْرَ فَهْمُهَا، إِلَى أَنْ جَاءَ الْحَافِظُ الْفَقِيْهُ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو عُمَرٍو عُثْمَانَ بْنَ الصَّلَاحِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّهْرَزُورِيِّ^(٢) نَزِيلَ دِمْشَقَ، فَجَمَعَ - لِمَا وَلِيَ تَدْرِيسَ الْحَدِيثَ بِالْمَدْرَسَةِ الْأَشْرِقِيَّةِ - كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ، فَهَذِبَ فُتُونَهُ، وَأَمَلَهُ شَيْئاً بَعْدَ شَيْئٍ؛ فَلَهُذَا لَمْ يَحْصُلْ تَرْتِيْبٌ عَلَى الْوَضْعِ الْمُنَاسِبِ، وَاعْتَنَى بِتَصَانِيفِ الْخَطِيبِ الْمُفَرِّقَةِ، فَجَمَعَ شَتَّاتَ مَقَاصِدِهَا، وَضَمَّ إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِهَا نُحَبَّ فَوَائِدِهَا، فَاجْتَمَعَ فِي كِتَابِهِ مَا تَفَرَّقَ فِي غَيْرِهِ؛ فَلَهُذَا عَكَفَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَسَارُوا بِسَيْرِهِ، فَلَا يُحْصَى كُمْ نَاظِمٍ لَهُ وَمُخْتَصِّرٍ، وَمُسْتَدِرٍ إِلَيْهِ وَمُقْتَصِّرٍ، وَمُعَارِضٍ لَهُ وَمُنَتَّصِّرٍ^(٣).

(١) عمر بن عبد الجيد بن الحسن الميانشي والميانجي، نسبة إلى "ميانش" قرية يافريقيية، نزيل مكة شيخ الحرم، وكان خطيباً ورعاً، توفي سنة ٥٨١ هـ.

وكتابه "ما لا يسع المحدث جهله" رسالة صغيرة في نحو سبع صفحات، فيها نبذ عن الصحيح والحسن، وبعض أنواع الحديث، لكنها محسنة بما لا طائل منه مما يسع كل محدث جهله، ولعل المصنف رحمه الله اخندع بعنوان الكتاب. وانظر التوسيع في كتاب "الحافظ الخطيب" للدكتور محمود الطحان: ٤٤٦ و٤٧٢.

وكان الأولى من هذا الجزء أن يذكر واسطة بعد عياض قسم علوم الحديث في مطلع جامع الأصول لابن الأثير، توفي ٦٠٦ ففيه بحث جامع لا يستغنى عنه في علوم الحديث.

(٢) عثمان بن عبد الرحمن - الملقب بالصلاح - بن عثمان الشهيرزوري تقي الدين، ولد ٥٧٧ هـ، نشأ في بيت علم ورئاسة وحصل العلوم بأنواعها، وعني بالحديث وعلومه، ونزل بدمشق وتولى التدريس بدار الحديث الأشرفية وغيرها، وطار صيته في العلوم وفي الحديث خاصة، قال الذهبي فيه: "الإمام المفتى شيخ الإسلام". وكانت فتاواه مسدة، توفي ٦٤٣. له كتب كثيرة أشهرها "علوم الحديث"، الذي شهر به، وقيل له: "مقدمة ابن الصلاح". ويمتاز إضافة إلى ما ذكر المصنف بأمررين مهمين: ١ - ضبط التعاريف، ووضع تعاريف لم يسبق بها. ٢ - الاستبساط والتحقيق في مسائل العلم بدقة.

(٣) انظر جملة مما صنف على "علوم الحديث" لابن الصلاح في تصديرنا لتحقيقه: ٢١، ٢٢. ونود الإشارة هنا إلى مختصره "إرشاد طلاب الحقائق" للنوي؛ فإنه أحسن مختصر مع وضوح العبارة، وقد حققناه بدقة والله الحمد.

[سبب تصنیف الكتاب و شرحه]

فَسَأَلَنِي بَعْضُ الْإِخْرَانِ أَنَّ الْخَصَّ لِهِ الْمُهْمَمَ مِنْ ذَلِكَ، فَلَخَصَّتُهُ فِي أُوراقٍ لطِيفَةٍ، سَمِّيَتْهَا "نُخْبَةَ الْفِكْرِ" فِي مَصْطَلِحِ أَهْلِ الْأَثْرِ" ، عَلَى تَرْتِيبٍ ابْتَكَرْتُهُ، وَسَبِيلٍ اتَّهَجْتُهُ، مَعَ مَا ضَمَّمْتُ إِلَيْهِ مِنْ شَوَارِدِ الْفَرَائِدِ، وَزَوَائِدِ الْفَوَائِدِ، فَرَغَبَ إِلَيَّ ثَانِيًّا أَنْ أَضْعَفَ عَلَيْهَا شَرْحًا يَحْلُّ رَمْوَزَهَا، وَيَفْتَحَ كَنْوَزَهَا، وَيَوْضُعَ مَا خَفِيَ عَلَى الْمُبْتَدَئِ مِنْ ذَلِكَ، فَأَجْبَتُهُ إِلَى سُؤَالِهِ؛ رَجَاءَ الْإِنْدِرَاجِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ، فَبَالْغَتُ فِي شَرْحِهَا فِي الْإِيْضَاحِ وَالْتَّوْجِيهِ، وَتَبَهَّتُ عَلَى خَفَايَا زَوَايَاهَا؛ لَأَنَّ صَاحِبَ الْبَيْتِ أَدْرَى بِمَا فِيهِ، وَظَهَرَ لِي أَنَّ إِيْرَادَهُ عَلَى صُورَةِ الْبَسْطِ الْيَقِنِيِّ^(١)، وَدَمْجَهَا ضِمْنًا تَوْضِيْحَهَا أَوْفَقُ، فَسَلَكْتُ هَذِهِ الْطَّرِيقَةَ الْقَلِيلَةَ السَّالِكِ. فَأَقُولُ طَالِبًا مِنَ اللَّهِ التَّوْفِيقَ فِيمَا هُنَالِكَ،

[الخبر، الحديث، السنة، الأثر]

الخبر: عَنْدَ عُلَمَاءِ هَذَا الْفَنِّ مَرَادِفٌ لِلْحَدِيثِ، وَقِيلَ: الْحَدِيثُ: مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْخَبْرُ: مَا جَاءَ عَنْ غَيْرِهِ، وَمِنْ ثَمَّةَ قَبْلَ لَمَنْ يَشْتَغِلُ بِالْتَّوَارِيخِ وَمَا شَأْكَلَهَا: الْإِخْبَارِيُّ، وَلَمَنْ يَشْتَغِلُ بِالسَّنَةِ النَّبُوَيَّةِ: الْمَحْدُثُ^(٢).

(١) صورة البسط في الشرح: هي أن يسط المتن مع الشرح، أي يسبكه معه كأنهما نص واحد، وهذه الطريقة أيسر على الدارس.

(٢) هنا تعریفات لمصطلحات مهمة نقدمها فيما يأتی:

الحادیث: لغة: ضد القديم، ويستعمل أيضاً بمعنى الخبر. وفي اصطلاح المحدثین: ما أضيف إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول أو فعل أو تقریر أو وصف خلقي أو خلقي، وكذا ما أضيف إلى الصحابي أو التابعی، والمراد من قوله: "أضيف" نسب. والخبر مرادفع للحادیث بهذا المعنی الواسع، كما سیأتي في کلام المصنف. وعند جماعة من المحدثین الحادیث: ما أضيف إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والخبر أعم منه. وكذا السنة والأثر بمعنى الحادیث أيضاً.

لکن الأصولیین یعرفون السنة بأنها ما أضيف إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول أو فعل أو تقریر، وبعض الفقهاء - وهم الخراسانیون - یطلقون الأثر بمعنى الموقوف أي ما نسب إلى الصحابي.

وقيل: بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقاً^(١)، فكلُّ حديثٍ خبرٌ من غير عكسٍ، وعَنْ هنا بـ "الخبر"؛
ليكون أشمل^(٢).

[الخبر من حيث تعدد طرقه وتفردها]

فهو باعتبار وصوله إلينا^(٣)

إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طُرُقٌ، أَيْ أَسَانِيدٌ كثِيرَةٌ؛ لِأَنَّ طُرُقاً جَمِيعُ طَرِيقٍ، وَ"فَعَلَ" فِي الْكَثْرَةِ يُجْمِعُ عَلَى "فُعْلٍ"
بِضَمَّنِهِ، وَفِي الْقَلَةِ عَلَى "أَفْعَلٍ" وَالْمَرَادُ بِالْطُرُقِ الْأَسَانِيدُ، وَالْإِسَانَدُ: حَكَايَةُ طَرِيقِ الْمَتْنِ^(٤).

[المتواتر]

وَتَلَكَ^(٥) الْكَثْرَةُ أَحَدُ شُرُوطِ التَّوَاتِرِ، إِذَا وَرَدَتْ بِلَا حَصْرٍ عَدِيدٍ مُعَيَّنٍ، بِلَ تَكُونُ الْعَادَةُ قَدْ
أَحَالَتْ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَكَذَا وَقُوَّةُ مِنْهُمْ اتَّفَاقَأُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، فَلَا مَعْنَى لِتَعْيِينِ الْعَدِيدِ عَلَى
الصَّحِيحِ. وَمِنْهُمْ مَنْ عَيَّنَهُ فِي الْأَرْبَعَةِ، وَقَوْلَهُ: فِي الْخَمْسَةِ، وَقَوْلَهُ: فِي السَّبْعَةِ، وَقَوْلَهُ: فِي الْعَشَرَةِ،
وَقَوْلَهُ: فِي الْأَلْثَنِي عَشَرَ، وَقَوْلَهُ: فِي الْأَرْبَعِينَ، وَقَوْلَهُ: فِي السَّبْعِينَ، وَقَوْلَهُ غَيْرُ ذَلِكَ.

(١) وهو أن يكون أحد اللفظين دالاً على كل معنى الآخر وزيادة عليه، مثل الكلمة: إنسان، ومؤمن، فإن إنسان
تشمل المؤمن وغيره، فنقول: بينهما عموم وخصوص مطلقاً.

(٢) أي ليشمل البحث أخبار التاريخ، ولا يظن أن هذه القواعد خاصة بالحديث، بل هو يشمل التاريخ، وكل
ما سببه النقل، كالشعر والنشر والخطب والمؤلفات، فكل النقول من سائر العلوم خاضعة في قبول نقلها إلى
 أصحابها لأصول هذا الفن.

(٣) يشرع الحافظ هنا ببحث تقسيم الأخبار والأحاديث، فيقسمها بحسب تعدد إسنادها، أو عدم تعدده ثلاثة
أقسام، كما سيتضح.

(٤) سبق تعريف السندي والمتن.

(٥) هذا معطوف على قوله: "أسانيد كثيرة"، وما بينهما كلام معرض، والمعنى: أن الحديث إن كان له طرق
كثيرة تبلغ مبلغاً يستحيل معها تواطؤهم على الكذب بأي عدد، فقد تحصل بأربعة ثقافات أثبات، أو =

وَتَمَسَّكَ كُلُّ قَائِلٍ بَدْلِيلٍ جَاءَ فِيهِ ذِكْرُ ذَلِكَ الْعَدْدِ، فَأَفَادَ الْعِلْمَ^(١)، وَلَيْسَ بِلَازِمٍ أَنْ يَطْرُدَ فِي غَيْرِهِ؛ لاحتمال الاختصاص.

فَإِذَا وَرَدَ الْخَبَرُ كَذَلِكَ^(٢)، وَأَنْضَافَ إِلَيْهِ أَنْ يَسْتَوِي الْأَمْرُ فِيهِ فِي الْكَثْرَةِ الْمُذَكُورَةِ مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى اِنْتِهَائِهِ، وَالْمَرَادُ بِالْاِسْتَوَاءِ أَنْ لَا تَنْقَصَ الْكَثْرَةُ الْمُذَكُورَةُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، لَا أَنْ لَا تَزِيدَ؛ إِذَا زِيَادَةُ مَطْلُوبِيَّةِ هَذَا مِنْ بَابِ الْأُولَى، وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدًا لِإِنْتِهَاءِ الْأَمْرِ الْمُشَاهَدَأَوْ الْمَسْمُوَعَ، لَا مَا ثَبَّتَ بِقَضِيَّةِ الْعُقْلِ الْصَّرْفِ، كَالْوَاحِدِ نَصْفِ الْاثْنَيْنِ^(٣).

= تَحْصِلُ بِأَكْثَرِ دُونِهِمْ فِي الثَّقَةِ، وَهَذَا يَرِدُ بِهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَمْرَ عَلَى بَعْضِ مِنْ عِيْنِ الْمُتَوَاتِرِ عَدْدًا، كَالْأَرْبَعَةُ وَالْعَشْرَةُ. وَمَعْنَى التَّوَاطُؤُ عَلَى الْكَذْبِ الْإِتْفَاقِ عَلَيْهِ، وَقُولُهُ: "وَكَذَا وَقَوْعُهُ مِنْهُمْ اِتْفَاقًا" أَيْ عَلَى سَبِيلِ الْمَاصَادِفَةِ.

(١) مَرَادُ الْمُصْنَفِ أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ عِيْنِ الْمُتَوَاتِرِ عَدْدًا يَسْتَنِدُ إِلَى نَصْ شَرِعيٍّ وَرَدَ فِيهِ ذِكْرُ الْعَدْدِ الَّذِي عَيْنَهُ وَرُوْدًا يَجْعَلُ هَذَا الْعَدْدَ مُفِيدًا لِلْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ، مَثَلُ تَعْيِينِ الْأَرْبَعَةِ يَسْتَنِدُ إِلَى أَنَّ الْعَدْدَ الْمُطَلُّوبُ فِي الشَّهُودِ لِإِثْبَاتِ حَدِ الرِّزْقِ، وَالْخَمْسَةُ؛ لِأَنَّهُ عَدْدُ الْأَيْمَانِ الَّتِي تَطْلُبُ مِنَ الرَّوْجِ إِذَا أَهْمَمْ زَوْجَهُ بِالرِّزْقِ، وَتَطْلُبُ مِنَ الرَّوْجَةِ إِذَا كَذَبَتْ تِلْكَ التَّهْمَةُ، وَالْعَشْرَةُ؛ لِقُولِهِ تَعَالَى: هُنْتُكُمْ عَشْرَةً كَامِلَةً^(٤) (الْبَقْرَةُ: ١٩٦) فَقَدْ وَصَفَهَا بِالْكَمَالِ، وَذَلِكَ يَجْعَلُهَا تَفِيدُ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ.

وَقَدْ رَدَ الْمُصْنَفُ عَلَى هُوَلَاءَ بِأَنَّ دَلِيلَهُمْ عَلَى التَّعْيِينِ غَيْرُ كَافٍ؛ لِأَنَّ الْاعْتِمَادَ عَلَى هَذَا الْعَدْدِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَرَدَ فِي الشَّرِعِ لَا يَدْلِي عَلَى أَنَّهُ يَفِي بِالْمُتَوَاتِرِ وَالْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ دَائِمًا؛ لاحتمال أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ عَدْدٍ خَصْصَيَّةٌ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ، كَذَلِكَ الشَّأْنُ فِي إِفَادَةِ الْعِلْمِ الْيَقِينِيِّ قَدْ يَحْقُقُ بِثَلَاثَةً أَوْ أَرْبَعَةَ مِنَ الْحَفَاظِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى عَشْرَةِ مِنْ أَهْلِ الصَّدْقِ غَيْرِ الضَّابِطِينَ، وَإِلَى أَكْثَرِ مِنْ عَشْرَةِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْعَدْلَةِ؛ لِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ تَعْيِينَ الْعَدْدِ لِلْمُتَوَاتِرِ تَحْكِيمٌ فَاسِدٌ.

مَثَلُ الْمُتَوَاتِرِ: حَدِيثٌ "مِنْ كَذَبٍ عَلَيْهِ مُتَعَمِّدًا فَلَيَتَبُوأْ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ" رَوَاهُ بَضْعُ وَسَبْعُونَ صَحَابِيًّا.

(٢) "كَذَلِكَ" أَيْ عَلَى الصَّفَةِ السَّابِقَةِ، وَهِيَ كَثْرَةُ الْطَّرُقِ بِالشَّرُوطِ الْمُذَكُورَةِ.

(٣) أَيْ إِنَّ كَثْرَةَ الْمُخْرِيْنَ بِقَضِيَّةِ عَقْلِيَّةٍ أَوْ اِعْتِقَادِيَّةٍ لَا تَفِيدُ عِلْمَ الْيَقِينِ، مَثَلُ أَنْ يَخْبِرَنَا أَهْلُ الْهَنْدِ عَنِ الْوَهْيَةِ "بُودَا" مِثَلًا، فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَثُرَ أَصْحَابُهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقَضَايَا إِنَّمَا تَبَثَّ بِالْدَلِيلِ الْعُقْلِيِّ الْقَطْعِيِّ، وَالْعُقْلُ يَحْكُمُ حَكْمًا يَقِينِيًّا قَطْعِيًّا بِاسْتِحْالَةِ الْوَهْيَةِ "بُودَا" أَوْ غَيْرِهِ مَا سُوِّيَ اللَّهُ أَنْهُمْ بَشَرٌ فِيهِمْ سَعَاتُ الْمَخْلُوقِ، يَأْكُلُونَ وَيَشْرِبُونَ، وَاللَّهُ مَنْزَهٌ عَنِ ذَلِكَ.

فإذا جمع هذه الشروط الأربع وهي :

- ١ - عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم أو توافقهم على الكذب.
- ٢ - رواوا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء.
- ٣ - وكان مستند انتهاءهم الحسن.
- ٤ - وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه، فهذا هو المتواتر.

وما تخلَّفتُ إِفَادَةُ الْعِلْمِ عَنْهُ كَانَ مَشْهُورًا فَقَطْ، فَكُلُّ مَتَوَاتِرٍ مَشْهُورٌ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ.

وقد يُقالُ: إِنَّ الشُّرُوطَ الْأَرْبَعَةَ إِذَا حَصَلَتْ اسْتَلْزَمَتْ حَصُولَ الْعِلْمِ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْغَالِبِ، لَكِنْ قَدْ يَخْلُفُ عَنِ الْبَعْضِ لِمَانِعٍ^(١). وَقَدْ وَضَعَ بِهَا تَعْرِيفَ الْمَتَوَاتِرِ^(٢).

وَخِلَافَهُ^(٣) قَدْ يَرِدُ بِلَا حَصْرٍ أَيْضًا، لَكِنْ مَعَ فَقْدِ بَعْضِ الشُّرُوطِ، أَوْ مَعَ حَصْرٍ بِمَا فَوْقَ الْاثْنَيْنِ، أَيْ بِثَلَاثَةِ فَصَاعِدًا، مَا لَمْ يَحْتَمِلْ شُرُوطَ الْمَتَوَاتِرِ، أَوْ بِهِمَا أَيْ بِأَثْنَيْنِ فَقَطْ، أَوْ بِواحِدٍ، وَالْمَرَادُ بِقَوْلِنَا: "أَنْ يَرِدَ بِأَثْنَيْنِ" أَنْ لَا يَرِدَ بِأَقْلَى مِنْهُمَا، فَإِنْ وَرَدَ بِأَكْثَرِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنِ السَّنَدِ الْوَاحِدِ لَا يَضُرُّ^(٤)؛ إِذَا أَقْلَى فِي هَذَا يَقْضِي عَلَى الْأَكْثَرِ.

(١) قوله: "قد يختلف عن البعض لمانع" أي ربما لا يحصل العلم اليقيني بهذه الشروط لمانع، وهذا احتراز عما قيل: إذا لم يكن عالماً ببعض شروط المتواتر لا يحصل له العلم، وقيل غير ذلك. (انظر شرح الشرح: ١٧٥) لكن كل ما قيل لا قيمة له مع الشروط المذكورة، فلا موجب لهذا الاحتراز.

(٢) تعريف المتواتر: هو الحديث الذي رواه جمْع يستحيل تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاء، وكان مستندهم الحسن.

(٣) أي وغير المتواتر قد يتعدد رواهه من غير حصر بعده معين، أي من غير اشتراط عدد، لكن مع فقد بعض الشروط، مثل أن يتعدد الرواية تعددًا لا يفيد العلم اليقيني، فلا يسمى متواترًا بل يكون مشهورًا.

(٤) "لا يضر" أي لا يخرج الحديث عن حكم المروي بأثنين فقط وهو العزيز؛ لأن وجود اثنين فقط في بعض حلقات الإسناد يقضي على الأكثـرـ، أي يلغـيـ حـكـمـ الأكـثـرـ فيـ الـحـلـقـاتـ الـأـخـرـىـ منـ السـنـدـ.

فالأول: المتواتر،^(١) وهو المُفِيدُ للعِلْمِ الْيَقِينِيِّ - فَأَخْرَجَ النَّظَرِيَّ، عَلَى مَا يَأْتِي تَقْرِيرِهِ - بِشَرْوَطِهِ الَّتِي تَقْدَمَتْ.

[اليقين]

وَالْيَقِينُ: هُوَ الاعْتِقَادُ الْجَازِمُ الْمُطَابِقُ.

[العلم الضروري]

وَهَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ أَنَّ خَبْرَ التَّوَاتِرِ يَفِيدُ الْعِلْمَ الْمُضْرُورِيَّ، وَهُوَ الَّذِي يُضْطَرُّ إِلَيْهِ بِحِيثِ لَا يُمْكِنُهُ دُفْعَهُ.

وَقِيلَ: لَا يُفِيدُ الْعِلْمُ إِلَّا نَظَرِيًّا^(٢)، وَلِيُسْ بَشِّيٌّ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْتَّوَاتِرِ حَاصِلٌ لِمَنْ لِيْسَ لَهُ أَهْلِيَّةُ النَّظرِ كَالْعَامِيِّ؛ إِذَا النَّظرُ تَرِيُّبُ أَمْوَارِ مَعْلُومَةٍ أَوْ مَظْنُونَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى عِلْمٍ أَوْ ظَنَوْنِ، وَلِيُسْ فِي الْعَامِيِّ أَهْلِيَّةُ ذَلِكَ، فَلُوْ كَانَ نَظَرِيًّا لِمَا حَصَلَ لَهُمْ.

وَلَاحَ بِهَذَا التَّقْرِيرِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِلْمِ الْمُضْرُورِيِّ وَالْعِلْمِ النَّظَرِيِّ؛ إِذَا الْمُضْرُورِيُّ يُفِيدُ الْعِلْمَ بِلَا اسْتِدْلَالٍ.

(١) هذا هو الأول، وهو المتواتر. والثاني: عند أكثر الأصوليين الذي لا يفيد اليقين، وهو خبر الآحاد. وقسم الحنفية الخير من حيث تعدد سنته وعدم تعدده ثلاثة أقسام: متواتر، ومشهور، وآحاد. فالمتواتر كما عرفه. والآحاد: الذي لم يبلغ درجة التواتر لا في أوله ولا آخره. والمشهور: هو الذي كان آحاديا ثم تواتر. أما عند المحدثين: فينقسم الحديث بحسب تعدد رواهه تفصيلا إلى أربعة أقسام: وهي المتواتر: الذي عرفه. والمشهور: الذي كثُر رواهه ولم يتواتر. والعزيز: ما رواه اثنان. والغريب أو الفرد.

(٢) العلم النظري: هو علم يقيني، لكن لا يتوصل إليه إلا بالبحث والاستدلال، وهو هنا النظر في أحوال الرواية، والدلائل والقرائن التي تفید الباحث العلم اليقيني، لذلك لا يحصل إلا لمن فيه أهلية النظر، أي البحث في الأدلة واستخراج النتائج منها.

والعلم الضروري: هو الذي يحصل دون حاجة لذلك كما سيأتي؛ لذلك قالوا في المتواتر: ليس من مباحث علم الإسناد، بل هو من مباحث أصول الفقه.

[العلم النظري]

والنظري يُفيدُهُ، ولكن مع الاستدلال على الإفادة، وأنَّ الضروريَّ يَحْصُلُ لـكُلِّ ساميٍّ، والنظريَّ لا يَحْصُلُ إلَّا لمن فيهِ أهليةُ النظر.

وإنما أُبْهِمَتْ شروط التواتر في الأصل^(١)؛ لأنَّه على هذهِ الكيفيَّةِ ليسَ من مباحثِ علم الإسناد؛ إذ علمُ الإسناد يُبحثُ فيهِ عن صحةِ الحديثِ أوْ ضعفِهِ؛ لِيُعْمَلَ بهُ أوْ يُتَرَكَ من حيثُ صفاتِ الرِّجالِ وصيغِ الأداءِ^(٢)، والمُتواتِرُ لا يُسْبَحُ عن رجاليهِ، بل يُجْبِي العملُ بهِ مِنْ غيرِ بحثٍ.

فائدةً: ذَكَرَ ابنُ الصَّلاحِ أنَّ مِثَالَ المُتواتِرِ عَلَى التَّفَسِيرِ الْمُتَقَدِّمِ يَعُزُّ وَجُودُهُ، إِلَّا أَنْ يُدَعَّى ذَلِكَ فِي حديثٍ "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ". وَمَا ادَّعَاهُ مِنِ الْعِزَّةِ مُمْنوعٌ، وَكَذَا مَا ادَّعَاهُ غَيْرُهُ مِنِ الْعَدَمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَشَأَ عَنْ قَلَةِ اطْلَاعٍ عَلَى كُثْرَةِ الْطَرْقِ وَأَحْوَالِ الرِّجَالِ وَصَفَاتِهِمُ الْمُقْتَضِيَّةِ لِإِبَادَةِ الْعَادَةِ أَنْ يَتَوَاطَّؤُوا عَلَى الْكَذِبِ، أَوْ يَحْصُلُ مِنْهُمْ اتِّفَاقًا.

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يُقرَرُ بِهِ كُونُ المُتواتِرِ مَوْجُودًا وَجُودَ كَثِيرٍ فِي الْأَحَادِيثِ أَنَّ الْكُتُبَ الْمُشْهُورَةَ الْمُتَنَدَّوَلَةَ بِأَيْدِي أَهْلِ الْعِلْمِ شَرْقًا وَغَربًا، الْمُقْطُوعُ عِنْهُمْ بِصَحَّةِ نَسْبِتِهَا إِلَى مَصْنِفِيهَا، إِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَى إِخْرَاجِ حديثٍ، وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ تَعُدُّدًا تُحَيلُ الْعَادَةَ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، إِلَى آخِرِ الشُّرُوطِ^(٣)، أَفَادَ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ بِصَحَّتِهِ إِلَى قَائِلِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْكُتُبِ الْمُشْهُورَةِ كَثِيرٌ^(٤).

(١) أي من نخبة الفكر.

(٢) مثل قول الراوي: حدثنا فلان أو أخرين.

(٣) أي شروط المتأثر.

(٤) ومن أمثلة الحديث المتأثر: حديث إثبات الحوض للنبي ﷺ يوم القيمة. رواه أكثر من خمسين صحابيَا. وحديث المسح على الخفين في الوضوء. رواه سبعون صحابيَا. وحديث: نزل القرآن على سبعة أحرف، رواه سبع وعشرون، وغيرها كثير.

أقسام الأحاد

والثاني - وَهُوَ أَوَّلُ أَقْسَامِ الْأَحَادِ^(١) - مَا لَهُ طَرْقٌ مُحَصَّرٌ بِأَكْثَرِ مِنْ اثْنَيْنِ، وَهُوَ الْمُشْهُورُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ.

سُمِّيَ بذلك؛ لِوضُوحِهِ، وَهُوَ الْمُسْتَفِيضُ عَلَى رأيِ جماعةٍ مِنْ أئمَّةِ الْفُقَهَاءِ، سُمِّيَ بذلك؛ لِانْتِشارِهِ، مِنْ فَاضَ الْمَاءُ يَفِيضُ فِيْضًا، وَمِنْهُمْ مَنْ غَایَرَ بَيْنَ الْمُسْتَفِيضِ وَالْمَشْهُورِ، بَأْنَ الْمُسْتَفِيضُ يَكُونُ فِي ابْتِدَائِهِ وَأَنْتَهِيَهُ سَوَاءً، وَالْمَشْهُورُ أَعْمَمُ مِنْ ذَلِكَ^(٢).

وينقسم المتواتر إلى قسمين: متواتر لفظي، ومتواتر معنوي، أما المتواتر اللفظي: فهو ما تواترت روايته على لفظ واحد، يرويه كل الرواية، مثل حديث من كذب على متعمداً فليتبواً مقعده من النار وأما المتواتر المعنوي: فهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب وقائع مختلفة تشتراك كلها في أمر معين، فيكون هذا الأمر متواتراً. مثل: رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه صلوة فيه نحو مائة حديث، لكن هذه الأحاديث في وقائع مختلفة.

(١) الأحاداد كل خبر لم يبلغ مبلغ التواتر، وهو ثلاثة أقسام: ١- المشهور. ٢- العزيز. ٣- الغريب أو الفرد. هذا عند الحدثين، أما عند غيرهم فقد سبق لنا بيانه تعليقاً.

(٢) قوله: "أعم من ذلك": أي إن المشهور يشمل المستفيض، وهو ما يكون تعدد سنده في ابتدائه وانتهائه سواء، ويشمل ما ليس كذلك كالذى يكون آحاديا في أوله ثم ينقله عدد التواتر. وهناك من فرق بين المشهور والمستفيض بكيفية أقرب، فجعل المشهور معنى المتواتر، وهذه التفاصيل في التفرقة بينهما ليست من مباحث علم المصطلح، إنما فرعها الأصوليون كما أشار الحافظ. أما المحدثون فقسموا الحديث بحسب تعدد رواته إلى الأقسام التي عرفتها.

وحكم الحديث المشهور مختلف بحسب استيفائه شروط القبول، أو اختلالها فيه، فينقسم إلى صحيح وحسن وضعيـف. مثـال المشهور الصـحـيـحـ: حـدـيـثـ لا يـمـسـ القرآنـ إـلاـ طـاهـرـ روـيـ منـ حـدـيـثـ عمـرـ وـابـنـ عمرـ، وـحـكـيـمـ بنـ حـزـامـ وـعـثـمـانـ بنـ أـبـيـ العـاصـ وـثـوـبـانـ. انـظـرـ تـخـرـيـجـهاـ فيـ "ـنـصـبـ الرـاـيـةـ": ١٩٦-١٩٩ـ. وـانـظـرـ كـتـابـنـاـ "ـإـلـاـمـ الـأـنـامـ"ـ صـ ٢١٩ـ ٢٢٠ـ. وـمـثـالـ المشـهـورـ وـهـوـ حـسـنـ: حـدـيـثـ لاـ ضـرـرـ وـلاـ ضـرـارـ روـيـ منـ أـوـجـ كـثـيـرـةـ بـرـقـيـ هـاـ إـلـىـ الـحـسـنـ أـوـ الصـحـةـ، وـحـسـنـةـ التـنـوـيـ فـيـ الـأـرـبـعـينـ.

ومثال المشهور وهو ضعيف: حديث: اطلبوا العلم ولو بالصين، روي من عدة أوجه، ولم يخل من قبح شديد، كما حققناه أول التعليق على كتاب الرحلة في طلب الحديث.

ومنهم من غایر على كافيةٍ آخرٍ، وليس من مباحث هذا الفن.
ثم المشهور يطلق على ما حرر هنا، وعلى ما اشتهر على الألسنة، فيشمل ما له إسنادٌ واحدٌ فصاعداً،
بل ما لا يوجد له إسنادٌ أصلاً^(١).

[العزيز]

والثالث: العزيز: وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين، وسمى بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عز، أي قوي بمحبيه من طريقٍ آخرٍ^(٢)، وليس شرعاً للصحيح، خلافاً لمن زعمه، وهو أبو علي الجبائي^(٣) من المعتزلة، وإليه يؤمن كلامُ الحاكم أبي عبد الله في علومِ الحديث، حيث قال: الصحيح أن يرويه الصحابي الزائل عنه اسم الجهالة، لأن يكون له راويان^(٤)، ثم يتداوله أهل

(١) هذا بيان لتقسيم الحديث المشهور بحسب البيشات التي يشتهر فيها، وباعتبار ذلك ينقسم أقساماً كثيرة:
١- المشهور باصطلاح المحدثين الذي حرر هنا.

٢- ما اشتهر على الألسنة: فيشمل ما له إسنادٌ واحدٌ فصاعداً، بل يشمل ما لا يوجد له إسنادٌ أصلاً كما قال المصنف، ومن هذا القسم المشهور على ألسنة العوام، والمشهور عند التحويين، والمشهور عند الفقهاء، والمشهور عند الأدباء.

ولما كانت الأحاديث المتدولة على الألسنة ذات أثر خطير في توجيه المجتمع، فقد عني العلماء بجمعها في مؤلفات، وأوسع هذه المؤلفات كتاب "كشف الخفاء ومزيل الإلباس" عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس" لإسماعيل بن محمد العجلوني.

(٢) وحكم الحديث العزيز مثل حكم الحديث المشهور، يختلف بحسب استيفاء شروط القبول واحتلاها فيه، فمنه الصحيح والحسن والضعيف.

(٣) محمد بن عبد الوهاب أبو علي المعروف بالجبائي، ولد ١٢٣٥هـ وهو أحد أئمة المعتزلة، وإليه تنسب فرقة الجبائية منهم، توفي ١٢٣٠هـ. له كتب كثيرة منها: التفسير الكبير، وكتب في الرد على ابن الرواندي أجاد فيها.

(٤) مراد الحاكم بهذا أن يكون للصحابي راويان لكي تزول عنه الجهالة، وليس مراده أن يكون للحديث راويان، فهو خلاف الواقع في المصادر وفي "مستدرك الحاكم" نفسه، فكان على الحافظ ألا يورد كلامه هنا.

انظر كلام الحاكم في معرفة علوم الحديث: ٦٢، وتحليله في كتابنا الإمام الترمذى: ٦٣-٦٤، وتدريب الراوى: ٣٣-٣٥، وشروط الأئمة الستة: ١٥، وشروط الأئمة الخمسة: ١٢٧-١٢٨.

الحاديـث إـلـى وـقـتـنـا، كـالـشـهـادـة عـلـى الشـهـادـة، وـصـرـحـ القـاضـي أـبـو بـكـرـ بـنـ الـعـرـبـيـ^(١) فـي شـرـحـ الـبـخـارـيـ بـأـنـ ذـلـكـ شـرـطـ الـبـخـارـيـ، وـأـحـابـ عـمـاـ أـوـرـدـ عـلـيـهـ مـنـ ذـلـكـ بـحـوـابـ فـيـ نـظـرـ؛ لـأـنـهـ قـالـ: فـإـنـ قـيـلـ: حـدـيـثـ الـأـعـمـالـ بـالـتـيـاتـ فـرـدـ، لـمـ يـرـوـهـ عـنـ عـمـرـ إـلـاـ عـلـقـمـةـ؟ قـالـ: قـلـنـاـ: قـدـ خـطـبـ بـهـ عـمـرـ عـلـىـ الـمـنـيـرـ بـحـضـرـةـ الصـحـاحـةـ، فـلـوـ لـاـ أـنـهـ يـعـرـفـونـهـ لـأـنـكـرـوـهـ، كـذـاـ قـالـ.

وـتـعـقـبـ بـأـنـهـ لـاـ يـلـزـمـ مـنـ كـوـنـهـمـ سـكـتـوـاـعـنـهـ أـنـ يـكـوـنـواـ سـمـعـوـهـ مـنـ غـيـرـهـ، وـبـأـنـ هـذـاـلـوـ سـلـمـ فـيـ عـمـرـ مـنـعـ فـيـ تـفـرـيـدـ عـلـقـمـةـ ثـمـ تـفـرـيـدـ مـحـمـدـ بـنـ إـبـرـاهـيـمـ بـهـ عـنـ عـلـقـمـةـ، ثـمـ تـفـرـيـدـ يـحـيـيـ بـنـ سـعـيـدـ بـهـ عـنـ مـحـمـدـ، عـلـىـ مـاـ هـوـ الصـحـيـحـ الـمـعـرـوـفـ عـنـدـ الـمـحـدـثـيـنـ، وـقـدـ وـرـدـتـ لـهـمـ مـتـابـعـاتـ^(٢) لـاـ يـعـتـبـرـ بـهـاـ، وـكـذـاـ لـاـ يـسـلـمـ جـوـاـهـرـهـ فـيـ غـيـرـ حـدـيـثـ عـمـرـ^(٣).

قـالـ أـبـنـ رـشـيـدـ^(٤): وـلـقـدـ كـانـ يـكـفـيـ القـاضـيـ فـيـ بـطـلـانـ مـاـ اـدـعـيـ أـنـهـ شـرـطـ الـبـخـارـيـ أـوـلـ حـدـيـثـ مـذـكـورـ فـيـهـ.

(١) محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي، أبو بكر بن العربي، القاضي، ولد ٤٦٨هـ ورحل إلى المشرق، وكان بحراً في العلم، ثاقب الذهن كريم الشمائل، ولد قضاة إشبيلية، وأجاد السياسة، واشتد على الظلمة وكادوا يطشون به، ثم عزل فلزم التصنيف والتدريس، وكان من بلغ درجة الاجتهاد، توفي ٥٤٣هـ.

من كتبه: العواصم من القواسم (ط)، وعارضه الأحوذى شرح الترمذى (ط)، وأحكام القرآن (ط). المتابعة: هي أن يروي حديث الراوى رجل غيره من طريق الراوى الأول، وستأتي.

(٢) حـدـيـثـ إـنـاـ الـأـعـمـالـ بـالـتـيـاتـ. أـنـجـرـهـ الـبـخـارـيـ فـيـ مـطـلـعـ صـحـيـحـهـ وـمـسـلـمـ فـيـ الـإـمـارـةـ: ٦: ٤٧، وـإـسـنـادـهـ صـحـيـحـ لـذـاتهـ. عـلـقـمـةـ بـنـ وـقـاـصـ الـلـيـثـيـ ثـقـةـ ثـبـتـ، رـوـيـ لـهـ الـسـتـةـ، وـمـحـمـدـ بـنـ إـبـرـاهـيـمـ هـوـ التـيـمـيـ ثـقـةـ أـيـضـاـ، رـوـيـ لـهـ الـسـتـةـ، وـيـحـيـيـ بـنـ سـعـيـدـ الـأـنـصـارـيـ ثـقـةـ.

(٤) محمد بن عمر بن محمد أبو عبد الله ابن رشيد، ولد ٦٥٧هـ بـسـيـةـ، وـطـلـبـ الـعـلـمـ، وـاستـقـرـ بـغـرـنـاطـةـ فـيـشـرـ الـعـلـمـ بـهـاـ. كـانـ فـرـيـدـ دـهـرـهـ عـدـالـةـ وـجـلـالـةـ، وـحـفـظـاـ وـأـدـبـاـ وـهـدـيـاـ، رـحـلـ فـيـ الـبـلـادـ، وـفـاقـ أـفـرـانـهـ فـيـ عـلـوـمـ عـصـرـهـ، وـعـلـوـمـ الـحـدـيـثـ وـصـنـاعـتـهـ، تـوـفـيـ ٧٢١هــ. لـهـ مـؤـلـفـاتـ كـثـيـرـةـ. وـقـوـلـهـ: "أـوـلـ حـدـيـثـ مـذـكـورـ فـيـهـ" هـوـ إـنـاـ الـأـعـمـالـ بـالـتـيـاتـ كـمـاـ عـرـفـتـ.

وادعى ابن حبان^(١) نقىض دعوته، فقال: إن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا يوجد أصلاً. قلت: إن أراد أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا يوجد أصلاً فيمكن أن يسلم، وأماماً صورة العزيز التي حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين.

مثاله: ما رواه الشیخان من حديث أنس، والبخاري من حديث أبي هريرة صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "لا يؤمن أحدكم حتى يكون أحب إليه من والديه وولديه" الحديث، ورواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صحيب، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل جماعة^(٢).

[الغريب]

والرابع: الغريب: وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السندي.

(١) محمد بن حبان بن أحمد البستي، أبو حاتم، الإمام العلامة الحافظ الجمود شيخ خراسان، ولد ٢٧٠هـ، وكان من فقهاء الدين، وحافظ الحديث والآثار، عملا بالطلب وبالنحوم وبعلوم زمانه كلها، وكان مصدر الفقه في سرقسطة، زاد عدد شيوخه على الألفين، أنكر قول المشبهة بثبات الحد لله تعالى، فأخرجوه من بلده. فقال العلماء: كان هؤلاء أولى بالإخراج، توفي ٤٣٥هـ، له كتاب كثيرة أشهرها: كتابه المسند الصحيح على التقسيم والأنواع، وهو مرتب على طريقة فريدة (ط)، والثقات (ط) والضعفاء (ط).

(٢) البخاري في الإيمان: ٨:١، ومسلم: ١:٤٩، واللفظ رويا عن أنس.

أنس: هو ابن مالك خادم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، توفي ٩٣هـ.

أبو هريرة: مشهور بكنيته، اسمه عبد الرحمن بن صخر الدوسي، كان أكثر الصحابة رواية، توفي ٥٩هـ. قتادة بن دعامة السدوسي البصري ثقة، أحفظ أهل البصرة، توفي ١١٨هـ، حديثه في الكتب الستة. عبد العزيز بن صحيب ثقة، توفي ١٣٠هـ، له في الستة.

شعبة بن الحجاج: أبو بسطام، الإمام أمير المؤمنين في الحديث توفي ١٦٠هـ. له في الستة.

سعيد بن أبي عروبة: ثقة حافظ، مدلس واحتلط، هو أثني الناس في قتادة، توفي ١٥٦هـ، روى له الجماعة. إسماعيل ابن علية: ثقة حافظ، توفي ١٩٣هـ، روى له الجماعة.

عبد الوارث بن سعيد: ثقة ثبت، توفي ١٨٠هـ، رووا له أيضاً.

على ما سنقسم إليه الغريب المطلق، والغريب النسبي. وكلُّها أي الأقسام الأربعة المذكورة سُوى الأوَّل وهو المُتواتِر آحاد، ويُقالُ لكلٍّ منها: خبرٌ واحدٌ.

[تعريف الآحاد وأقسامها وحكمها]

وَخَبَرُ الْوَاحِدِ في اللغة: ما يرويه شخصٌ واحدٌ، وفي الاصطلاح: ما لم يجمع شروط التواتر. وفيها أي الآحاد المقبول: وهو ما يجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ. وفيها الم ردود وهو الذي لم يرجحْ صدقُ المُخْبِرِ بِهِ؛ لتوقفِ الاستدلالِ بما على البحثِ عنْ أحوالِ رواتها دونَ الأوَّلِ، وهو المُتواتِرُ، فكلُّهُ مقبولٌ؛ لإفادتهِ القطعَ بصدقِ مُخْبِرِهِ، بخلافِ غيره من أخبارِ الآحاد.

لَكِنْ إِنَّمَا وَجَبَ الْعَمَلُ بِالْمَقْبُولِ مِنْهَا، لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ يُوجَدَ فِيهَا أَصْلُ صِفَةِ الْقَبُولِ، وَهُوَ ثَبَوتٌ صِدْقٌ التَّاقِلِ^(١)، أَوْ أَصْلُ صِفَةِ الرَّدِّ، وَهُوَ ثَبَوتٌ كَذِبٌ التَّاقِلِ، أَوْ لَا^(٢) فَالْأُولُ يَعْلَمُ^(٣) عَلَى الظَّنِّ صِدْقُ الْخَبَرِ؛ لِثَبَوتِ صِدْقِ نَاقِلِهِ؛ فَيُؤْخَذُ بِهِ، وَالثَّانِي يَعْلَمُ عَلَى الظَّنِّ كَذِبُ الْخَبَرِ؛

(١) قوله: "ثَبَوتٌ صِدْقٌ التَّاقِلِ": أي لا يتصف بالعدالة والضبط.

(٢) قوله: "أَوْ لَا" أي لا يتصف بأصل صفة القبول ولا بأصل صفة الرد، فيكون محتملاً للقبول والرد، مثل سيء الحفظ والجهول.

(٣) قوله: "يَعْلَمُ عَلَى الظَّنِّ": المراد أنه يثبت في العلم ثبوتاً محتملاً لأن يكون فيه خطأً الراوي، لكن هذا الاحتمال ضعيف، فلا يؤخذ به. وهذا النوع من العلم يظنه العامة يقيناً، وقد تعجب بعض المتمجهدين من تعبير العلماء بهذا، واعتراض عليهم، فدل على أنه لا يميز العلم اليقيني القطعي من علم غلبة الظن؛ لبعده عن أصول العلم وموازين المعرفة ومراتبها، وأعجب من ذلك استدلال بعض العصريين بالآيات التي تلزم اتباع الظن. وهذا خلط بين المعنى الذي قصده القرآن، وهو اتباع الوهم والخدس بلا حجة ولا برهان، وبين المعنى الذي قصده العلماء، وهو معنى اصطلاحي لنوع من العلم الناشئ عن الدليل، لكن فيه احتمال ضعيف. فلا قيمة لهذا الاحتمال. تأمل ذلك فإنه مهم.

لشبوت كذب ناقله، فيُطْرَح . والثالث: إن وُجِدَتْ قرينة^(١) تُلْحِقُه بِأَحَدِ الْقَسْمَيْنِ التَّحْقِيقِ، وَإِلَّا فَيَتَوَقَّفُ فِيهِ، فَإِذَا تُوَقِّفَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ صَارَ كَالْمَرْدُودِ، لَا لِشْبُوتِ صَفَةِ الرَّدِّ، بَلْ لِكَوْنِهِ لَمْ تُوجَدْ فِيهِ صَفَةٌ تُوجِبُ القِبْوَلَ، وَاللَّهُ أَعْلَمَ.

[الخبر المحتف بالقرائن وبيانها]

وقد يقع فيها أي في أخبار الآحاد المُنْقَسِمة إلى مشهور، وعزيزٍ وغريبٍ ما يُفِيدُ العلم النظري بالقرائن على المختار، خلافاً لِمَنْ أَبَى ذَلِكَ، والخلافُ في التَّحْقِيقِ لِغَطْسِيٍّ؛ لأنَّ مَنْ جَوَزَ إِطْلَاقَ الْعِلْمِ قَيْدَه بِكَوْنِهِ نَظَرِيًّا، وَهُوَ الْحَاصِلُ عَنِ الْاسْتِدْلَالِ، وَمَنْ أَبَى إِلَطْلَاقَ خَصَّ لِفَظُ الْعِلْمِ بِالْمُتَوَاتِرِ، وَمَا عَدَاهُ عِنْهُ ظَنِّيٌّ، لِكَنْهُ لَا يَنْفِي أَنَّ مَا احْتَفَتْ بِالقرائن أَرْجُحُ مَا خَلَعَهَا.

والخبر المُحتف بالقرائن^(٢) أنواع، منها: ما أَخْرَجَهُ الشِّيخُانِ فِي صَحِيحِيهِمَا، مِمَّا لَمْ يَلْعُجْ التَّوَاتِرُ، فَإِنَّهُ احْتَفَتْ بِهِ قَرَائِنُ، منها:

١ - جلالتهما في هذا الشأن.

٢ - وتقديمهما في تمييز الصَّحِيحِ على غَيْرِهِمَا.

٣ - وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الْطُّرُقِ الْقَاسِرَةِ عَنِ التَّوَاتِرِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا يَخْتَصُّ بِمَا لَمْ يَتَقَدَّمْ أَحَدٌ مِنَ الْحَفَاظِ مِمَّا فِي الْكِتَابَيْنِ^(٣)،

(١) قرينة: أي صفة أو حالة.

(٢) المحتف بالقرائن أي الذي وجدت له صفات أو أحوال تقويه، وتنفي احتمال الخطأ والكذب عنه.

(٣) وعدة ذلك مئتان وعشرة أحاديث، اشتراكاً في اثنين وثلاثين، واحتضن البخاري بثمانية وسبعين و المسلم بعائة.

قال الحافظ ابن حجر في "هدي الساري" مقدمة "فتح الباري": ٣٤٥: "الجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلم؛ فإنكم لا بختلرون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلم الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك، حتى =

وبما لم يقع التحالفُ بينَ مَدْلُولَيْهِ مِمَّا وَقَعَ فِي الْكِتَابِيْنِ، حَيْثُ لَا تَرْجِحَ^(١)؛ لاستحالة أنْ يُفِيدَ المتناقضانِ الْعِلْمَ بِصِدْقِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَرْجِحِ الْأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَمَا عَدَ ذَلِكَ فَالْإِجْمَاعُ حَاصلٌ عَلَى تَسْلِيمٍ صَحَّتِهِ.

فِإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا اتَّفَقُوا عَلَى وَجْهِ الْعَمَلِ بِهِ لَا عَلَى صَحَّتِهِ، مِنْعَنَاهُ، وَسَنَدُ الْمَنْعِ^(٢) أَنَّهُمْ مُتَفَقُونَ عَلَى وَجْهِ الْعَمَلِ بِكُلِّ مَا صَحَّ، وَلَوْلَمْ يُحْرِجْهُ الشَّيْخَانُ؛ فَلَمْ يَقِنْ لِلصَّحَّاحِيْنِ فِي هَذَا مَرْيَةً، وَالْإِجْمَاعُ حَاصلٌ عَلَى أَنَّ لَهُمَا مَرْيَةً فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الصَّحَّةِ. وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِإِفَادَةِ مَا حَرَّجَهُ الشَّيْخَانُ الْعِلْمُ النَّظَرِيُّ الْأَسْتَادُ أَبُو إِسْحَاقِ الْإِسْفَرَائِيِّ^(٣). وَمِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُمَيْدِيُّ^(٤)، وَأَبُو الْفَضْلِ بْنِ طَاهِرٍ^(٥)، وَغَيْرِهِمَا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: الْمَرْيَةُ الْمَذُوْرَةُ كَوْنُ أَحَادِيْهِمَا أَصْحَّ الصَّحِيحِ.

= كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذاك عن البخاري يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه، وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلم حديث الزهري، وقد استفاد ذلك منه الشیخان جمیعا. وروى الفربيري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته، وقال مكي بن عبدان: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركه. فإذا عرف ذلك وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما، يكون قوله معارضا لتصحیحهما، ولا ريب في تقدیهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة.

(١) التحالف: أن يحمل الحديث معينين فأكثر، ولا يرجع شيء من ذلك. وفي بعض النسخ "التجاذب"، والمعنى واحد.

(٢) "منعاه": أي رفضنا قوله، و"سند المنع" أي دليل هذا الرفض.

(٣) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق الإسفرايني، فقيه شافعي، أصولي تبحر في علم الكلام وفي العلوم، بلغ رتبة الاجتهد، توفي ٤١٧هـ. له كتب منها: الرسالة في أصول الفقه.

(٤) محمد بن فتوح الأزدي، ولد قبل ٤٢٠هـ وأكثر الترحال، كان قليل المثال في نزاهته وعفته وورعه، ظاهريا، إماما في الحديث وعلمه توفي ٤٧٧هـ، له: الجمع بين الصحيحين (ط)، وتاريخ الأندلس، وجمل تاريخ الإسلام.

(٥) محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، أبو الفضل، عرف في وقته بابن القيسرياني، =

يقوم مقام العَدِ الْكَثِيرِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَتَشَكَّكُ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَارْسَةً بِالْعِلْمِ وَأَخْبَارِ النَّاسِ أَنَّ مَالِكًا مَثَلًاً لَوْ شَافَهُ بِخَبْرٍ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ، فَإِذَا انْضَافَ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ فِي تِلْكَ الدَّرَجَةِ ازْدَادَ قُوَّةً، وَبَعْدَ مَا يُخْشَى عَلَيْهِ مِنِ السَّهْوِ.

وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ^(١) الَّتِي ذَكَرْنَا هَا لَا يَحْصُلُ الْعِلْمُ بِصَدْقِ الْخَبْرِ مِنْهَا إِلَّا لِلْعَالَمِ بِالْحَدِيثِ الْمُتَبَحِّرِ فِيهِ الْعَارِفُ بِأَحْوَالِ الرِّوَاةِ، الْمُطَلِّعُ عَلَى الْعِلَلِ، وَكَوْنُ غَيْرِهِ لَا يَحْصُلُ لَهُ الْعِلْمُ بِصَدْقِ ذَلِكَ -لِقُصُورِهِ عَنِ الْأَوْصَافِ الْمَذَكُورَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا- لَا يَنْفِي حَصُولَ الْعِلْمِ لِلْمُتَبَحِّرِ الْمَذَكُورِ.

وَمَحْصُلُ الْأَنْوَاعِ الْثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا أَنَّ

الْأُولَى يَخْتَصُّ بِالصَّحِيحِيْنِ.

وَالثَّانِي بِمَا لَهُ طَرْقٌ مُتَعَدِّدَةٌ.

وَالثَّالِثُ بِمَا رَوَاهُ الْأَئْمَةُ.

وَيُمْكِنُ اجْتِمَاعُ الْثَّلَاثَةِ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَعْدُ حِينَئِذِ الْقُطُّعُ بِصَدْقِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

[أقسام الغريب والفرد]

ثُمَّ الْغَرَابَةُ^(٣) إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي أَصْلِ السَّنَدِ، أَيْ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَدْوِرُ إِلَيْهِ السَّنَادُ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ، وَلَوْ تَعَدَّدَتْ

(١) الأنواع: أي أنواع الحديث الذي احتف بالقرائن، وسيعيد المصنف ذكرها بإيجاز اعتماداً على ما سبق من الشرح فافهم ذلك.

(٢) جمعت كتب في الصحيح المتفق عليه بين البخاري ومسلم، ولم يجمع شيء من القسمين الآخرين مع سهولة ذلك، فلعل من يطالع كلامنا هذا يتوجه لهذا العمل المهم الحيوى، وبالله العون والتوفيق.

(٣) قوله: "ثُمَّ الْغَرَابَةُ": عائد للقسم الرابع الغريب السابق ص ٥٠، وأراد بالغرابة: التفرد، والحديث الغريب هو الذي تفرد به راويه بأى وجه من وجوه التفرد، وقارن تسوية المصنف الفرد بالغريب مع أفراد القبائل والبلدان في ابن الصلاح: ٨٩ وغيرها. قوله: "فِي أَصْلِ السَّنَدِ" أي التابعى، فإذا تفرد التابعى بالحديث فغرابته في أصل السنده كما يتبيّن من كلام المصنف الآتى.

وَمِنْهَا^(١): الْمَسْهُورُ إِذَا كَانَتْ لَهُ طرْقٌ مَبَايِنَةٌ سَالِمَةٌ مِنْ ضَعْفِ الرُّوَاةِ وَالْعِلَلِ، وَمِنْ صَرَّاحٍ بِإِفَادَتِهِ الْعِلْمَ النَّظَرِيَّ الْأَسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ^(٢)، وَالْأَسْتَاذُ أَبُو بَكْرِ بْنِ فُورَّكَ^(٣) وَغَيْرِهِمَا.

ومنها: المسَلَسلُ^(٤) بالأئمَّةِ الحفاظِ المُتَقِّينَ، حيثُ لا يَكُونُ غَرِيَّاً، كالْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ أَحْمَدُ
بْنُ حَنْبَلٍ^(٥) مَثَلًاً، ويُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ^(٦)، وَيُشَارِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَإِنَّهُ يَفِيدُ
الْعِلْمَ عِنْدَ سَامِعِهِ بِالْإِسْتِدْلَالِ مِنْ جَهَةِ جَلَالِهِ رَوَاتِهِ، وَأَنَّ فِيهِمْ مِنَ الصِّفَاتِ الْلَاِقْتَةِ الْمُوَجِّبَةِ لِلْقَبُولِ مَا

= ولد ٤٤٧ـ. محدث حافظ رحالة صوفي متكلم، انتقدت عليه مسائل تساهل فيها، توفي ٥٠٧ـ.
له: شروط الأئمة الستة (ط)، وكتب أخرى.

(١) قوله: "ومنها" أي ومن أنواع الخبر الذي احتف بقراءان جعلته يفيد العلم اليقيني النظري الحديث المشهور. والمراد المشهور في اصطلاح المحدثين، وهو ما رواه ثلاثة فأكثر، ولم يبلغ درجة التواتر. وهذا استثناء مما سبق في حكم المشهور.

(٢) عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي الإسقراطيني البغدادي الشافعى، تلميذ أبي إسحاق الإسقراطينى، له اضطلاع في علوم كثيرة، منها: الفقه والأصول والحديث، درس سبعة عشر نوعاً من العلوم، توفي ٤٢٩هـ، ودفن إلى جنب شيخه، له مؤلفات كثيرة، منها: الفرق بين الفرق (ط)، والتحصيل في أصول الفقه.

(٣) محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، أبو بكر المشهور بابن فورك، الأستاذ المتكلم الأصولي الأديب النحوي الوعاظ، أحيى الله به أبواعا من العلوم في نيسابور، وكان شديد الرد على الكرامية المحسنة والمشبهة، توفي ٤٠٦ هـ مسموماً، تقارب مؤلفاته المائة.

٤) المُسْلِسْلُ: الَّذِي تَابَعَ رَوَاتِهِ عَلَى صَفَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ حَالٍ وَاحِدَةٍ أَوْ فَعْلٍ، وَسِيَّئَيْ ص ١٢٢ . وَالْمَرَادُ هُنَا نَوْعٌ مِنْهُ، وَهُوَ الَّذِي تَابَعَ رَوَاتِهِ بِكَوْنِهِمْ جَمِيعَهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْحَفَاظَةِ، أَوْ رِجَالِ أَصْحَاحِ الْأَسَانِيدِ، وَلَا يَتَفَرَّدُ هَذَا الْإِسْنَادُ بِالْحَدِيثِ.

(٥) الإمام البجلي العلم أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ الشَّيْبَانِيُّ أَبُو عبدِ اللهِ، وَلَدَ ١٦٤هـ، وَتَبَرَّجَ فِي الْعِلْمِ، وَصَارَ صَاحِبَ الْمَذَهَبِ الْفَقِيْهِيِّ، اتَّصَرَ لِلْسَّنَةِ وَمَذَهَبِ السَّلْفِ، وَامْتَحَنَ مَحْنَةً شَدِيدَةً، تَوَفَّى ٢٤١ رَوِيَ لَهُ الشِّيخَانُ وَغَيْرُهُمَا. مِنْ كِتَابِهِ: الْمَسْنَدُ (ط)، وَفَضَائِلُ الْصَّحَابَةِ (ط).

(٦) الإمام العلم محمد بن إدريس بن العباس الشافعي المطلي، ولد ١٥٠ هـ، وطار صيته في الآفاق بإمامته للمذهب المنسوب إليه. نهض بمنهج المحدثين وانتصر له، وأرسى قواعد مهمة في قواعده وحججته، توفي ٤٢٠ هـ، عد بمدح رأس المحتين، له "الرسالة" و"الأم" مطبوعان.

الطرق إليه، وهو طرفُهُ الذي فيهُ الصحابي، أَوْ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ، بِأَنْ يَكُونَ التَّفَرُّدُ فِي أَثْنَاءِهِ، كَأَنْ يَرُوِيهِ عَنِ الصَّحَابِيِّ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَنْفَرِدُ بِرَوَايَتِهِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَخْصٌ وَاحِدٌ.

[الفرد المطلق]

فَالْأُولُ: الْفَرْدُ الْمُطْلَقُ^(١)، كَحَدِيثِ النَّهَيِّ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ^(٢)، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ^(٣)، وَقَدْ يَنْفَرِدُ بِهِ رَأِيُّ عَنْ ذَلِكَ الْمُنْفَرِدِ، كَحَدِيثِ شُعْبِ الْإِيمَانِ^(٤)، تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَتَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَقَدْ يَسْتَمِرُ التَّفَرُّدُ فِي جَمِيعِ رَوَاتِهِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ. وَفِي "مُسْنَدِ الْبَزَارِ"^(٥) وَ"الْمَعْجمِ الْأَوْسَطِ" لِلْطَّبَرَانِيِّ^(٦) أُمْلَةً كَثِيرَةً لِذَلِكَ.

[الفرد النسبي]

(١) ويطلق عليه المحدثون: الغريب سنداً ومتناً، وهو الحديث الذي تفرد به راويه، لا يرويه أحد غيره.

(٢) هو حديث "هُنَّ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ" البخاري في العنق: ٣: ١٤٧، ومسلم: ٢١٦: ٤، والترمذى: ٣: ٥٣٧-٥٣٨، وفيه التنبية على خطأ غير طريق ابن دينار، وأبو داود في الفرائض: ٣: ١٣٧، والنسائي في البيوع: ٧: ٢٦٩. قال مسلم: "الناسُ كُلُّهُمْ عِيالٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ". ونظر إرشاد الساري شرح البخاري للقسطلاني: ٤: ٣٧٨. والولاء: صلة بين السيد وعبده الذي أعتقه، وهو كلّهمة النسب، أي القرابة في المودة والنصرة.

عبد الله بن عمر بن الخطاب: الصحابي الجليل الإمام الورع توفي ٧٢ هـ.

وابن دينار: هو مولى ابن عمر، ثقة توفي ١٢٧ هـ. روى له الجماعة.

(٣) هو حديث: "الإِيمَانُ بَضْعُ وَسْتَوْنَ شَعْبَةَ..." البخاري: ١: ٧، ومسلم: ١: ٤٦. وأبو صالح هو السمان الزيات: اسمه ذكوان، ثقة ثبتت توفي ١٠١ هـ. روى له الستة.

(٤) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، أبو بكر البارز، حافظ ثقة، رحل وحدث من حفظه، فوقع له وهم، توفي ٢٩٢ هـ. له مسنداً: كبير، وصغير.

(٥) سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني نسبة إلى طبرية. ولد ٢٦٠ هـ، ورحل إلى البلاد، كان حافظ عصره توفي ٣٦٠ هـ. له المعاجم الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، مطبوعة. والمعاجم: كتب حديث مرتبة على أسماء الرواة حسب حروف المعجم، لكن "الكبير" مرتب على أسماء الصحابة.

والثاني: الفرد النسبي^(١) سُمي بذلك؛ لكون التفرد فيه حَصَلَ بالنسبة إلى شخصٍ مُعَيَّنٍ، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً، ويقلُّ إطلاقُ الفردية عليه؛ لأنَّ الغَرِيبَ والفرد متداوِدان لغةً واصطلاحاً، إلا أنَّ أهل الاصطلاح غَایِرُوا بَيْنَهُما من حيثُ كثرة الاستِعمالِ وقلَّتْهُ، فالفرد أَكْثَرُ ما يُطلِقُونَهُ على الفَرِيدِ الْمُطْلَقِ، والغَرِيبُ أَكْثَرُ ما يُطلِقُونَهُ على الفَرِيدِ النَّسْبِيِّ، وهذا من حيثُ إطلاقِ الاسمِ عليهِما، وأما من حيثُ استعمالِهِما الفعل المشتق فلا يُفَرِّقُونَ، فيقولونَ في المُطْلَقِ والنَّسْبِيِّ تَفَرِّدُ بِهِ فَلَانُ، أو أَغْرِبُ بِهِ فَلَانُ.

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا اختلاَفُهُمْ فِي الْمُنْقَطِعِ وَالْمُرْسَلِ هَلْ هُمَا مُتَغَايرَانِ أَوْ لَا؟ فَأَكْثَرُ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى التَّغَايِرِ^(٢)، لَكِنَّهُ عِنْدَ إِطْلَاقِ الاسمِ، وَأَمَّا عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الْفِعْلِ الْمُشْتَقِ فَيَسْتَعْمِلُونَ الْإِرْسَالَ فَقَطَّ، فَيَقُولُونَ أَرْسَلَهُ فَلَانُ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ مُرْسَلًا أَمْ مُنْقَطِعًا، وَمِنْ ثَمَّ أَطْلَقَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ لَمْ يَلَاحِظْ مَوَاقِعَ اسْتِعْمَالِهِمْ عَلَى كَثِيرٍ مِنِ الْمُحَدِّثِينَ أَنَّهُمْ لَا يُغَايِرُونَ بَيْنَ الْمُرْسَلِ وَالْمُنْقَطِعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِمَا حَرَرَنَاهُ، وَقَلَّ مَنْ نَبَهَ عَلَى النُّكْتَةِ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[الصحيح لذاته]

وَخَبْرُ الْآحَادِ بِنْقَلِ عَدِيلٍ تَامٍ الضَّبْطِ، مَتَصَلِّ الْسَّنَدِ، غَيْرُ مُعَلَّلٍ وَلَا شَادٌ هُوَ الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ

(١) ويسمى الغريب سِنَدًا لَا مِنْتَأْ، وهو الحديث الذي اشتهر بوروده من عدة طرق عن راوٍ أو رواة، ثم تفرد به راوٍ، فرواه من وجه آخر غير الراوي أو الرواية الذي اشتهر عنهم الحديث. ويقول فيه الترمذى: "غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ".

(٢) فيطلقون المرسل على الحديث الذي رواه التابعى عن النبي ﷺ، ولم يذكر الواسطة، والمنقطع على ما سقط منه راوٍ أو أكثر قبل الصحابى، أما إذا قالوا: أَرْسَلَهُ فَلَانُ فَيُصَلِّحُ لِلْأَمْرَيْنِ كَمَا أَوْضَحَهُ المصنف.

وهذا أولُ تقييم المقبول إلى أربعة أنواع؛ لأنَّه إِمَّا أَنْ يَشْتَمِلَ مِنْ صَفَاتِ الْقَبُولِ عَلَى أَعْلَاهَا أَوْ لَا^(١).
 الأول: الصَّحِيحُ لِذَاتِهِ. وَالثَّانِي: إِنْ وُجِدَ مَا يَجْبُرُ ذَلِكَ الْقُصُورَ كَثْرَةَ الْطُرُقِ^(٢)، فَهُوَ الصَّحِيحُ
 أَيْضًا لَكُنْ لَا لِذَاتِهِ، وَحِيثُ لَا جُبْرَانَ فَهُوَ الْحَسْنُ لِذَاتِهِ، وَإِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ تَرْجِحُ جَانِبَ قَبُولِ مَا
 يَتَوَقَّفُ فِيهِ، فَهُوَ الْحَسْنُ أَيْضًا لِذَاتِهِ. وَقُدْمَ الْكَلَامِ عَلَى الصَّحِيحِ لِذَاتِهِ؛ لِعُلوِّ رَتِبَتِهِ.

[العدل والعدالة]

وَالْمُرَادُ بِالْعَدْلِ: مَنْ لَهُ مَلْكَةٌ تَحْمِلُهُ عَلَى مُلَازَمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرْوَعَةِ، وَالْمُرَادُ بِالْتَّقْوَى: اجْتِنَابُ
 الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ مِنْ شِرِّكٍ أَوْ فَسْقٍ أَوْ بَدْعَةٍ.

[الضَّبْطُ وَالضَّابطُ]

وَالضَّبْطُ^(٣)

- ١ - ضَبْطُ صَدِيرٍ: وَهُوَ أَنْ يُثْبِتَ مَا سَمِعَهُ بِحِيثُ يُتَمَكَّنُ مِنْ اسْتِحْضَارِهِ مَتَى شَاءَ.
- ٢ - ضَبْطُ كِتَابٍ: وَهُوَ صِيَانَتُهُ لِدِيَهُ مُنْذُ سَمِعَ فِيهِ، وَصَحَّحَهُ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْهُ. وَقِيدَ بِالْتَّامِ^(٤)
 إِشَارَةً إِلَى الرَّبِّيَّةِ الْعُلِيَّةِ فِي ذَلِكَ.

(١) قوله: "أَوْ لَا": أي أَوْ لَا يَشْتَمِلُ الْخَيْرُ عَلَى أَعْلَى شُرُوطِ الْقَبُولِ، وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكُ فِي الْأَحْوَالِ الْأَتِيَّةِ: أَنْ تَوَجُّ
 شُرُوطُ الْقَبُولِ فِي الْخَدَّ الْأَدْنِي فِي الْخَيْرِ، وَهُوَ الْحَسْنُ. أَنْ يَتَقْوِيَ هَذَا بِطَرِيقٍ آخَرَ مِثْلَهُ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ، فَيَصِيرُ
 صَحِيحًا لِغَيْرِهِ. أَنْ يَكُونَ فَاقِدًا بَعْضًا شُرُوطَ الْقَبُولِ، بِحِيثُ يَكُونُ ضَعِيفًا ضَعِيفًا غَيْرَ شَدِيدٍ، ثُمَّ يَتَقْوِيَ مِنْ طَرِيقٍ
 آخَرَ مِثْلَهُ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ، فَيَصِيرُ حَسَنًا لِغَيْرِهِ.

(٢) وكذا إذا تقوى بتلقيِ العلماءِ لِهِ بِالْقَبُولِ، كَمَا ذُكِرَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَرْسَلِ، وَسِيَّاضَيْ صِ ٨٣.

(٣) الضَّبْطُ: مَلْكَةٌ تَوَهَّلُ الرَّاوِي لِأَنْ يَرْوِيَ الْحَدِيثَ كَمَا سَمِعَهُ.

(٤) أي شرط في الضبط أن يكون تاماً، للدلالة على أن المراد المرتبة العليا من الضبط، وهذه المرتبة هي شرط من
 شروط الحديث الصحيح، أما الحسن فراويه خف ضبطه، أي مستوف شروط الضبط، لكن في الخد الأدنى من
 الضبط المقبول.

[المتصل]

والمتصل: ما سَلِمَ إِسْنَادُهُ مِنْ سَقْوَطٍ فِيهِ، بِحِيثُ يَكُونُ كُلُّ مِنْ رِجَالِهِ سَمِعَ ذَلِكَ الْمَرْوِيَّ مِنْ شِيْخِهِ. وَالسَّنْدُ تَقْدِمَ تَعْرِيفَهُ^(١).

[المعلل]

وَالْمُعَلَّلُ لُغَةً: مَا فِيهِ عِلْمٌ. وَاصْطِلَاحًا: مَا فِيهِ عِلْمٌ حَفَيْةٌ قَادِحٌ.

[الشاذ]

وَالشَّاذُ لُغَةً: الْمُنْفَرِدُ، وَاصْطِلَاحًا: مَا يُخَالِفُ فِيهِ الرَّاوِي مَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ. وَلَهُ تَفْسِيرٌ آخَرُ سِيَّانِي^(٢).
تَبَيْهٌ: قَوْلُهُ: "وَخَبْرُ الْآَحَادِ" كَالجِنْسِ، وَبَاقِي قَيْوِدِهِ كَالفَصْلِ. وَقَوْلُهُ: "يَنْقُلُ عَدْلٍ" احْتِرَازٌ عَمَّا يَنْقُلُهُ غَيْرُ الْعَدْلِ. وَقَوْلُهُ: "هُوَ" يُسَمِّي فَصْلًا يَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، يُؤَذِّنُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبْرٌ عَمَّا قَبْلَهُ، وَلَيْسَ بَنْعَتٍ لَهُ. وَقَوْلُهُ: "لِذَاهَهُ" يُخْرِجُ مَا يُسَمِّي صَحِيحًا بِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ، كَمَا تَقْدِمُ.

[مراتب الصحيح]

وَتَتَفَاقَّتْ رُتُبَهُ أَيِّ الصَّحِيحِ، بِسَبِّبِ تَفَاقُّتِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ الْمُقْتَضِيَّةِ لِلتَّصْحِيحِ فِي الْقُوَّةِ؛ فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مُفَيِّدَةً لِغَلْبَةِ الظَّنِّ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الصَّحَّةِ، اقْتَضَتْ أَنْ يَكُونَ لَهَا درَجَاتٌ، بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ، بَحَسَبِ الْأَمْرِ الْمَقْوِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَا تَكُونُ رُوَاتُهُ فِي الدَّرْجَةِ الْعُلْيَا مِنِ الْعَدَالَةِ، وَالضَّيْطِ، وَسَائِرِ الصَّفَاتِ الَّتِي تَوْجِبُ التَّرْجِيحَ كَانَ أَصْحَّ مَمَّا دُونَهُ.

(١) فِي مَطْلَعِ الْكِتَابِ ص ٤١ وَانْظُرْ ص ٣٧ تَعْلِيقًا.

(٢) عَرَفَ الشَّاذُ بِأَنَّهُ مَا يُخَالِفُ فِيهِ الرَّاوِي مَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ، وَالْمَشْهُورُ فِي الشَّاذِ أَنَّهُ مَا يُخَالِفُ فِيهِ الرَّاوِي الثَّقَةُ مَنْ هُوَ أَرْجَحُ مِنْهُ، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ سِيَّانِي.

[أصح الأسانيد]

فَمِنْ الرَّتْبَةِ الْعُلْيَا فِي ذَلِكَ مَا أَطْلَقَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَئمَّةِ أَنَّهُ أَصْحَحُ الْأَسَانِيدِ^(١).

كَالزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ.

وَكَمْحَمَّدٍ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيَّدَةَ بْنِ عُمَرٍ، عَنْ عَلَيٍّ.

وَكَإِبْرَاهِيمَ النَّخْعَنِيِّ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٢).

وَدُونَهَا فِي الرُّتْبَةِ

كَرِوَايَةُ بُرَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَىٰ.

وَكَحْمَادَ بْنَ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنْسٍ^(٣).

وَدُونَهَا فِي الرُّتْبَةِ

(١) أي أصح الأسانيد كلها.

(٢) ومثل: مالك عن نافع عن ابن عمر، المعروفة بسلسلة الذهب، انظر ص ٦٥، ونوضح أسماء هؤلاء الحفاظ الأحلاط رجال هذه الأسانيد الأئمة فيما يأتي:

الزهري محمد بن سلم بن شهاب الزهري أعلم الحفاظ، عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب الإمام من الفقهاء السبعة، عن أبيه الصحابي الجليل.

محمد بن سيرين الإمام، عن عبيدة بن عمرو السلماني التابعي، وأوثق الرواية عن علي بن أبي طالب الخليفة الراشدي إمام المهدى.

إبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه الحافظ، عن علقة بن قيس النخعي الثقة الثبت الفقيه العابد، عن عبد الله بن مسعود الصحابي السابق إلى الإسلام.

مالك بن أنس إمام الأثر، عن نافع الثقة الفقيه، عن ابن عمر، ونافع هو مولى ابن عمر، وملازم له، فهو على هذا أقوى فيه.

(٣) بريد ثقة يخطئ قليلاً، وحده ثقة، ووالد جده الصحابي أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس. وحماد بن سلمة ثقة عابد ثبت الناس في ثابت، وثبت هو ابن أسلم البناني، عن أنس بن مالك الصحابي.

كُسْهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ.
وَكَالْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ^(١).

فَإِنَّ الْجَمِيعَ شَمَلَهُمْ أَسْمَ الْعِدَالَةِ وَالضَّبْطِ، إِلَّا أَنَّ الْمَرْتَبَةَ الْأُولَى فِيهِمْ مِنَ الصَّفَاتِ الْمُرْجَحَةِ مَا يَقْتَضِي تَقْدِيمَ رِوَايَتِهِمْ عَلَى الَّتِي تَلَيَّهَا، وَفِي الَّتِي تَلَيَّهَا مِنْ قَوْةِ الضَّبْطِ مَا يَقْتَضِي تَقْدِيمَهَا عَلَى الْثَالِثَةِ،
وَهِيَ - أَيُّ الْثَالِثَةِ - مَقْدَمَةٌ عَلَى رِوَايَةِ مَنْ يُعَدُّ مَا يُنْفَرِدُ بِهِ حَسَنًا
كَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ جَابِرٍ.
وَعَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ^(٢).

وَقِسْمٌ عَلَى هَذِهِ الْمَرَاتِبِ مَا يَشْبُهُهَا.
وَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَى هِيَ الَّتِي أَطْلَقَ عَلَيْهَا بَعْضُ الْأَئِمَّةِ أَنَّهَا أَصْحَاحُ الْأَسَانِيدِ.
وَالْمُعْتَمَدُ عَدْمُ الْإِطْلَاقِ لِتَرْجِمَةِ مُعَيْنَةٍ مِنْهَا^(٣).

(١) سهيل بن أبي صالح، وثقة الذهبي. وقال ابن حجر: صدوق، وأبوه ذكوان ثقة، وكان سهيل يميز ما سمعه من أبيه، وما سمعه من جماعة عن أبيه. تهذيب: ٤: ٢٦٤.

والعلاء بن عبد الرحمن، قال الترمذى: ثقة عند أهل الحديث، وقال أبو حاتم: أنكر عليه أشياء. وأبوه عبد الرحمن بن يعقوب ثقة.

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار إمام المغازي، وثقة بعض الأئمة، وتكلم فيه بعضهم، وحسن بعضهم حديثه.
وشيخه عاصم بن عمر بن قتادة ثقة عالم بالمغازي، عن جابر بن عبد الله الصحابي الشهير.
وعمرٌ بن شعيب وثقة كثير من المحدثين، وتكلم بعضهم فيه. وقال الذهبي: حديثه فوق الحسن، وأبوه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو، وثقة ابن حبان. وقال ابن حجر: صدوق سمع من حده عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص صحابي مكثٌ من الرواية، كان يكتب كل ما يسمع من النبي ﷺ.
ووهذه الإسنادات صحيحان عند طائفة من المحدثين، وهي في أعلى رتبة الحديث الحسن.

(٣) المعتمد ألا يحكم لترجمة معينة، أي سلسلة سند معينة أنها أصح الأسانيد كلها؛ لأنه يعز وجود أعلى درجات القبول في كل واحد من رجال السند الواحد؛ لذلك أخذ المتأخرُون بالاحتياط، وحكموا بأصحية الأسانيد بالنسبة لبلد معين، أو صحابي معين، أو راوٍ معين.

نعم يُستفاد من مجموع ما أطلق عليه الأئمة ذلك أرجحية على مالم يُطلقوه. ويتحقق بهذا التفاصيل ما اتفق الشیخان على تحریجه^(١) بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما، وما انفرد به البخاري بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم؛ لأنّاق العلماء بعدهما على تلقي كتابيهما بالقبول، واختلاف بعضهم في أيهما أرجح، فما اتفقا عليه أرجح من هذه الحقيقة مما لم يتفقا عليه.

[المفاضلة بين الصحيحين]

وقد صرّح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة، ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه. وأمّا ما نقلَّ عن أبي علي النیسابوري^(٢) أنه قال: ما تحت أديم السماء أصحٌ من كتاب مسلم، فلم يصرّح بكونه أصحٌ من صحيح البخاري؛ لأنَّه إنما نفَى وجود كتاب أصحٌ من كتاب مسلم؛ إذ المنفي إنما هو ما يقتضيه صيغة "أَفْعَلَ" من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة، يمتاز بتلك الزيادة عليه، ولم ينفي المساواة.

وكذلك ما نقلَّ عن بعض المغاربة أنه فضلَ صحيح مسلم على صحيح البخاري، فذلك فيما يرجع إلى حُسن السياق وجودة الوضع والترتيب، ولم يُفصِّل أحدُ منهم بأنَّ ذلك راجع إلى الأصححة، ولو أفصَحوا به لرده عليهم شاهدُ الوجود.

فالصفات التي تدورُ عليها الصحة في كتاب البخاري أتمُ منها في كتاب مسلم وأشدّ، وشرطُه فيها أقوى وأشدّ.

(١) هذا تفضيل بحسب المرجع الذي خرج الحديث، أما التفضيل السابق فهو بحسب قوة الإسناد، والفضيل بحسب قوة الإسناد أعلى ولا شك.

(٢) الحسين بن علي بن يزيد النیسابوري، أبو علي، ولد ٢٧٧هـ، ورحل وعظمت شهرته، كان أوحد زمانه في الحفظ والإتقان والورع والمذاكرة والتصنيف توفي ٣٤٩هـ.

أمّا رُجحاته من حيث الاتصال فلا شرط اطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاءً من روى عنه ولو مرأةً واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة. وألزم البخاري^(١) بأنّه يحتاج أن لا يقبل العنون أصلاً، وما ألزم به ليس بلازم؛ لأنّ الراوي إذا ثبت له اللقاء مرأةً لا يحرّي في روایاته احتمال أن لا يكون سمع؛ لأنّه يلزم من جرائه أن يكون مدلساً^(٢)، والمسألة مفروضة في غير المدلس. وأمّا رُجحاته من حيث العدالة والضبط: فلأنّ الرجال الذين تكلّم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من الرجال الذين تكلّم فيهم من رجال البخاري^(٣)، مع أنّ البخاري لم يكتّر من إخراج حديثهم، بل غالبيتهم من شيوخه الذين أخذ عنهم، ومارس حديثهم، بخلاف مسلم في الأمرين. وأمّا رُجحاته من حيث عدم الشذوذ والإعلال؛ فلأنّ ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقلّ عدداً مما انتقد على مسلم^(٤).

هذا مع اتفاق العلماء على أنّ البخاري كان أجلّ من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأنّ مسلماً تلميذه وخير يحده، ولم يزال يستفيد منه، ويَتَبع آثاره،

(١) "وألزم البخاري" مراده ألزم مسلم البخاري بأنه يجب على رأيه هذا ألا يقبل العنون أصلاً، أي الحديث الذي فيه فلان عن فلان، لكن الواقع أن البخاري يقبل العنون، وكذا غيره من الأئمة أيضاً، فدل ذلك على بطلان هذا المذهب. والذي تبين لكاتب السطور بالبحث أن مسلماً لا يقصد البخاري في كلامه المشار إليه، بل يقصد غيره، وقد وافقني على ذلك بعض المحققين في هذا العصر بالذكرة معاً.

(٢) المدلس: هو الراوي الذي يستعمل عبارة توهّم سمع ما لم يسمع. وسيأتي مفصلاً ص ٨٥.

(٣) رجال البخاري أربع مائة وبضع وثمانون رجلاً، تكلّم في ثمانين منهم بالضعف، أما رجال مسلم فست مائة وعشرون، تكلّم في مائة وستين، فكان البخاري أرجح من هذه الناحية وإن كان الكلام أي النقد الذي صدر على رواهـما غير مؤثر. وانظر لقط الدرر: ٤٥.

(٤) انتقد على الصحيحين مائتان وعشرة أحاديث، انفرد البخاري بثمانية وسبعين حديثاً، وانفرد مسلم بعشرة وعشرين في الباقي.

حتى لقد قال الدارقطني^(١): "لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء".

[مراتب الصحيح بحسب مصدره]

ومن ثم، أي ومن هذه الحيثية - وهي أرجحية شرط البخاري على غيره - قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث، ثم صحيح مسلم؛ لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقي كتابه بالقبول أيضاً، سوى ما عُلِّل، ثم يُقدم في الأرجحية، من حيث الأصحيّة، ما وافقه شرطهما؛ لأن المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح، ورواتهما قد حصل الاتفاق على القول بتعديلهم بطريق اللزوم، فهم مقدمون على غيرهم في رواياتهم، وهذا أصل لا يخرج عنه إلا بدليل^(٢). فإن كان الخبر على شرطهما معاً كان دون ما أخرججه مسلم أو مثله، وإن كان على شرط أحدهما فيُقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده تبعاً لأصل كلّ منهما. فخرج لنا من هذا ستة أقسام تتفاوت درجاتها في الصحة.

وئم قسم سابع، وهو ما ليس على شرطهما اجتماعاً وإنفراداً، وهذا التفاوت إنما هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة^(٣).

(١) علي بن عمر بن أحمد الدارقطني البغدادي، أبو الحسن، ولد ٣٠٦هـ، وأكب على طلب العلم، ورحل في الآفاق، ودخل مصر فاتسعت روايته، حتى كان أعلم أهل زمانه بالحديث ورجاله وعلمه، وكان فقيها ومقرئاً، توفي ٣٨٥هـ، له كتب كثيرة يطول ذكرها منها: السنن (ط)، المؤتلف والمختلف (ط)، العلل (ط).

(٢) هذا حكم إجمالي راعي فيه الحافظ ابن حجر الإيجاز، وهناك تفصيل في الاحتجاج بروايات رجال الصحيحين التي ليست في الصحيحين، وهو أن تلاحظ كيفية رواية كل من الشيوخين لهذا الرواية واحتجاجه به. التدريب: ١٢٨: ١.

(٣) أي إنه صحيح ليس على شرطهما ولا شرط أحدهما، فهو في الرتبة الأخيرة؛ لذلك عدّه القسم السابع. ثم أشار المصنف إلى أن هذا الترتيب في الأفضلية إجمالي، فقال: "إنما هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة"، وهي تخرير الحديث في الصحيحين أو أحدهما، أو أن يكون على شرطهما أو شرط أحدهما.

أمّا لو رجحَ قِسْمٌ على ما هو فوقه بأمورٍ أخرى تقتضي التَّرجِيح، فإنَّه يُقدَّمُ على ما فوقه؛ إذ قد يُعرِضُ للمُفْوِقِ ما يجعله فائضاً، كما لو كان الحديثُ عند مسلمٍ، مثلاً، وهو مشهورٌ باصرارِه على درجةِ التَّواتِرِ، لكنْ حَفَّتْهُ قرينةٌ صارَ بها يُفْيِدُ العِلْمَ، فإنَّه يُقدَّمُ على الحديثِ الذي يُخرِجُ البُخاريَّ إذا كانَ فرداً مُطلقاً، وكما لو كانَ الحديثُ الذي لم يُخرِجْه من ترجمةِ وُصْفَتْ بكونها أصحَّ الأسانيدِ كماليٍّ عن نافعٍ عن ابنِ عمرَ، فإنَّه يُقدَّمُ على ما انفردَ به أحدهُما، مثلاً، لا سيَّما إذا كانَ في إسنادِه مَنْ فيه مقالٌ.

[الحسن لذاته]

فإنْ حَفَّ الضَّبْطُ، أي قَلَّ - يُقال: حَفَّ الْقَوْمُ حُفُوفاً: قَلُوا - والمُرَادُ معَ بقيةِ الشُّرُوطِ المُتَقْدِّمةِ في حدِّ الصَّحِيحِ فَهُوَ الْحَسَنُ لذاته^(١)، لا لشيءٍ خارجٍ، وهو الذي يكون حُسْنُه بسببِ الاعتضادِ، نحو حديثِ المستورِ إذا تعددَ طُرُقهُ، ونَخَرَجَ باشتراطِ باقيِ الأوصافِ الضعيفِ.

وهذا القِسْمُ منَ الْحَسَنِ مشارِكٌ للصَّحِيحِ في الاحتياجِ به، وإنْ كانَ دُونَهُ، ومشابِهُ لهُ في انقِسامِهِ إلى مراتِبٍ بعضُها فوقَ بعضٍ.

[الصَّحِيحُ لغيرِه]

وبكثرة طُرُقِه يُصَحَّحُ،.....

= وهذا التفضيل إجماليٌّ، أي إن جملة أحاديث البخاري أصح من جملة أحاديث مسلم وهكذا...، ولا يلزم من ذلك أن كل حديث في البخاري أصح من كل حديث في مسلم، وقد عرض المصنف لذلك فيما يأتي فتنبه.

(١) الحسن لذاته: هو الحديث الذي اتصل سنته بنقل عدل خف ضبطه ولم يكن شاذًا ولا معللاً، فهو كالصحيح، لكن بفارق واحد وهو أنه خف ضبطه، أي استوف شرط الضبط المقبول في الحد الأدنى.

وقوله بعد ذلك: "لا لشيءٍ خارجٍ" تفسير للحسن لذاته، وقوله: "هو الذي يكون حسنه بسببِ الاعتضاد" تفسير قوله: "لشيءٍ خارجٍ". فالحسن لشيءٍ خارجٍ هو الذي يكون حسنه بسببِ الاعتضاد أي التقوية، وهو الحسن لغيره. وضرب له مثلاً حديث المستور إذا تعددَ طرُقهُ، والمُستورُ هو الذي روى عنه ثقانٌ ولم يُعدَلْ ولم يُحرَج.

وإنما نحكم له بالصحة عند تعدد الطرق؛ لأن للصورة المجموعة قوّة تجبر القدر الذي قصر به ضبط راوي الحسن عن راوي الصحيح، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته - لو تفرد - إذا تعدد^(١). وهذا حيث ينفرد الوصف^(٢).

[حسن صحيح]

فإن جمعاً، أي الصحيح والحسن في وصف واحد، كقول الترمذى وغيره: "حديث حسن صحيح"، فللتعدد الحاصل من المحتهد في الناقل، هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها، وهذا حيث يحصل منه التفرد بتلك الرواية. وعرف بهذا حواب من استشكل الجمع بين الوصفين، فقال: الحسن قاصر عن الصحيح؛ ففي الجمع بين الوصفين إثبات لذلك القصور ونفيه؟

ومحصل الجواب: أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمحتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين، فيقال فيه: حسن باعتبار وصفه عند قوم، صحيح باعتبار وصفه عند قوم، وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد؛ لأن حقه أن يقول: "حسن أو صحيح"، وهذا كما حذف حرف العطف من الذي بعده^(٣)، وعلى هذا فما قيل فيه: "حسن صحيح" دون ما قيل فيه: صحيح؛ لأن الجزم

(١) أي إن الصحة تطلق على الحديث المتعدد السنن الذي يوصف بالحسن بمنفرد من غير تعدد.

(٢) قوله: "وهذا حيث ينفرد الوصف" أي وهذا المعنى الذي شرحه لل الصحيح والحسن حيث ينفرد الوصف، أي حيث يوصف الحديث بلفظ صحيح فقط أو حسن فقط، من غير صفة أخرى، فإن وصف بكلمة "حسن" مع صفة أخرى: "حسن صحيح" أو "حسن غريب" أو "حسن صحيح غريب"، فله تفسير آخر يأتي عند المصنف، وقد بدأ بالحسن الصحيح.

(٣) أي مثل حذف حرف الواو العطف من الحديث الذي روی بإسنادين، وقال الترمذى فيه: "حسن صحيح، فإن الأصل فيه "حسن صحيح" فحذف الواو، وسيتحدث عنه المخاطب بعد هذا في قوله: "ولالا...".

أقوى من التردد، وهذا حيث التفرد^(١)، وإلا إذا لم يحصل التفرد فإطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه: "حسن صحيح" فوق ما قيل فيه: "صحيح" فقط إذا كان فرداً، لأن كثرة الطرق تقوي.

[حسن غريب]

فإن قيل: قد صرَّح الترمذى بأن شرط الحسن أن يُروى من غير وجه، فكيف يقول في بعض الأحاديث: "حسن غريب"، لا نعرفه إلا من هذا الوجه؟

[الحسن عند الترمذى وهو الحسن لغيره]

فالجواب: أن الترمذى لم يُعرف الحسن مطلقاً، وإنما عرَّفَ نوعاً خاصاً منه وقع في كتابه، وهو ما يقول فيه: "حسن" من غير صفة أخرى، وذلك أنه يقول في بعض الأحاديث: "حسن"، وفي بعضها: "حسن غريب". وفي بعضها: "صحيح غريب". وفي بعضها: "حسن صحيح". وفي بعضها: "حسن غريب غريب".

وتعريفه إنما وقع على الأوَّل فقط، وعبارته تُرْشِدُ إلى ذلك، حيث قال في آخر كتابه^(٢): "وما قلنا في كتابنا: حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا، وكل حديث يُروى، لا يكون راويه متهماماً بكذب، ويُروى من غير وجه نحو ذلك، ولا يكون شاداً، فهو عندنا حديث حسن".

(١) أي هذا التفسير بأن الكلام على تقدير "حسن أو صحيح" حيث يتفرد السند بالحديث، ولا يكون له سند آخر. وإنما يُؤى إذا لم يحصل التفرد، بل تعدد سند الحديث، فيكون الكلام على تقدير "حسن وصحيح".

(٢) في كتاب العلل: ١: ٣٤٠ من شرح ابن رجب وانظره لزاماً، وتعريفه هذا ينطبق على الحسن لغيره، انظر ما يأتي ص ١٠٥.

فُعِرِّفَ بهذا أَنَّهُ إِنَّمَا عَرَّفَ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ: حَسْنٌ، فَقِطْ، أَمَّا مَا يَقُولُ فِيهِ: حَسْنٌ صَحِيقٌ، أَوْ حَسْنٌ غَرِيبٌ، أَوْ حَسْنٌ صَحِيقٌ غَرِيبٌ، فَلَمْ يُرَجِّعْ عَلَى تَعْرِيفِهِ، كَمَا لَمْ يُرَجِّعْ عَلَى تَعْرِيفِ مَا يَقُولُ فِيهِ صَحِيقٌ، فَقِطْ، أَوْ غَرِيبٌ فَقِطْ، وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ اسْتِغْنَاءً لِشُهُرَتِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَنِّ. وَاقْتَصَرَ عَلَى تَعْرِيفِ مَا يَقُولُ فِيهِ فِي كِتَابِهِ: "حَسْنٌ" فَقِطْ إِمَّا لِغَمْوُضِهِ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ اصطِلاخٌ جَدِيدٌ؛ وَلَذِكَ قِيَدَهُ بِقُولُهِ: "عِنْدَنَا"، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ كَمَا فَعَلَ الْخَطَابِيُّ^(١). وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ يَنْدِفعُ كَثِيرٌ مِنَ الْإِيَّادَاتِ الَّتِي طَالَ الْبَحْثُ فِيهَا، وَلَمْ يُسْفِرْ وَجْهُ تَوْجِيهِهَا، فَلَلَّهِ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَلَّهُمْ وَعَلَّمَ.

[زيادة الثقة]

وَزِيَادَهُ رَاوِيهِمَا - أَيُّ الصَّحِيقُ وَالْحَسْنِ - مَقْبُولَهُ مَا لَمْ تَقْعُ مُنَافِيَهُ لِرَوْاِيَهُ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِمَّنْ لَمْ يَذْكُرْ تَلْكَ الرِّيَادَهُ؛ لِأَنَّ الرِّيَادَهُ^(٢) إِمَّا أَنْ تَكُونَ لَا تَنَافِيَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ رَوْاِيَهُ مَنْ لَمْ يَذْكُرْهَا، فَهَذِهِ تُقْبَلُ مُطْلَقاً؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْحَدِيثِ الْمُسْتَقْلِ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ الثَّقَهُ، وَلَا يَرُوِيهِ عَنْ شِيَخِهِ غَيْرُهُ. وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنَافِيَهُ.....

(١) حَمْد (عَلَى وزن الْمُصْدَرِ) أَبْنَ حَمْدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْخَطَابِ الْبَسِيِّ، الْخَطَابِيُّ أَبْو سَلِيمَانَ، وَلَدَ ٣١٩هـ فِي بَسْتِ مِنْ بَلَادِ كَابِلِ فِي أَفْغَانِسْتَانِ، فَقِيهُ جَلِيلٌ وَمُحَدِّثٌ حَافِظٌ، شَافِعِي الْمَذَهَبِ تَوَفَّى ٣٨٨هـ. لَهُ كَتَبٌ كَثِيرٌ مِنْهَا: مَعَالِمُ الْسَّنَنِ (ط)، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ (ط)، وَإِصْلَاحُ غُلْطِ الْمُحَدِّثِينَ (ط).

وَالَّذِي فَعَلَهُ الْخَطَابِيُّ أَنَّهُ ذَكَرَ تَعْرِيفَ الْحَدِيثِ الْحَسْنِ، وَنَسَبَ التَّعْرِيفَ إِلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ، انْظُرْ مَعَالِمُ الْسَّنَنِ شَرْحُ مُختَصَرِ سَنَنِ أَبِي دَاؤِدِ: ١١: ١.

فَدَلَّ صَنْيِعَهُ عَلَى أَنَّهُ يَعْرِفُ الْحَسْنَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ عَامَّةً، أَمَّا التَّرْمِذِيُّ فَقَدْ صَرَحَ بِقُولِهِ: "وَمَا قَلَنَا فِي كِتَابَنَا"، ثُمَّ قَالَ: "فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسْنٌ"، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَعْرِفُ الْحَسْنَ فِي كِتَابِهِ وَحَسْبَ اصطِلاخِهِ هُوَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) هَذَا شَرْوَعٌ فِي زِيَادَهُ الثَّقَهِ: وَهِيَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ الثَّقَهُ فِي رَوْاِيَهُ الْحَدِيثِ مِنْ لَفْظَهُ أَوْ جَمْلَهُ فِي الْمَنْ أوَ السَّنَدِ، وَالْكَلَامُ الَّتِي عَنْدَ الْمُصْنَفِ فِي زِيَادَهُ الْمَنِ.

بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى^(١)، فهذه التي يَقُولُ التَّرجِحُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مُعَارِضِهَا، فَيُقْبَلُ الراجحُ، وَيُرَدُّ المرجُوحُ.

وَاشْتَهَرَ عَنْ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلُ بِقَبْوِ الْرِّيَادَةِ مُطْلَقاً مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ، وَلَا يَتَّسِعُ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُشَرِّطُونَ فِي الصَّحِيحِ أَنْ لَا يَكُونَ شَادَّاً، ثُمَّ يُفَسِّرُونَ الشُّذُوذَ بِمُخَالَفَةِ الثَّقَةِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ.

وَالْعَجَبُ مِمَّا أَغْفَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، مَعَ اعْتِرَافِهِ بِاُشْتِرَاطِ اِنْتِفَاءِ الشُّذُوذِ فِي حَدِّ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ وَكَذَا الْحَسَنِ^(٢).

(١) ذكر قسمين لزيادة الثقة يتضمنان قسمين ثالثاً، وهذه الأقسام هي:

- ١- أن تكون الريادة غير منافية للحديث أصلاً، فهذه تقبل؛ لأنها في حكم حديث مستقل تفرد به الثقة، فإنه قبل منه.
- ٢- أن تخالف الريادة ما رواه الثقات، فهذه ترفض؛ لأنها من نوع الشاذ، وسبق اشتراط عدم الشذوذ في الصحيح والحسن.
- ٣- ما يقع بين هاتين المرتبتين كريادة لفظة تقييد إطلاق الحديث، أو تخصيص عمومه، وفيها خلاف، أشار الحافظ إلى أنها تقبل؛ فإنه قال في الزيادة المروفة: "منافية بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى"، وهذا القسم الثالث لا يلزم من قبوله رد الرواية الأخرى، فيقبل، وهو مذهب الشافعية ومالك وأحمد. ولم يقبل أبو حنيفة هذا القسم؛ لأن الزيادة لما غيرت الحكم الأصلي، أصبحت من نوع الزيادة المعاضة.

مثال ذلك حديث نعيم الجمر: "صَلَّيْتُ وَرَأَيْتُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، ... الْحَدِيثُ" رواه النسائي (٢: ٣٢٤)، وصححه ابن حزيمة (١: ٢٥١). تفرد نعيم الجمر بزيادة الجهر بالبسملة، وهو ثقة، وغيره لم يذكر الجهر بها.

ووجه تردد هذا المثال بين القسمين أنه يشبه الأول؛ لموافقته على قراءة البسملة، ويشبه الثاني؛ لزيادة الجهر بها، وهو نوع مخالفة تؤثر في الحكم، فقال الشافعية: يسن الجهر بها، وخالف الجمورو، وفسروا الحديث بأنه سمعها لقريبه. انظر إعلام الأنام: ٥٠٦.

(٢) واعجب أكثر من ذلك من بعض الكاتبين العصريين في هذا العلم كيف يطلق قبول زيادة الثقة من غير شروط، وقد سبق له قبل قليل اشتراط عدم الشذوذ في الصحيح والحسن، لكن متابعته العميم لابن حزم جعلته لا يدرى ما يصدر عنه.

والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي^(١)، ويحيى القطان^(٢)، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين^(٣)، وعلي بن المديني^(٤)، والبخاري^(٥)، وأبي زرعة^(٦)، وأبي حاتم^(٧)، والنسيائي^(٨)، والدارقطني^(٩)، وغيرهم، اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يُعرفُ عن أحدٍ منهم إطلاق قبول الزيادة.

وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة، مع أنَّ نص الشافعى يدل على غير ذلك؛ فإنه قال -في أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الرَّاوِي في الضبط ما نصه ويكون إذا شرِكَ

(١) عبد الرحمن بن مهدي بن حسان البصري، ولد ١٣٥هـ، وكان من الربانين في العلم، أحد المشهورين بالحفظ ومعرفة الأثر وطرق الروايات، توفي ١٩٨هـ، حديثه في الكتب الستة.

(٢) يحيى بن سعيد بن فروخ، أبو سعيد القطان البصري، ولد ١٢٠هـ، وإليه المتى في التشتت بالبصرة، ثقة متقن حافظ إمام قدوة ورع خاشع متواضع. توفي ١٩٨هـ، حديثه في الكتب الستة.

(٣) يحيى بن معين بن عون أبو زكريا البغدادي، الإمام الفرد سيد الحفاظ، إمام أهل الجرح والتعديل. توفي ٢٣٣هـ، حديثه في الستة. من كتبه: التاريخ والعلل (ط)، ومعرفة الرجال (ط).

(٤) علي بن عبد الله جعفر ابن المديني البصري أبو الحسن الإمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، توفي ٢٣٣هـ. روى له الستة إلا مسلما وإلا ابن ماجه؛ فإنه روى له التفسير. كتبه كثيرة جداً في فنون الحديث سبق إلى كثير منها، بني عليها اللاحقون.

(٥) البخاري هو محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله، حجل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث، توفي ٢٥٦هـ في شوال، وله اثنتان وستون سنة، روى له الترمذى والنسيائى.

(٦) عبد الله بن عبد الكريم الرازى أبو زرعة. ولد ١٩٠هـ، وقيل: ٢٠٠هـ، كان أحد أئمة الحديث ورجاله وعلمه، زاهداً عابداً، توفي ٢٦٤هـ.

(٧) محمد بن إدريس الحنظلى، أبو حاتم الرازى، أبو عبد الله، حجل الحفظ إمام في الحديث ورجاله وعلمه من أقران البخاري ومسلم، روى عنه جماعة من الأئمة أشهرهم ابنه عبد الرحمن توفي ٢٧٧هـ.

(٨) أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبد الرحمن النسائي، ولد ٢١٥هـ، ورحل إلى الآفاق، من أئمة الحديث الكبار توفي ٣٠٣هـ. له: السنن الكبرى (ط) والمجتبى مختصر منه (ط)، والضعفاء والمتروكين (ط)، وعمل اليوم والليلة (ط)، وهو جزء من السنن الكبرى.

أحداً من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالقه فوجد حديثه أنقص، كان في ذلك دليل على صحة مخرج حديثه، ومتى خالق ما وصف أضر ذلك بحديثه، انتهى كلامه، ومقتضاه أنه إذا خالق فوجد حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقاً، وإنما تقبل من الحفاظ، فإنه يعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديث من خالقه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الرأوي من الحديث دليلاً على صحته؛ لأنه يدل على تحريره، وجعل ما عدداً ذلك مضيراً بحديثه، فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقاً لم تكن مضيرة بحديث أصحابها.

[المحفوظ والشاذ]

فإن خولف بأرجح منه لمزيد ضبط، أو كثرة عدد، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالراجح يقال له: المحفوظ، ومقابله، وهو المرجوح، يقال له: الشاذ.

مثال ذلك ما رواه الترمذى^(١) والنسائى وابن ماجه^(٢) من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عوسمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما "أن رجلاً توفي على عهد النبي صلوات الله عليه، ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه."، الحديث^(٣)، وتتابع ابن عيينة على وصيله ابن جرير وغيره،

(١) الترمذى: محمد بن عيسى بن سورة الترمذى أبو عيسى، ولد ٢٠٩ هـ ورحل، ولزم البخارى زماناً وخرج به، إمام حافظ ورع، كف بصره في آخر عمره؛ لكترة بكائه حشية من الله توفي ٢٧٩ هـ، له: الجامع المعروف بسنن الترمذى، والشمائى، والعلل، وكلها مطبوعة.

(٢) وابن ماجه هو محمد بن يزيد القزوينى، ولد ٢٠٩ هـ توفي ٢٧٣ هـ، وماجه لقب أبيه، كان إماماً حافظاً، سمع منه الكبار، وصنف التصانيف أشهرها: "السنن"، وهو أحد الأصول الستة (ط).

(٣) تمام الحديث "فأعطاه النبي صلوات الله عليه ميراثه". أخرجه أبو داود، ميراث ذوى الأرحام: ٣: ١٢٤، والترمذى ٤:

وَخَالِفَهُمْ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ^(١)؛ فَرَوَاهُ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عُوْسَجَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبْنَ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو حَاتِمَ: الْمَحْفُوظُ حَدِيثُ أَبْنِ عُيْنَةَ، انتهى.

فَحَمَادُ بْنُ زَيْدٍ مِنْ أَهْلِ الْعَدْلَةِ وَالْضَّبْطِ، وَمَعَ ذَلِكَ رَجَحَ أَبُو حَاتِمَ رِوَايَةَ مَنْ هُمْ أَكْثَرُ عَدْدًا مِنْهُ.
وَعُرِفَ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ الشَّاذَّ مَا رَوَاهُ الْمُقْبُولُ مُخَالِفًا لِمَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ، وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي تَعْرِيفِ الشَّاذِ بِحَسْبِ الْأَصْطِلَاحِ.

[المعروف والمنكر]

وَإِنْ وَقَعَتِ الْمَخَالِفَةُ مَعَ الْضَّعْفِ، فَالرَّاجِحُ يُقَالُ لَهُ الْمَعْرُوفُ، وَمَقَابِلُهُ يُقَالُ لَهُ الْمُنْكَرُ^(٢).
مَثَالُهُ مَا رَوَاهُ أَبْنُ أَبِي حَاتِمٍ^(٣) مِنْ طَرِيقِ حَبِيبٍ بْنِ حُبَيْبٍ

٤٢٣ وَابْنِ مَاجَهِ (٩١٥)، وَقَدْ بَيَنَ التَّرْمِذِيُّ أَنَّ عَمَلَ الْفَقَهَاءِ عَلَى خَلَافَ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَكَذَا ابْنُ رَجَبِ فِي شَرْحِ الْعُلُلِ: ١١ : ١٥، وَبَيَنَ ابْنِ قَتْبَةَ أَعْذَارَاهُ فِي ذَلِكَ فِي تَأْوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ.

(١) تَرْجِمَ يَا يَجَازُ لِأَعْلَامِ رِوَايَةِ الْحَدِيثِ:

- ١- ابْنُ عُيْنَةَ: هُوَ سَفِيَانُ بْنُ عُيْنَةَ بْنُ مِيمُونَ الْمَهْلَلِيِّ الْكُوفِيُّ ثُمَّ الْمَكِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ، ثَقَةٌ حَافِظٌ، فَقِيهٌ إِمامٌ حَجَّةَ، كَانَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ أَهْلِ الْحِجَارَةِ تَوْفِيَ ١٩٨هـ، حَدِيثُهُ فِي الْسَّنَةِ.
- ٢- عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ الْمَكِيُّ، مُحَدِّثُ مَكَّةَ، ثَقَةٌ ثَبَّتَ تَوْفِيَ ١٢٦هـ، حَدِيثُهُ فِي الْسَّنَةِ.
- ٣- عُوْسَجَةَ الْمَكِيُّ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، لَيْسَ بِالْمَهْلَلِيِّ، وَوَتَّهُ أَبُو زَرْعَةَ، كَمَا فِي "هَذِيبِ السَّنَنِ" لِلْمَنْذُرِيِّ: ٤ : ١٧٥، رَوَى لَهُ الْأَزْبَعَةُ.

٤- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ دَرْهَمٍ الْبَصْرِيُّ أَبْنُ عَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِرَةُ الْأَمَّةِ وَتَرْجِمَانُ الْقُرْآنِ، تَوْفِيَ ٦٧هـ.

٥- ابْنُ جَرِيجٍ هُوَ عَبْدُ الْمُلْكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَرِيجٍ، ثَقَةٌ حَافِظٌ فَقِيهٌ إِمامٌ، أَوْلَى مِنْ صُنْفِ التَّصَانِيفِ بِمَكَّةَ، يَرْسِلُ وَيَدْلِسُ تَوْفِيَ ١٥٠هـ، حَدِيثُهُ فِي الْسَّنَةِ.

٦- حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ دَرْهَمٍ الْبَصْرِيُّ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ أَحَدُ أَثْبَتِ مِنْ حَمَادَ بْنَ زَيْدٍ تَوْفِيَ ١٧٩هـ، رَوَى لَهُ الْسَّنَةِ.
(٢) الْمَعْرُوفُ: مَا رَوَاهُ الْقَوِيُّ مُخَالِفًا لِالضَّعْفِ. وَالْمُنْكَرُ: مَا رَوَاهُ الْمُضَعِّفُ مُخَالِفًا لِالْقَوِيِّ. وَأَطْلَقَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ الْمُنْكَرَ عَلَى الْفَرْدِ، وَلَوْ كَانَ رَاوِيهٌ ثَقَةً. مِنْهُجُ الْنَّقْدِ بِرَقْمِ ٧٩ صِ ٤٣٠. وَانْظُرْ مَا يَأْتِي صِ ٩٢.

(٣) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدٌ بْنِ إِدْرِيسِ التَّمِيِّيِّ الْخَنْذِلِيِّ الرَّازِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَلَدَ ٢٤٠هـ، وَارْتَحَلَ بِهِ أَبُوهُ أَبُو حَاتِمٍ، فَأَدْرَكَ الْأَسَانِيدَ الْعَالِيَّةَ، أَخْذَ عِلْمَ أَبِيهِ وَعِلْمَ أَبِي زَرْعَةَ، وَكَانَ إِمامًا بِحَرَا فِي الْعُلُومِ، زَاهِدًا، وَكَانَ يَعْدُ

- وهو أخو حمزة بن حبيب الزبيات المقرئ - عن أبي إسحاق، عن العيّار بن حريث، عن ابن عباس رض عن النبي ص قال: "من أقام الصلاة، وآتى الزكاة، وحج، وصام، وقرى الضيف دخل الجنة". قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأنّ غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف.

[تفریق الشاذ عن المنكر]

وُعْرِفَ بهذا أنَّ بين الشَّادِ والمُنْكَرِ عُموماً وَخُصوصاً مِنْ وَجِهٍ^(١)؛ لأنَّ بَيْنَهُمَا اجْتِمَاعاً فِي اسْتِرَاطِ الْمُخَالَفَةِ، وَافْتِرَاقاً فِي أَنَّ الشَّادَ رِوَايَةً ثَقِيَّةً أَوْ صَدُوقَيِّ، وَالْمُنْكَرَ رِوَايَةً ضَعِيفَ، وَقَدْ غَلَّ مِنْ سَوَّى بَيْنَهُمَا^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[المتابعة]

وَمَا تَقْدَمُ ذِكْرَهُ^(٣) مِنَ الْفَرْدِ التَّسْبِيِّ، إِنْ وُجِدَ بَعْدَ ظَنِّ كُونِهِ فَرْدًا قَدْ وَافَقَهُ غَيْرُهُ، فَهُوَ الْمُتَابَعُ بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ.

من الأبدال توفي ٣٢٧هـ، أشهر كتبه الجرح والتعديل (ط) يشهد بعلو مرتبته، والعلل (ط) يشهد بعمق نظره، وله غيرها.

= والحديث المذكور رواه في كتاب العلل: ٢ : ١٨٢، لكن فيه: "قال أبو زرعة: هذا حديث منكر، إنما هو عن ابن عباس موقوف".

فحبّيب بن حبيب رواه مرفوعاً، وغيره من الثقات رواه موقوفاً أي من كلام ابن عباس، فحكم على حديث حبيب هذا بأنه منكر؛ لأنّ حبيباً خالفاً الثقات، وهو ضعيف جداً، وهأ أبو زرعة، وتركه ابن المبارك. لسان الميزان: ٢ : ١٧٤. وشكله على غير المثبت سهو، فتبه.

(١) العموم والخصوص من وجه، ويسمى أيضاً العموم والخصوص الوجهي، هو أن يشتراك لفظان أو أكثر في صفة، ثم يفترق كل واحد بخصلة يختص بها دون غيره.

(٢) لعله يريد الإمام ابن الصلاح. انظر علوم الحديث: ٨٠-٨١ وتعليقنا عليه.

والمتابعة^(١) على مراتب

١- إِنْ حَصَلَتْ لِرَأْوِي نَفْسِهِ فَهِيَ التَّامَّةُ.

٢- وَإِنْ حَصَلَتْ لِشَيْخِهِ فَمَنْ فَوْقَهُ فَهِيَ الْقَاصِرَةُ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهَا التَّقْوِيَّةُ.

مثال المتابعة: ما رواه الشافعى في "الأم"^(٢)، عن مالك عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرُوا الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرُوهُ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثَيْنِ".

فهذا الحديث يهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه؛ لأن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد بلفظ "فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا الْهِلَالَ" ، لكن وجدنا للشافعى متابعاً، وهو عبد الله بن مسلمة القعنى^(٣)، كذلك آخر جهه البخارى^(٤) عنه، عن مالك، وهذه متابعة تامة.

وَوَجَدْنَا لَهُ، أَيْضًا مَتَابِعَةً قَاصِرَةً فِي "صَحِيحِ ابْنِ خُزَيْمَةَ" مِنْ رَوَايَةِ عَاصِمٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، بِلِفْظِ "فَكَمِلُوا ثَلَاثَيْنِ" ، وَفِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"^(٥) مِنْ رَوَايَةِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِلِفْظِ "فَاقْدُرُوا ثَلَاثَيْنِ".

(١) المتابعة: هي موافقة الرأوى لغيره فيما رواه من طريق الصحابي نفسه، وتفيد المتابعة التقوية بقسميها الآتىين.

(٢) الأم في أول الصيام: ٢: ٩٤.

(٣) عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنى أبو عبد الرحمن البصري، حافظ عابد زاهد، أثبت الناس في "الموطأ"، توفي ٢٢١هـ، روى له الستة إلا ابن ماجه.

(٤) في الصوم: ٣: ٢٧.

(٥) في الصوم: ٣: ١٢٢.

ولا اقتصار في هذه المتابعة - سواء كانت تامة أم قاصرة - على اللّفظ، بل لو جاءت بالمعنى لكتفي، لكنّها مختصة بكونها من روایة ذلك الصحابي.

[الشاهد]

وإنْ وُجِدَ مِنْ يُرْوَى مِنْ حَدِيثِ صَحَابِيٍّ آخَرَ يُشِّبِّهُ فِي الْلَّفْظِ وَالْمَعْنَى، أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ، فَهُوَ
الشَّاهِدُ^(١)

وَمَثَلُهُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ: مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ^(٢) مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حُنَيْنَ، عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ^{رضي الله عنهما}،
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ سَوَاءً، فَهَذَا بِالْلَّفْظِ.

وَأَمَّا بِالْمَعْنَى فَهُوَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) مِنْ رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ^{رضي الله عنهما}، بِلِفْظِ "إِنْ
غُمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ".

وَخَصَّ قَوْمُ الْمَتَابِعَةِ بِمَا حَصَلَ بِالْلَّفْظِ، سَوَاءً كَانَ مِنْ رَوَايَةِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ أَمْ لَا، وَالشَّاهِدُ بِمَا
حَصَلَ بِالْمَعْنَى كَذَلِكَ.

وَقَدْ تُطْلَقُ الْمَتَابِعَةُ عَلَى الشَّاهِدِ، وَبِالْعَكْسِ، وَالْأَمْرُ فِيهِ سَهْلٌ^(٤).

[الاعتبار]

وَاعْلَمُ أَنَّ تَبَعَّ الطُّرُقِ مِنَ الْجَوَامِعِ وَالْمَسَانِيدِ وَالْأَجْزَاءِ^(١) لِذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي يُظَنُّ أَنَّهُ فَرْدٌ، لِيُعْلَمَ
هُلْ لَهُ مَتَابِعٌ أَمْ لَا؟ هُوَ الاعتبارُ.

(١) الشاهد: هو الحديث الذي يوافق حديثا آخر في اللّفظ أو المعنى من روایة صحابي آخر.

(٢) في الصوم: ٢: ١٠٩، وَمُحَمَّدُ بْنُ حُنَيْنٍ تَابِعٌ لَمْ يُرَوِّ عَنْهُ غَيْرُ عُمَرِ بْنِ دِينَارٍ، رَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ.

(٣) الموضع السابق.

(٤) لأن المقصود التقوية، وهي حاصلة بكل منهما.

وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد قد يُوهم أن الاعتبار قَسِيمٌ لِهِمَا^(٢)، وليس كذلك، بل هُوَ هيئة التوصل إِلَيْهِمَا.

وَجَمِيعُ مَا تَقْدِمُ مِنْ أَقْسَامِ الْمُقْبُولِ تَحْصُلُ فَائِدَةً تَقْسِيمِهِ بِاعْتِبَارِ مَرَاتِبِهِ عِنْدَ الْمُعَارَضَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[المُحْكَم]

ثُمَّ الْمُقْبُولُ يُنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى مَعْمُولٍ بِهِ وَغَيْرِ مَعْمُولٍ بِهِ؛ لَأَنَّهُ إِنْ سَلِيمٌ مِنَ الْمُعَارَضَةِ أَيْ لَمْ يَأْتِ خَبَرٌ يُضَادُهُ، فَهُوَ الْمُحْكَمُ^(٣)، وَأَمْثَلُهُ كَثِيرٌ.

وَإِنْ عُرِضَ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعَارِضُهُ مَقْبُولًا مِثْلَهُ أَوْ يَكُونَ مَرْدُودًا، فَالثَّانِي لَا أَثْرَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ الْقَوِيُّ لَا يَؤْثِرُ فِيهِ مُخَالَفَةُ الْمُضَعِيفِ.

[مختلف الحديث أو مشكل الحديث]

مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ، وَطُرُقُ دُفَعِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ فِي الظَّاهِرِ وَإِنْ كَانَ الْمُعَارَضَةُ بِمِثْلِهِ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَ مَدْلُولَيْهِمَا بِغَيْرِ تَعْسُفٍ أَوْ لَا، فَإِنْ أَمْكَنَ الْجَمْعُ فَهُوَ التَّوْعُّ

(١) الجامع: هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب، والذي يضم أحاديث في كل الأبواب. مثل الجامع الصحيح للبخاري.

المسندي: كتاب مرتب على أسماء رواة الحديث من الصحابة.

الجزء: تأليف حديثي في مسألة جزئية، وقد يكون في حديث.

(٢) "قَسِيمٌ لِهِمَا" أي قسم مقابل للمتابعات والشواهد، متمم لهما، وليس الاعتبار كذلك، بل هو هيئة التوصل إليهمَا: أي كيفية التوصل إليهمَا، وهو البحث والتفيش والمذاكرة.

(٣) المحكم: الحديث الذي لا يعارضه خبر ولا دليل آخر.

وقد أفرده الحاكم نوعا في "معرفة علوم الحديث": ١٢٩-١٣٠.

المسمي مختلَفَ الحديث^(١). ومثَلَ له ابن الصلاح^(٢) بحديث "لا عدوٍ ولا طيرة" مع الحديث "فِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ" ، وكلاهُما في الصحيح، وظاهرُهما التَّعَارُضُ.

ووجه الجمع بينهما: أنَّ هذِهِ الْأَمْرَاتِ لَا تُعْدِي بطبعها، لِكُنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَعَلَ مُخَالَطَةَ الْمَرِيضِ بِهَا لِلصَّحِيحِ سبِيلًا لِإِعْدَائِهِ مَرَضَهُ، ثُمَّ قَدْ يَتَحَلَّفُ ذَلِكَ عَنْ سَبِيلِهِ كَمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ. كَذَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا ابْنُ الصَّلاحِ، تَبَعَا لِغَيْرِهِ.

والأولى في الجمع أنْ يُقال: إِنَّ نَفِيَهُ بِلِلْعَدُوِيِّ بَاقٍ عَلَى عُمُومِهِ، وَقَدْ صَحَّ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يُعْدِي شَيْءًا شَيْئًا"^(٣) ، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لِمَنْ عَارَضَهُ بِأَنَّ الْبَعِيرَ الْأَجْرَبَ يَكُونُ فِي الْإِبْلِ الصَّحِيحَةِ، فِي خَالِطَهَا فَتَجْرِبُ، حِيثُ رَدَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ؟!" . يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ابْتَدَأَ بِذَلِكَ فِي الثَّانِي كَمَا ابْتَدَأَ فِي الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالْفَرَارِ مِنَ الْمَجْدُومِ فِيمِنْ بَابِ سُدُّ النَّرَاعِ؛ لِثَلَاثَ يَتَقَرَّ لِلشَّخْصِ الَّذِي يَخْالِطُهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى ابْتِدَاءً، لَا بِالْعَدُوِيِّ الْمَنْفَعِيِّ، فَيَظْنُنُ أَنَّ ذَلِكَ بِسَبِيلِ مُخَالَطَتِهِ، فَيُعْتَقِدُ صَحَّةَ الْعَدُوِيِّ، فَيَقُعُ فِي الْحَرْجِ، فَأَمْرٌ بِتَجْنِيَهِ حَسْنًا لِلْمَادَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٤) .

(١) ويسمى أيضاً مشكل الحديث. وهو: ما تعارض ظاهره مع القواعد، فأوهم معنى باطلًا، أو تعارض مع نص شرعي آخر، وانظر ص ٩٩.

(٢) علوم الحديث: ٢٨٥، وحديث "لا عدوٍ" متفق عليه، البخاري في الطب: ٧: ١٣٧ و ١٣٩، ومسلم في السلام: ٧: ٣٤-٣٠، وحديث: "فَرِّ مِنَ الْمَجْدُومِ" في البخاري: ٧: ١٢٦ ضمن حديث "لا عدوٍ" بلفظ "كما تفرّ".

(٣) حديث: "لا يُعْدِي شَيْءًا" الترمذى: ٤: ٤٥١-٤٥٠ وسكت عليه، وفيه مبهم، انظر ص ١٠٠.

(٤) جواب ابن الصلاح أقوى، وهو أنساب لتفصير الامر باختباب المخالطة بين المريض والصحيح. وقيل: "لا عدوٍ" غير أريد به النهي، أي لا يُعَد أحد غيره.

وقد صنفَ في هذا النوع الشافعيُّ كتاباً "اختلاف الحديث" ، لكنه لم يقصد استيعابه، وصنفَ فيه بعدهُ ابنُ قتيبةَ^(١) والطحاوِيُّ^(٢) وغيرُهما.

[الناسخ والمنسوخ]

وإنْ لمْ يُمْكِن الجمع فلا يخلو، إِنَّمَا يُعرَفُ التَّارِيخُ أَوْ لَا، فَإِنْ عُرِفَ وَثَبَتَ الْمُتَأَخِّرُ بِهِ أَوْ بَأَصْرَحِ
مِنْهُ، فَهُوَ النَّاسِخُ، وَالآخَرُ الْمَنْسُوخُ.

والنسخُ: رَفْعٌ تَعْلُقٌ حُكْمٌ شَرِعيٌّ بِدَلِيلٍ شَرِعيٍّ مُتَأْخِرٍ عَنْهُ.

والناسخ: مَا دَلَّ عَلَى الرَّفْعِ الْمَذَكُورِ.

وَتَسْمِيَتِهِ نَاسِخًا مَجَازٌ؛ لِأَنَّ النَّاسِخَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَيُعْرَفُ النَّسْخُ بِأَمْوَرِ، أَصْرَحُهَا مَا وَرَدَ فِي النَّصِّ، كَحَدِيثِ بُرْيَدَةَ فِي "صَحِيحِ مُسْلِمٍ"^(٣) "كُنْتُ
نَهِيُّكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقَبُورِ؛ فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُذَكَّرُ الْآخِرَةُ". وَمِنْهَا: مَا يَحْزِمُ الصَّحَابِيُّ بِأَنَّهُ

(١) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد، من أئمة اللغة والأدب، ومن أهل السنة، ولد ٢١٣هـ، توفي ٢٧٦هـ. كان لسان أهل السنة وخطيبهم في الرد على أهل البدع، كثير التصانيف، منها: الشعر والشعراء، مشكل القرآن، غريب القرآن، تأویل مختلف الحديث، وله فيه ردود غير مقبولة أحياناً، وكلها مطبوعة.

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة، الأزدي الطحاوِي أبو جعفر، ولد ٢٣٩هـ، وقيل: ٢٢٩هـ، إمام في الفقه الحنفي، من المحدثين الحفاظ الأثبات الجهابذة، برع، وفاق أهل زمانه، توفي ٣٢١هـ، له مصنفات قيمة، منها: أحكام القرآن، ومعاني الآثار (ط)، ومشكل الآثار (ط).

(٣) ٦٥: أبو داود: ٣: ٢١٨، والترمذى: ٣: ٣٧٠، والنسائى: ٨: ٣١٠-٣١١، وابن ماجه: ١: ٥٠١،
واللفظ المذكور قريب لابن ماجه، ليس في مسلم "فإنها".

متَّا خَرَّ، كَقُولٍ جَابِرٌ: كَانَ آخِرُ الْأَمْرِيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تَرَكَ الْوَضْوَءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، آخِرَ جَاهَةٍ أَصْحَابُ الشَّنْسِنِ^(١) .

وَمِنْهَا: مَا يُعْرَفُ بِالتَّارِيْخِ، وَهُوَ كَثِيرٌ^(٢) .

وَلِيَسَ مِنْهَا مَا يَرَوِيهِ الصَّحَابَيُّ الْمُتَّاخِرُ إِلَيْهِ الْإِسْلَامُ مَعَارِضاً لِمَتَّقْدِمٍ عَنْهُ؛ لَا حَتَّمَ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ صَحَابَيِّ آخَرَ أَقْدَمَ مِنْ الْمُتَّقْدِمِ الْمَذَكُورِ، أَوْ مِثْلِهِ فَأَرْسَلَهُ، لَكِنْ إِنْ وَقَعَ التَّصْرِيْخُ بِسَمَاعِهِ لَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَتَّبِعُهُ أَنْ يَكُونَ نَاسِخاً، بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَتَحَمَّلْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئاً قَبْلَ إِسْلَامِهِ. وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلِيَسَ بِنَاسِخٍ، بَلْ يَدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ^(٣) .

وَإِنْ لَمْ يُعْرَفُ التَّارِيْخُ^(٤) فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ تَرْجِيْخُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، بِوْجَهِ مِنْ وَجْهِهِ التَّرْجِيْخُ الْمُتَعْلِقَةُ بِالْمُتَّنِّ أَوْ بِالْإِسْنَادِ أَوْ لَا، فَإِنْ أَمْكَنَ التَّرْجِيْخُ تَعَيْنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا.

(١) أبو داود: ١: ٤٩، والنسائي: ١: ٩٠، وصححه ابن حزم وابن حبان وغيرهما. وله شواهد كثيرة.

(٢) ذكروا مثلاً له حديث أنَّ رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: أَفْطِرْ الْحَاجُمُ وَالْمَحْجُومُ، أَخْرَجَهُ أَبُو داود: ٢: ٢٠٨، وابن ماجه: ١: ٥٣٧ عن شداد بن أوس، وأبو داود عن ثوبان، والترمذى: ٣: ١٤٤ عن رافع بن خديج وصححه، مع حديث ابن عباس "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ حَمْرٌ صَائِمٌ" البخاري في الطب: ٧: ١٢٥. والترمذى: ٣: ٦-١٤٧ وصححه.

يُنَسِّبُ الشافعِيُّ أَنَّ الثَّانِي نَاسِخٌ لِلْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ رُوِيَّ فِي حَدِيثِ شَدَادٍ أَنَّهُ كَانَ عَامَ الْفَتْحِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ "حَمْرٌ صَائِمٌ" وَهَذَا كَانَ فِي حَجَةِ الْوَدَاعِ، وَهِيَ بَعْدُ الْفَتْحِ، فَيُنَسِّبُ الثَّانِي نَاسِخاً لِلْأَوَّلِ.

(٣) وقد أورد الحافظ ابن رجب جملة أحاديث اتفق العلماء على عدم العمل بها، مثل التيمم إلى المناكب والأباط، و"من غسل ميتا فليغتسل"، وهي مجموعة مهمة، انظرها في شرح علل الترمذى: ١: ٩ وما بعد، وانظر تعليقنا عليها لزاماً.

(٤) هذا معطوف على قوله السابق ص: ٧٧ "فَإِنْ عَرَفَ... أَيُّ التَّارِيْخِ.

فصَارَ مَا ظَاهِرُهُ التَّعَارُضُ وَاقِعًا عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ الْجَمْعُ إِنْ أَمْكَنَّ. فَاعْتَبَارُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ فَالْتَّرْجِيحُ إِنْ تَعَيَّنَ. ثُمَّ التَّوْقُفُ عَنِ الْعَمَلِ بِأَحَدِ الْحَدِيثَيْنِ، وَالْتَّعْبِيرُ بِالتَّوْقُفِ أَوْلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِالْتَّسَاقِطِ؛ لِأَنَّ خَفَاءَ تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُعْتَبِرِ^(١) فِي الْحَالَةِ الرَّاهِنَةِ، مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَظْهُرَ لِغَيْرِهِ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

[المردود وأقسامه]

ثُمَّ المَرْدُودُ^(٣) وَمُوَحِّبُ الرَّدِّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَسَقْطًا مِنْ إِسْنَادٍ، أَوْ طَعْنٍ فِي رَأْيٍ، عَلَى اخْتِلَافِ وُجُوهِ الطَّعْنِ، أَعْمَمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِأَمْرٍ يُرْجَعُ إِلَى دِيَانَةِ الرَّاوِي، أَوْ إِلَى ضَبْطِهِ.

(١) المعتبر: أي الباحث.

(٢) هذا وينبغي على طالب العلم أن يعني بدراسة ما يرد من سؤال أو إشكال على الأحاديث أو الآيات القرآنية، دفاعاً عن الدين، ولتعزيز الفهم في كتاب الله وحديث رسول الله، ولشحذ الذهن في ذلك. وقد عني العلماء ببيان وجوه الترجيح بين الأحاديث، وأورد الحازمي منها خمسين وجهاً في "الاعتبار": ١١ - ٢٧، وأوصلها العراقي في نكته على ابن الصلاح إلى أكثر من مائة، ثم ضبطها السيوطي بتصنيف جيد حصرها في سبعة أقسام رئيسية وهي:

- ١- الترجيح بحال الراوي من كثرة الرواية، أو فقه الراوي أو نحو ذلك.
- = ٢- الترجيح بالتحمُل كترجيح التحمل تحدِيثاً على العرض، والعرض على الكتابة أو المناولة أو الوجادة.
- = ٣- الترجيح بكيفية الرواية كترجح المحكي بلفظه على المحكي بمعناه.
- ٤- الترجيح بوقت الورود كترجح المدِين على المحكي.
- ٥- الترجيح بلفظ الخبر كترجح الخاص على العام، والحقيقة على المجاز.
- ٦- الترجيح بالحكم كترجح الدال على التحرير على الدال على الإباحة.
- ٧- الترجيح بأمر خاص كترجح ما وافقه ظاهر القرآن أو حديث آخر. انظر تدريب الراوي ص ٣٨٨ - ٣٩١.

(٣) قوله: "ثُمَّ المَرْدُودُ": عطف على قوله: "ثُمَّ المَقْبُولُ .. إِنْ سَلِمَ .." (ص ٧٦). فانتقل إلى الحديث المردود بعد أن فرغ من أنواع الحديث المقبول.

[المردود للسقوط]

فالسقْطُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ مِنْ تَصْرُّفٍ مُصَنَّفٍ، أَوْ مِنْ آخِرِهِ أَيِّ الإِسْنَادِ، بَعْدَ التَّابِعِيِّ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

[المُعْلَقُ]

فِي الْأُولِيَّ: الْمُعْلَقُ، سَوَاءً كَانَ الساقِطُ وَاحِدًا أَمْ أَكْثَرَ^(١). وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعْضَلِ الَّتِي ذُكِرَهُ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ فَمِنْ حِيثُ تَعْرِيفِ الْمُعْضَلِ بِأَنَّهُ سَقْطٌ مِنْهُ أَثْنَانٌ فَصَاعِدًا – يَجْتَمِعُ مَعَ بَعْضِ صُورِ الْمُعْلَقِ، وَمِنْ حِيثُ تَقْيِيدِ الْمُعْلَقِ بِأَنَّهُ مِنْ تَصْرُّفٍ مُصَنَّفٍ مِنْ مَبَادِئِ السَّنَدِ يَفْتَرَقُ مِنْهُ؛ إِذْ هُوَ أَعْمَمُ مِنْ ذَلِكَ^(٢).

وَمِنْ صُورِ الْمُعْلَقِ: أَنْ يُحْذَفَ جَمِيعُ السَّنَدِ وَيُقَالُ مَثَلًا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْهَا: أَنْ يُحْذَفَ إِلَى الصَّحَابِيِّ، أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ وَالصَّحَابِيِّ مَعًا. وَمَنْهَا: أَنْ يُحْذَفَ مَنْ حَدَّثَهُ، وَيُضَيِّفَهُ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقُهِ.

وَقَدْ لَخَصَّ الْمُصْنَفُ أَسْبَابَ الرَّدِّ فِي قَسْمَيْنِ رَئِيْسَيْنِ هُمَا: ١- السَّقْطُ مِنْ الإِسْنَادِ. ٢- وَالطَّعْنُ فِي الرَّاوِيِّ. ثُمَّ شُرِعَ فِي بَيَانِ أَنْوَاعِ كُلِّ قَسْمٍ وَفَرْوَعَهُ، وَبِدَأْ بِأَقْسَامِ السَّقْطِ مِنْ الإِسْنَادِ فِي قَوْلِهِ: "فَالسَّقْطُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى آخِرِهِ فَتَابِعٌ. وَنَبِهُ إِلَى أَنَّ سَبَبَ رَدِّ الْحَدِيثِ بِسَبِيلِ سَقْطِ مِنْ إِسْنَادِهِ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ هُوَ الْجَهْلُ بِمَحَالِ الساقِطِ، وَالْاحْتِيَاطُ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا".

(١) الْحَدِيثُ الْمُعْلَقُ: هُوَ مَا حُذِفَ مِنْ أُولَى إِسْنَادِهِ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَالِيِّ وَلَوْ إِلَى آخِرِ السَّنَدِ.

(٢) بَيَانُ الْعُوْمَ وَالْخُصُوصِ مِنْ وَجْهِ بَيْنِ الْمُعْلَقِ وَالْمُعْضَلِ: أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ أَثْنَانٌ مِنْ أُولَى السَّنَدِ، فَهُوَ مُعْلَقٌ؛ لِأَنَّهُ سَقْطٌ مِنْ أُولَى إِسْنَادِهِ وَاحِدًا وَأَكْثَرًا، وَهُوَ مُعْضَلٌ؛ لِأَنَّهُ سَقْطٌ مِنْهُ أَثْنَانٌ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ. ثُمَّ يَنْفَرِدُ الْمُعْلَقُ بِمَا إِذَا حُذِفَ وَاحِدًا فَقْطًا مِنْ أُولَى السَّنَدِ أَوْ حُذِفَ السَّنَدُ كُلُّهُ، وَيَنْفَرِدُ الْمُعْضَلُ بِمَا إِذَا حُذِفَ أَثْنَانٌ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنْ وَسْطِ السَّنَدِ.

فإنْ كانَ مَنْ فوْقَ شِيخاً لِذلِكَ المُصْنَفِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ هُلْ يُسَمَّى تَعْلِيقاً أَوْ لَا؟، وَالصَّحِحُ فِي هَذَا التَّفْسِيلُ، فَإِنْ عُرِفَ بِالنَّصْ أَوْ الْاسْتِقْرَاءِ أَنَّ فَاعِلَ ذَلِكَ مُدَلِّسٌ قُضِيَ بِهِ، وَإِلَّا فَتَعْلِيقٌ^(١).

وَإِنَّمَا ذُكِرَ التَّعْلِيقُ فِي قِسْمِ الْمَرْدُودِ لِلْجَهْلِ بِحَالِ الْمَحْذُوفِ، وَقَدْ يُحْكَمُ بِصَحَّتِهِ إِنْ عُرِفَ بِأَنْ يَحْيِيءَ مُسَمَّىٰ مِنْ وَجِهٍ آخَرَ.

فَإِنْ قَالَ: جَمِيعُ مَنْ أَحْذَفَهُ ثَقَاتٌ، جَاءَتْ مَسَأَةُ التَّعْدِيلِ عَلَى الإِبَاهَمِ، وَعِنْدَ الْجَمِيعِ لَا يَقْبِلُ حَتَّى يُسَمَّى^(٢). لَكِنْ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ هَنَا: إِنْ وَقَعَ الْحَذْفُ فِي كِتَابٍ تُرْزِمَتْ صِحَّتُهُ كَالْبَخَارِيٌّ، فَمَا أَتَى فِيهِ بِالْحَزْمِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ ثَبَّتَ إِسْنَادَهُ عِنْدَهُ، وَإِنَّمَا حُذِفَ لِغَرْضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، وَمَا أَتَى فِيهِ بِغَيْرِ الْحَزْمِ فَيُسَمَّى مَقَالاً، وَقَدْ أَوْضَحْتُ أَمْثَلَةَ ذَلِكَ فِي "النُّكْتَ عَلَى ابْنِ الصَّلَاح"^(٣).

(١) أي إن عرف بالنص أي بنص بعض الأئمة أنه مدلس أو باستقراء، قضي أي حكم بأن الحديث مدلس. والاستقراء: هو دراسة مرويات الراوي وسيرته.

(٢) التعديل على الإبهام: أن يقول الراوي الثقة: حدثني الثقة، أو يقول: كل من أروي عنهم ثقات. فالجمهور لا يقبل هذا التعديل حتى يسمى الراوي وتعلم عداله وضبطه، إلا إذ كان فاعل ذلك إماماً؛ فإنه يقبل تعديله على الإبهام في حق من يقلده، فانتبه لهذه المسألة. وهذا النص هنا بضعف الحديث المعلق، عليه أهل الحديث كلهم. وقد أخطأ بعض العصرىين فعدوه من الحديث المشترك بين الصحيح والحسن والضعف، اغتراراً بما يأتي من حكم المعلقات في الصحيحين، فهذا خطأ؛ لأن حكم المعلق في الصحيحين استثناء من القاعدة بسبب اشتراطهما الصحة في كتابيهما، ولدراسة العلماء لعلاقتهما دراسة أوصلت إلى النتيجة التي أشار إليها الحافظ ابن حجر، ونفصلها لك في التعليق الآتي.

(٣) انظرها ١: ٣٢٦ وما بعد، وفيها فوائد مهمة وتنبيهات قيمة. ويختلص حكم المعلقات في "صحيح البخاري" بأنه إن عبر في التعليق بصيغة الحزم مثل: "قال فلان"، فهو حكم بصحة القسم المذنوف من السندي، ويحتاج إلى دراسة المذكور إن ذكر قسماً من السندي، وإن عبر بصيغة التمريض احتاج إلى دراسة السندي كله، فقد يكون صحيحاً وقد يكون غير صحيح.

وأما المعلقات في "صحيح مسلم" فهي قليلة:اثنا عشر حديثاً، وكلها موصولة من جهات صحيحة، انظر شرح

[المُرْسَل]

والثاني: وهو ما سقط من آخره منْ بَعْدِ التَّابِعِيِّ، هو المرسل وصُورُتُهُ أَنْ يَقُولَ التَّابِعِيُّ -سواءً كَانَ كَبِيرًا أَمْ صَغِيرًا-: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَذَا، أَوْ فَعَلَ كَذَا، أَوْ فَعِلَّ بِحُضُورِهِ كَذَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ^(١).

وإنما ذُكِرَ في قِسْمِ المردود للجهل بحال المحنوف؛ لأنَّه يحتمل أنْ يكونَ صَحَابِيًّا، ويحتمل أنْ يكونَ تَابِعِيًّا، وعلى الثَّانِي يحتمل أنْ يكونَ ضَعِيفًا، ويحتمل أنْ يكونَ ثَقَةً، وعلى الثَّانِي يُحتمل أنْ يكونَ حَمَلَ عنْ صَحَابِيٍّ، ويُحتمل أنْ يكونَ حَمَلَ عنْ تَابِعِيٍّ آخَرَ، وعلى الثَّانِي فيعودُ الاحتمالُ السَّابِقُ وَيَتَعَدَّدُ، أَمَّا بِالتَّحْوِيزِ الْعُقْلِيِّ فَإِلَى مَا لَا نَهَايَةَ لَهُ، وَأَمَّا بِالْاسْتِقْرَاءِ فَإِلَى سَتَةٍ أَوْ سَبْعَةٍ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا وُجِدَ مِنْ رِوَايَةِ بَعْضِ التَّابِعِينَ عَنْ بَعْضِهِ.

فَإِنْ عُرِفَ مِنْ عَادِهِ التَّابِعِيُّ أَنَّهُ لَا يُرِسِّلُ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ، فَذَهَبَ جَمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ إِلَى التَّوْقُفِ؛ لِبَقَاءِ الْاحْتِمَالِ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ أَحْمَدَ، وَثَانِيَهُمَا - وَهُوَ قَوْلُ الْمَالِكِيِّينَ وَالْكُوفَّيِّينَ - يُقْبَلُ مَطْلَقًا^(٢)، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُقْبَلُ إِنْ اعْتَضَدَ بِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرِ يُبَابِنُ الطَّرِيقَ الْأُولَى، مَسْنَدًا أَوْ مَرْسَلًا، لِيَرْجِحَ

الشرح: ٣٩١-٣٩٩ ولقط الدرر ٦٣، وعلوم الحديث ٦٧-٧٠ وقارن بشرح الألفية: ١: ٣٠ وغيرها.

(١) التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ: هُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ كَبَارِ الصَّحَابَةِ، وَهَذَا حَدِيثُهُ يُوجَدُ أَكْثَرُ شَيْءٍ عِنْدَ التَّابِعِينَ. وَالْتَّابِعِيُّ الصَّغِيرُ: هُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ صَغَارِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَأَخَّرُتْ وِفَاتُهُمْ.

(٢) أَيُّ سَوَاءٌ عَرَفْنَاهُ لَا يُرِسَّلُ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ أَمْ لَمْ نُعْرِفْ ذَلِكَ، وَاسْتَدْلُوا بِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي مَرْسَلِ النَّفَقَةِ، وَلَوْلَا أَنَّ الْحَدِيثَ ثَابَتْ مَا رَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

احتمال كون المحدث ثقة في نفس الأمر، ونقل أبو بكر الرازى^(١) من الحنفية، وأبو الوليد^(٢) الباجي^(٣) من المالكية أن الرأوى إذا كان يُرسّل عن الثقات وغيرهم لا يُقبل مرسّلًا اتفاقاً.

والقسم الثالث من أقسام السقط^(٤) من الإسناد

[المعرض]

إن كان باثنين فصاعداً مع التوالي، فهو المعرض^(٥)

[المنقطع]

وإلا فإن كان الساقط باثنين غير متاليين، في موضعين مثلاً، فهو المنقطع، وكذلك إن سقط واحد فقط، أو أكثر من اثنين، لكن بشرط عدم التوالي^(٦).

(١) أبو بكر الرازى هو أحمد بن علي، الشهير بالخصاص، ولد ٣٠٥هـ، وكان إمام الحنفية في وقته، وانتهت الرحلة إليه في بغداد، كان في الغاية من الرهد والورع، طلب للقضاء مرتين، فامتنع وأصر على الامتناع، له أثر كبير في الاستدلال لمذهب الحنفية، توفي ٣٧٠هـ. له مؤلفات كثيرة من أهمها: أحكام القرآن (ط).

(٢) سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المالكى المذهب، ولد ٤٠٣هـ، ورحل إلى الشرق، وتقشف في سبيل العلم، كان شيخ الأندلس، جرت له مناظرات كثيرة مع ابن حزم حين كان ابن حزم في عنفوان شهرته وقوته، ذهب إليه أبو الوليد وناظره وأبطل كلامه، ورجع الناس عن مذهب الظاهر بمناظراته توفي ٤٧٤هـ، من كتبه: شرح الموطأ (ط) وغيره كثير.

(٣) وهو الذي يكون السقط فيه في أثناء السنن. بخلاف القسمين السابقين؛ فإن الأول منهما وهو المعلق وقع السقط في أوله من جهتنا، والثاني وهو المرسل وقع السقط في آخره.

(٤) المعرض: ما سقط من إسناده اثنان في موضع واحد.

مثاله: ما رواه مالك عن معاذ بن جبل قال: "آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ حين وضع رجلي في الغرز أن قال: حسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل". وبين مالك ومعاذ واسطنان أو أكثر. وانظر الموطأ بشرحه توير الحوالك: ٢: ٢٠٩. والقصي لابن عبد البر: ٢٤٩، فقد ذكر أن معناه صحيح مسند. أي أن أصل التوصية بحسن الخلق صحيح.

(٥) وعلى هذا فالمنقطع: هو الحديث الذي سقط من رواه راو واحد قبل الصحابي في موضع واحد أو مواضع

السقوط واضح وخفى

ثم إنَّ السُّقْطَ مِنَ الإسْنَادِ قُدْ يَكُونُ وَاضْحَى يَحْصُلُ الْاِشْتِرَاكُ فِي مَعْرِفَتِهِ، كَكُونِ الرَّاوِيِّ، مَثَلًا لِمَ يَعَاصِرُ مَنْ رَوَى عَنْهُ. أَوْ يَكُونُ خَفِيًّا فَلَا يُدْرِكُه إِلَّا الْأَئِمَّةُ الْحُدَّاقُ الْمَطَّلِعُونَ عَلَى طُرُقِ الْحَدِيثِ وَعِلْلَلِ الْأَسَانِيدِ.

فَالْأَوَّلُ: وَهُوَ الْوَاضِعُ، يُدْرِكُ بَعْدَمِ التَّلَاقِ بَيْنَ الرَّاوِي وَشِيَخِهِ، بِكُونِهِ لَمْ يُدْرِكْ عَصْرَهُ، أَوْ أَدْرَكْهُ لِكُونِهِ لَمْ يَجْتَمِعَا، وَلَيْسْتُ لَهُ مِنْهُ إِجَازَةٌ، وَلَا وَجَادَةٌ.

وَمِنْ ثُمَّ احْتِيَجَ إِلَى التَّارِيخِ؛ لِتَضْمِنَهُ تَحْرِيرَ مَوَالِيِّ الرُّوَاةِ وَوَقَائِتِهِمْ وَأَوْقَاتِ طَلَبِهِمْ وَارْتِحَالِهِمْ^(١).

وقد افتضَحَ أقوامٌ ادَّعُوا الرِّوَايَةَ عن شِيُوخٍ ظَهَرَ بِالتَّارِيخِ كَذَبٌ دُعَا هُمْ.

[المُدَلِّس]

والقسم الثاني وهو
الخفيف المدلّس^(٢) - بفتح اللام - سمي بذلك؛ لكون الرّاوي لم يسمّ من حدثه، وأوّههم سماعه للحاديّث ممن لم يحدّثه به.

متعددة، بحيث لا يزيد الساقط في كل منها على واحد، ولا يكون الساقط أول السند. والمنقطع على ذلك مباین لبقية أقسام السقط لا يلتقي مع شيء منها، وهو اختيار المصنف ابن حجر رحمه الله. لكن الجمهور على أن المنقطع هو ما سقط منه راوٍ أو أكثر من أي موضع من السند. فيكون المنقطع قسماً عاماً يشمل كل أقسام السقط من السند، وهذا كما قال النووي: "الصحيح الذي ذهب إليه طوائف من الفقهاء وغيرهم والخطيب وابن عبد البر وغيرهما من المحدثين". الإرشاد: ٨٤، وانظر تدريب الراوی ١٢٦-١٢٧.

(٢) المدلس: هو الحديث الذي أوهم فيه الراوي غير الحقيقة، وينقسم إلى قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه، - موهمًا أنه سمعه منه -،

واشتقاقه من الدلّس بالتحرّيك، وهو اختلاطُ الظلام، سُمِّيَ بذلك لاشتراكهما في الخفاء، ويرد المدلّس بصيغة من صيغ الأداء تتحمّل وقوع اللُّقى بين المدلّس ومن أسنَد عنه، كـ"عن"، وكذا "قال"، ومتى وقع بصيغة صريحة لا تحوّز فيها كان كذبًا. حُكم من ثبت عنه التدليس - إذا كان عدلاً - أن لا يُقبل منه إلا ما صرّح فيه بالتحديث على الأصح.

[المُرسَلُ الْخَفِيُّ]

وكذا المرسَلُ الْخَفِيُّ إذا صدرَ من معاصرِ لم يلقَ من حدث عنه، بل بينه وبينه واسطة^(١).

[الفرق بين المدلّس والمرسَلُ الْخَفِيُّ]

والفرقُ بين المدلّس والمرسَلُ الْخَفِيُّ دقيقٌ، حَصَلَ تحريرُه بما ذُكرَ هنا، وهو أنَّ التدليس يختصُّ بمن روى عَمَّنْ عُرِفَ لقاوَه إِيَاه، فَمَمَّا إِنْ عَاصَرَهُ، وَلَمْ يُعْرَفْ أَنَّه لِقَيْهُ، فَهُوَ المُرسَلُ الْخَفِيُّ، وَمَنْ

ولا يقول في ذلك: "حدثنا ولا أخبرنا" وما أشبههما، بل يقول: "قال فلان" أو "عن فلان" ونحو ذلك. ثم قد يكون بينهما واحد وقد يكون أكثر.

مثاله: الحديث الذي رواه أبو عوانة الواضاح عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبي ذر أن النبي ﷺ قال: فلان في النار ينادي: يا حنان يا منان

قال أبو عوانة: قلت للأعمش: سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا، حدثني به حكيم بن حبیر عنه؛ فقد دلس الأعمش الحديث عن إبراهيم، فلما استفسر بين الواسطة بينه وبينه.

القسم الثاني: تدلّس الشيوخ: وهو أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسمى الشيّخ أو يكتبه أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كيلاً يعرف. والتدلّس بكل أحواله مكرهه مذموم، ذمه العلماء والمحدثون. لكنهم لم يجرحوا المدلّس؛ لأنَّه إيهام وليس كذباً.

(١) المرسَلُ الْخَفِيُّ: هو ما رواه الراوي عَمَّنْ عَاصَرَهُ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ وَلَمْ يَلْقَهُ. وهذا اختيار الحافظ ابن حجر. مثل رواية يونس بن عبيد عن نافع مولى ابن عمر، فإنها مرسلة عاصر يونس نافعاً لكن لم يلقه.

أَدْخَلَ فِي تَعْرِيفِ التَّدْلِيسِ الْمُعَاصرَةَ وَلَوْ بِغَيْرِ لُقْيٍ، لِزَمَةُ دُخُولِ الْمَرْسَلِ الْخَفِيِّ فِي تَعْرِيفِهِ، وَالصَّوَابُ التَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا.

وَيَدْلِلُ عَلَى أَنَّ اعْتِبَارَ الْلُّقْيِ فِي التَّدْلِيسِ دُونَ الْمُعَاصرَةِ وَحْدَهَا لَا يَبْدَأْ مِنْهُ إِطْبَاقُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ رِوَايَةَ الْمُخَضَرِمِينَ^(١)، كَأَبِي عُثْمَانَ التَّهَدِيِّ^(٢)، وَقَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ^(٣)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ قَبْلِ الْإِرْسَالِ، لَا مِنْ قَبْلِ التَّدْلِيسِ، وَلَوْ كَانَ مَحْرَدُ الْمُعَاصرَةِ يُكْتَفِي بِهِ فِي التَّدْلِيسِ، لِكَانَ هُؤُلَاءِ مُدَلِّسِينَ؛ لَأَنَّهُمْ عَاصِرُوا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُطْعَةً، وَلَكِنْ لَمْ يُعْرَفْ هُلْ لَقُوَّةُ أَمْ لَا^(٤).

وَمَمَّنْ قَالَ باشْتِرَاطِ الْلَّقَاءِ فِي التَّدْلِيسِ إِلَامُ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو بَكْرِ الْبَزَارِ، وَكَلَامُ الْخَطِيبِ فِي الْكِفَايَةِ يَقْتَضِيهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. وَيُعْرَفُ عَدْمُ الْمُلْاقَةِ بِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِذَلِكَ أَوْ بِحَرْمِ إِمامٍ مُطْلِعٍ.

(١) المُخَضَرِمُونَ: الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَسْلَمُوا وَلَا صَحِّهُ لَهُمْ، وَسِيَّلَتْ بَعْنَاهُمْ ص

١١٣

(٢) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَلِّيِّ بْنِ عُمَرٍو، مُخَضَرِمٌ شَهِدَ الْيَرْمُوكَ وَالْقَادِسِيَّةَ وَغَيْرَهُمَا تَوَفَّ فِي سَنَةِ ٩٥ هـ أَوْ ١٠٠ هـ، عَنْ مائَةِ وَثَلَاثِينَ، رُوِيَ لِهِ الْسَّتَّةُ.

(٣) قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمَ الْبَجْلِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَوْفِيِّ، مُخَضَرِمٌ رُوِيَ عَنِ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ بِالْجَنَّةِ إِلَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، ثَقَةٌ لِهِ أَفْرَادٌ، تَوَفَّ فِي ٩٧ هـ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ بِمَائَةٍ. وَتَغَيَّرَ حَفْظُهُ آخَرَ عُمْرَهُ، حَدِيثُهُ فِي الْسَّتَّةِ.

(٤) لِلْقَائِلِينَ إِنَّ الْحَدِيثَ الْمُدَلِّسَ يَشْتَهِرُ بِرَوَايَةِ الْمُعَاصرِ عَنْ عَاصِرِهِ أَنْ يَجْبِيَ عَنْ هَذَا الْإِسْتِدَالَ بِأَنَّ الْإِرْسَالَ فِي رَوَايَةِ هُؤُلَاءِ كَانَ بَيْنَا، وَأَمْرُهُمْ كَانَ وَاضْحَا بَعْدِ سَمَاعِهِمْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَخْتَارَهُ، وَهُوَ فِيمَا يَبْدُو مِنْهُبُ الْجَمِيعِ، كَمَا يَدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ كَلَامُ الْإِمامِ مُسْلِمٍ فِي مُقْدِمَةِ صَحِحِهِ فِي الْحُكْمِ بِاتِّصَالِ الْحَدِيثِ بَيْنِ الرَّاوِيْنِ الْمُتَعَاصِرِيْنَ إِذَا كَانَ لِقَاؤُهُمَا مُمْكِناً، وَلَمْ يُبَثِّتْ عَدْمُ السَّمَاعِ بَيْنَهُمَا. وَالْفَرْقُ بَيْنِ الْمُدَلِّسِ وَالْمَرْسَلِ الْخَفِيِّ عَلَى ذَلِكَ هُوَ إِيَّاهُمُ السَّمَاعُ فِي الْمُدَلِّسِ دُونَ الْمَرْسَلِ الْخَفِيِّ.

ولا يكفي أن يقع في بعض الطرق زيادةً راوٍ بينهما؛ لاحتمال أن يكون من المزيد^(١)، ولا يحکم في هذه الصورة بحکم كلٍّ؛ لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع، وقد صنف فيه الخطيب كتاب "التفصيل لمُبهم المراسيل"، وكتاب "المزيد في متصل الأسانيد".

وانتهت هنا أقسام حکم الساقط من الإسناد.

[أسباب الطعن في الراوي]

ثم الطعن^(٢) يكون بعشرة أشياء بعضها أشد في القدح من بعضٍ، خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضيـط^(٣)، ولم يحصل الاعتناء بتميـز أحد الـقـسمـين من الآخـر؛ لمصلحة اقتضـت ذلك، وهي ترتـيـبـها عـلـى الأـشـدـ فـالـأـشـدـ في مـوـجـبـ الرـدـ عـلـى سـبـيلـ التـدـلـيـ؛ لأنـ الطـعـنـ إـمـاـ أنـ يـكـوـنـ

(١) أي المزيد في متصل الأسانيد، وهو أن يزيد راو في الإسناد المتصل رجلا لم يذكره غيره مثل: الزهري عن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سرة عن أبيه "أن النبي ﷺ نهى عن المتعة يوم الفتح". زاد الراوي عن الزهري عمر بن عبد العزيز في السنـدـ. وهو خطأ، والـسـنـدـ متصل بـدـوـنـهـ. انـظـرـ تـحـرـيـرـهـ فيـ منـهـجـ الـقـدـ: ٣٦٤-٣٦٥. وانـظـرـ ما يـأـتـيـ صـ٥ـ.

(٢) قوله: "ثم الطعن" رجوع إلى قوله: "وموجب الرد إما أن يكون لسقط من إسناد أو طعن في راو... فالسقط إما...". ص ٨٠. فعطف قوله: "ثم الطعن" على "فالسقط".

(٣) هذا إحصاء مهم ودقيق لأسباب الطعن في الرواية، بـنـ عـلـيـ بعضـ الـبـاحـثـيـنـ أـسـبـابـ ضـعـفـ الـحـدـيـثـ كـمـاـ بـنـ عـلـىـ حـصـرـ أـقـسـامـ السـقـطـ. وـحـاـصـلـ إـلـيـ الـإـحـصـاءـ: أـنـ أـسـبـابـ الطـعـنـ عـشـرـ، خـمـسـةـ مـنـهـاـ تـعـلـقـ بـالـعـدـالـةـ، وـخـمـسـةـ تـعـلـقـ بـالـضـيـطـ. أـمـاـ أـقـسـامـ الطـعـنـ فـهـيـ: الـكـذـبـ، وـالـأـهـمـ بـالـكـذـبـ وـالـفـسـقـ وـالـبـدـعـةـ وـالـجـهـالـةـ.

وـأـمـاـ أـقـسـامـ الطـعـنـ فـيـ الضـيـطـ فـهـيـ: فـحـشـ الـغـلـظـ وـالـغـفـلـةـ وـالـوـهـمـ وـالـمـخـالـفـةـ لـلـثـقـاتـ وـسـوـءـ الـحـفـظـ، وـلـمـ يـرـتـبـهاـ حـسـبـ هـذـاـ التـقـيـمـ، بلـ جـعـلـهـ تـنـدـاـخـلـ لـغـرـضـ عـلـمـيـ مـهـمـ هـوـ التـدـرـجـ بـالـنـزـولـ مـنـ الـأـشـدـ إـلـىـ مـاـ دـوـنـهـ، وـهـذـاـ مـرـادـهـ مـنـ قـوـلـهـ: "الـأـشـدـ فـالـأـشـدـ عـلـىـ سـبـيلـ التـدـلـيـ"ـ فـتـبـيـهـ. وـلـذـلـكـ ذـكـرـ فـحـشـ الـغـلـظـ بـعـدـ الـأـهـمـ بـالـكـذـبـ؛ لأنـ فـحـشـ الـغـلـظـ طـعـنـ شـدـيدـ فـيـ الـرـاوـيـ كـاـلـأـهـمـ بـالـكـذـبـ.

انـظـرـ شـرـحـ عـلـلـ التـرـمـذـيـ: ١: ٣٨٧ـ، وـالـإـمـامـ التـرـمـذـيـ: ١٥٣ـ.

- ١- لِكَذِبِ الرَّاوِي فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ بَأَنْ يَرُوَيَ عَنْهُ مَا لَمْ يَقُلْهُ مَتَعَمِّدًا لِذَلِكَ.
- ٢- أَوْ تُهْمِتِهِ بِذَلِكَ بَأَنْ لَا يُرُوَيَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ إِلَّا مِنْ جَهَتِهِ، وَيَكُونُ مُخَالِفًا لِلْقَوَاعِدِ الْمُعْلَوَمَةِ، وَكَذَا مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ فِي كَلَامِهِ وَإِنْ لَمْ يَظْهُرْ مِنْهُ وَقْوَعُ ذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، وَهَذَا دُونَ الْأُولِ.
- ٣- أَوْ فُحْشِنَ غَلَطِهِ أَيْ كَثْرَتِهِ.
- ٤- أَوْ غَفْلَتِهِ عَنِ الْإِتْقَانِ.
- ٥- أَوْ فَسِيقِهِ أَيْ بِالْفَعْلِ أَوِ الْقَوْلِ^(١)، مَا لَمْ يَلْعُغُ الْكُفَرُ، وَبَيْنِهِ وَبَيْنِ الْأَوَّلِ عُمُومٌ، وَإِنَّمَا أُفْرِدَ الْأَوَّلُ^(٢)؛ لِكَوْنِ الْقَدْحِ بِهِ أَشَدَّ فِي هَذَا الْفَنِ، وَأَمَّا الْفَسَقُ بِالْمُعْتَقَدِ فَسَيَأْتِي بِيَانُهُ.
- ٦- أَوْ وَهَمُهُ بَأَنْ يَرُوَيَ عَلَى سَبِيلِ التَّوْهِمِ.
- ٧- أَوْ مُخَالَفَتِهِ أَيْ لِلثَّقَاتِ.
- ٨- أَوْ جَهَالَتِهِ بَأَنْ لَا يُعْرَفَ فِيهِ تَعْدِيلٌ وَلَا تَجْرِيَحٌ مُعَيَّنٌ.
- ٩- أَوْ بَدْعَتِهِ: وَهِيَ اعْتِقَادُ مَا أَحْدِثَ عَلَى حِلَافِ الْمَعْرُوفِ عَنِ النَّبِيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، لَا بِمَعَانِدَةِ، بِلْ بِنَوْعِ شُبُّهَةٍ^(٣).

(١) كَذَا فِي أَصْلِنَا ، وَفِي غَيْرِهِ "أَوِ الْقَوْلُ" ، وَهُوَ أَنْسَبُ بِالْمَعْنَى لِلْمَرَادِ.

(٢) أَيْ أَفْرَدُ الْكَذِبِ عَنِ الْفَسَقِ، وَجَعَلَهُ أَوَّلَ أَسْبَابِ الطَّعْنِ؛ لِكَوْنِهِ أَشَدُ قَدْحًا.

وَقُولُهُ: "أَمَّا الْفَسَقُ بِالْمُعْتَقَدِ..." جَوابُ لِسُؤَالِ مُحْذَوْفٍ تَقْدِيرُهُ: فَإِنْ قِيلَ: لِمَذَا لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ فَسَقُ الْمُعْتَقَدِ، وَهُوَ الْحَطَأُ الْاعْتِقَادِيُّ الَّذِي لَا يَكْفُرُ صَاحِبَهُ؟ فَأَجَابَ فَقَالَ: سَيَأْتِي بِيَانُهُ أَيْ قَبْلَ الْأَخِيرِ وَهُوَ الطَّعْنُ بِالْبَدْعَةِ. ص ١٠٢.

(٣) أَيْ دَلِيلٌ قَدْ يَحْسُبُهُ الْمُبْتَدِعُ قَوِيًّا أَوْ صَحِيحًا وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ، كَقُولُ الْمُعْتَلَةِ: "يَجِبُ عَلَى اللَّهِ فَعْلَةُ الْأَصْلِحِ" خَلَطُوا بَيْنَ كَوْنِهِ رَؤُوفًا رَحِيمًا بِخَلْقِهِ وَبَيْنَ الْوَجُوبِ.

١٠ - أو سوء حفظه: وهي عبارة عن يكون غلطه أقل من إصابته.

[الموضوع]

فالقسم الأول وهو الطعن بكلذب الرأوي في الحديث النبوى صلوات الله عليه هو الموضوع^(١).

والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا بالقطع؛ إذ قد يصدق الكذوب، لكن؛ لأهل العلم بالحديث ملكة قوية يميزون بها ذلك، وإنما يقوم بذلك منهم من يكون اطلاعه تاماً، وذاته ثاقباً، وفهمه قوياً، ومعرفته بالقرائن الدالة على ذلك متمكناً.

وقد يُعرف الوضع بإقرار واضعه. قال ابن دقيق العيد^(٢): لكن لا يقطع بذلك؛ لاحتمال أن يكون كذب في ذلك الإقرار، انتهى. وفهم منه بعضهم^(٣) أنه لا يعمل بذلك الإقرار أصلاً، وليس ذلك مُراده، وإنما نفي القطع بذلك، ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم؛ لأن الحكم يقع بالظن الغالب، وهو هنا كذلك، ولو لا ذلك لما ساغ قتل المقر بالقتل، ولا رجم المعترف بالرّزنا؛ لاحتمال أن يكونا كاذبين فيما اعترفا به.

(١) الحديث الموضوع: هو الحديث الكذب المخالق على النبي صلوات الله عليه.

(٢) محمد بن علي بن وهب القشيري، أبو الفتح، تقى الدين بن دقيق العيد، ولد ٦٢٥هـ، أبوه شيخ الإسلام أبو الحسن علي بن وهب، وأسرته أسرة علم، وتقدم في صعيد مصر، نشأ على حالة واحدة من الصمت والاشتغال بالعلم، والتحرز في أقواله وأفعاله.

تفقه في المذهبين المالكي والشافعى، ودرس باقى المذاهب، وتبصر في الحديث والتفسير وعلوم الإسلام، واشتهر بالعلم والفقه فولى منصب القضاء، فقام بمحفظة خير قيام، واعتزله مراراً وهو يعاد إليه، توفي ٧٠٢هـ. من كتبه: مختصر علوم الحديث، الاقتراح (ط)، الإمام في أحاديث الأحكام، الإمام في شرح الإمام، لم يكمل، قالوا: لو كمل لم يكن في الإسلام مثله، وإن حكم الأحكام بشرح عمدة الأحكام شاهد بعلمه وفضله (ط).

(٣) كأنه يريد الذهبي وكلامه في الموقفة: ٣٧، فتأمل.

ومن القراءين التي يدرك بها الوضع ما يُؤخذ من حال الرّاوي، كما وقع للّامّون بن أَحْمَدَ^(١) أَنَّه ذُكِرَ بحضوره الخلاف في كون الحَسَنَ^(٢) سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ لَا، فساقَ في الحالِ إِسْنَاداً إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعَ الْحَسَنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَمَا وَقَعَ لِغِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ^(٣)، حِيثُ دَخَلَ عَلَى الْمَهْدِيِّ^(٤) فَوَجَدَهُ يَلْعَبُ بِالْحَمَامِ؛ فَساقَ فِي الْحَالِ إِسْنَاداً إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُ قَالَ "لَا سَبَقَ إِلَّا فِي نَصْلٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ^(٥) أَوْ جَنَاحٍ"؛ فَزَادَ فِي الْحَدِيثِ "أَوْ جَنَاحٍ"؛ فَعَرَفَ الْمَهْدِيُّ أَنَّهُ كَذَبَ لِأَجْلِهِ، فَأَمَرَ بِذَبْحِ الْحَمَامِ.

وَمِنْهَا مَا يُؤخذُ مِنْ حالِ المرويِّ، كَأَنْ يَكُونَ مُنَاقِضًا لِنَصِّ الْقُرْآنِ، أَوِ السُّنْنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، أَوِ الْإِجْمَاعِ الْقَطْعَيِّ، أَوْ صَرِيحِ الْعَقْلِ، حِيثُ لَا يَقْبُلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ التَّأوِيلِ^(٦).

(١) مَأْمُونُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَرْوِيِّ السَّلْمَيِّ، دَجَالُ، وَضَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً ظَاهِرَةً السُّقُوطِ، وَعَزَّا الْمَصْنُفَ فِي "النَّكْتَ" (٨٤٢) هَذِهِ الْقَصَّةُ لِأَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْجَوَيْبَارِيِّ الدَّجَالِ.

(٢) الْحَسَنُ بْنُ يَسَارِ الْبَصْرِيِّ، وَلِدَ ٢١هـ، وَرَضِيَّ مِنْ أَمْ سَلَمَةَ أَمِّ الْمُؤْمِنِينَ، كَانَ مِنْ سَادَاتِ الْتَّابِعِينَ وَكِبَرَائِهِمْ، جَمِيعُ كُلِّ فَنِّ عِلْمٍ وَزَهْدٍ وَوَرْعٍ وَعِبَادَةٍ مَعَ غَايَةِ الْفَصَاحَةِ، تَوْفَيَ ١١٠هـ، حَدِيثُهُ فِي السَّنَةِ.

(٣) غِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّنْخِيِّيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تَرَكَوهُ، قَالَ أَبُو دَاؤِدُ: كَذَابٌ.

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَاشَمِيِّ الْخَلِيفَةُ الْعَبَاسِيُّ، الْمُلْقَبُ بِالْمَهْدِيِّ، ابْنُ الْخَلِيفَةِ أَبِي جَعْفَرِ الْمُتَسَوْرِ. وَلِدَ ١٢٧هـ، وَوَلِيَ الْخِلَافَةَ ١٥٨هـ، فَأَقَامَ الْعَدْلَ، وَنَصَرَ السُّنْنَةَ، وَوَسَعَ عَلَى الرَّعْيَةِ، وَتَبَعَ الزَّنَادِقَةَ، تَوْفَيَ ١٦٩هـ.

(٥) الْلَّفْظُ الصَّحِيحُ لِحَدِيثٍ: "لَا سَبَقَ..." أَخْرَجَهُ أَبُو دَاؤِدُ فِي الْجَهَادِ: ٣؛ ٢٩ وَالْتَّرْمِذِيُّ: ٤؛ ٢٠٥ وَالنَّسَائِيُّ: ٦؛ ٢٢٦ زَتَمِ كَتَدُخَ ٢" ٩٦٠ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِيَانٍ: مَوَارِدُ الظَّمَآنِ: ٣٦٥.

وَقُولُهُ: "سَبَقَ" بِفَتْحِ الْبَاءِ: الْجَاهِرَةُ الَّتِي تَعْطِي لِمَنْ يَسْبِقُ.

(٦) هَذِهِ شَرْطُ الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ أَنَّهُ مُوْضِعٌ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ مُخَالِفَتُهُ لِلْأَدَلَّةِ الْقَطْعَيِّةِ مُخَالِفَةً جَازِمَةً، لَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِالنَّصِّ تَأْوِيلٌ لِمَعْنَى آخَرٍ، كَأَنْ يَكُونَ فِيهِ كَنَاءَةٌ، أَوْ نُوْعٌ تَشْبِيهٌ بِلَاغِيٍّ، أَوْ عَامٌ أَرِيدَ بِهِ الْخَاصُّ وَمَا أَشْبِهُ ذَلِكَ. وَمِنْ تَلِكَ الْمُخَالِفَاتِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي وَضَعَتْهَا الزَّنَادِقَةُ لِتَشْوِيهِ الْعِقِيدَةِ، مَثَلُ حَدِيثٍ: "رَأَيْتُ رَبِّي يَوْمَ عَرْفَةَ بِعِرْفَاتٍ عَلَى جَمْلٍ أَحْمَرٍ عَلَيْهِ إِزَارَانِ..." رَوَاهُ أَبُو عَلِيِّ الْأَهْوَازِيُّ أَحَدُ الْكَذَابِينَ فِي كِتَابِهِ فِي الصَّفَاتِ، قَبَعَ اللَّهُ وَاضْعَهُ.

ثم المروي تارةً يخترعه الواضع، وتارةً يأخذ كلام غيره كبعض السلف الصالح، أو قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات أو يأخذ حديثاً ضعيفاً لإسناده فيرتكب له إسناداً صحيحاً ليرد وج.

والحاصل للواضع على الوضع إما عدم الدين كالزنادقة، أو غلبة الجهل كبعض المتعبدين، أو فرط العصبية، كبعض المقلدين، أو اتباع هوى بعض الرؤساء، أو الإغراب لقصد الاشتهاه.

وكل ذلك حرام ياجماع من يعتد به، إلا أن بعض الكرامية^(١) وبعض المتصوفة نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب، وهو خطأ من فاعلهم نشأ عن جهل، لأن الترغيب والترهيب من جملة الأحكام الشرعية، واتفقوا على أن تعمد الكذب على النبي ﷺ من الكبائر، وبالغ أبو محمد الجويني^(٢) فكفر من تعمد الكذب على النبي ﷺ.

واتفقوا على تحرير رواية الموضوع إلا مقرؤنا ببيانه؛ لقوله ﷺ: من حَدَثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كذب فهو أحد الكاذبين^(٣)، أخرجه مسلم.

[المتروك]

والقسم الثاني من أقسام المردود: وهو ما يكون بسبب تهمة الراوي بالكذب هو المتروك^(٤).

(١) بتشديد الراء نسبة إلى محمد بن كرام السجستاني، الجسم الذي يشبه الله تعالى بخلقه توفي ٢٥٥هـ، وكان يضع الحديث لنصرة مذهبها، قاتله الله.

(٢) عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف أبو محمد الجويني، والد إمام الحرمين، كان إماماً في التفسير والفقه والأصول والعربي والزهد والورع، توفي ٤٣٨هـ، له كتاب كبير في التفسير، والتبصرة والتذكرة في الفقه.

(٣) روي بفتح الباري، على الشبيه، وبكسرها على الجمع. والحديث أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه ص ٧، والترمذى في العلم وصححه: ٥: ٣٦، وأخرجه ابن ماجه ١: ١٤-١٥ عن علي بن طالب وعن المغيرة بن شعبة وعن سرة بن جندي. وانظر فيض القدير: ٦: ١١٦.

(٤) المتروك: هو الحديث الذي يرويه من يتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد المعلومة.

[المنكر على رأي]

والثالث: المنكر على رأيِّي مَنْ لا يشترط في المنكرِ قَيْدَ الْمُخالفةِ، وكذا الْرَّابُّ والْخَامِسُ، فَمَنْ فَحَشَّ غَلَطَهُ أَوْ كَثَرَتْ غَفْلَتُهُ أَوْ ظَهَرَ فِسْقُهُ، فَحَدِيثُهُ مَنْكَرٌ^(١).

[المعلل]

ثَمَّ الْوَهَمُ وَهُوَ الْقِسْمُ السَّادُسُ، وَإِنَّمَا أَفْصَحَ بِهِ لِطَوْلِ الْفَصْلِ إِنْ اطْلَعَ عَلَيْهِ أَيُّ عَلَى الْوَهَمِ بِالْقَرَائِينَ الدَّالِلَةِ عَلَى وَهَمِ رَاوِيهِ -مِنْ وَصْلٍ مَرْسَلٍ أَوْ مِنْ قَطْعٍ أَوْ إِدْخَالٍ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْقَادِحَةِ، وَتَحْصُلُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ بِكَثْرَةِ التَّبَعِ وَجَمْعِ الْطَّرُقِ فَهَذَا هُوَ الْمَعْلُلُ^(٢) .^(٣)

وَهُوَ مِنْ أَغْمَضِ أَنْوَاعِ عِلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدْقُّهَا، وَلَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَهُمَا ثَاقِبَاً، وَجَفْظَاً وَاسِعَاً، وَمَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ بِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَلَكَةٌ قَوِيَّةٌ بِالْأَسَانِيدِ وَالْمُتُونِ، وَلِهَذَا لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ إِلَّا الْقَلِيلُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّأنِ، كَعُلَيِّيْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبِلٍ، وَالْبَخَارِيِّ، وَيَعْقُوبَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ^(٤)، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ، وَالْدَّارَقَطْنِيُّ، وَقَدْ تَقْصُرُ عِبَارَةُ الْمَعْلُلِ عَنْ إِقَامَةِ الْحَجَّةِ عَلَى دَعْوَاهُ، كَالصَّيْرَفِيُّ فِي نَقْدِ الدِّينَارِ وَالدِّرَهَمِ^(٥) .

(١) هذا مسلكٌ جديدٌ في استعمال مصطلح "منكر" غير السابق ص ٧٢، فللمنكر استعمالان: الأول: السابق، وهو ما رواه الضعيف مخالفًا لمن هو أقوى منه. الثاني: المنكر: ما تفرد به راويهٌ خالف أو لم يخالف، ولو كان ثقة، وعليه كثيرٌ من المقدمين، فتبه لذلك.

(٢) المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة خفية قادحة، وظاهره السلامه منها.

(٣) ويفاصل ذلك إن اطلع على الوهم من دلالة ظاهرة كحرج راويه أو انقطاع سنته، فهو الضعيف غير المعلل، وقارن رأينا هذا بالشرح.

(٤) يعقوب بن شيبة بن الصلت، أبو يوسف البصري، نزيل بغداد، المولود ١٨٠هـ، من كبار علماء الحديث، تفقه على مذهب مالك. توفي ٢٦٢هـ، له: المسند وهو كبير جداً لم يكمل، عشر منه على قطعة وطبع.

(٥) وقال ابن مهدي: في معرفة علل الحديث إلهاً، لو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له

ثم المخالففة،^(١) وهي القسم السابع

[المُدرج]

إن كانت واقعةً بسبب تغيير السياق، أي سياق الإسناد، فالواقع فيه ذلك التغيير هو مُدرج^(٢) الإسناد، وهو أقسامٌ:

الأول: أن يروي جماعة الحديث بأسانيد مُختلفة، فيرويه عنهم راوٍ، فيجمع الكل على إسناد واحدٍ من تلك الأسانيد، ولا يُبين الاختلاف.

الثاني: أن يكون المتن عند راوٍ لا طرفاً منه فإنه عند بأسناد آخر، فيرويه راوٍ عنه تماماً بالإسناد الأول. ومنه أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفاً منه، فيسمعه عن شيخه بواسطة، فيرويه راوٍ عنه تماماً بحذف الواسطة.

الثالث: أن يكون عند الرأوي متنان مختلفان بأسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مُقتضراً على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديدين بأسناده الخاصّ به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

= حجة، وكم من شخص لا يهتدى لذلك.
فهم بعض من كتب في هذا العلم وليس متمنكا فيه أن علم علل الحديث فيه أمر غيبي لا يعتمد على أسباب علمية، فأخذوا في ذلك أعظم الخطأ، إنما مرادهم أنه مثل أي احتمال يحكم بعمرسته وخبرته، وكثيراً ما يغيب عنه التعبير عن المعنى الدقيق الذي في نفسه.

(١) مخالففة الرأوي لمن هو أقوى منه في حديث تدل على وهمه فيه، فإذا كثرت مخالفاته ضعف حديثه كله.

(٢) المدرج: ما ذكر في ضمن الحديث متصلا به وليس منه. وهو قسمان: مدرج الإسناد، وهو الذي بدأ به المصنف هنا، ومثاله: حديث علي: "إذا كانت لك متنا درهم وحال عليها الحول، ففيها خمسة دراهم إلخ" رواه جرير بن حازم من طريق عاصم بن ضمرة، والحادي الأعور عن علي مرفوعاً. مع أن عاصماً رواه موقوفاً، فأدرج جرير أحد الإسنادين في الآخر، وجعله مرفوعاً عنهما. انظر سنن أبي داود: ٢: ١٠١-١٠٠، ونصب الرأية: ٢: ٣٢٨-٣٢٩.

الرابع: أن يسوق الإسناد فَيُعْرِض له عارض، فيقولَ كلاماً مِنْ قِبْلِ نَفْسِهِ، فَيَظْنَ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ هُوَ مِنْ ذَلِكَ الإِسْنَادِ، فَيَرُوِيهِ عَنْهُ كَذَلِكَ^(١).

هذه أقسام مُدْرَج الإسناد.

وَأَمَّا مُدْرَجُ الْمَتْنِ فَهُوَ أَنْ يَقْعُدُ فِي الْمَتْنِ كَلَامٌ لَيْسَ مِنْهُ، فَتَارَةً يَكُونُ فِي أُولَهُ، وَتَارَةً فِي أُثَنَاهُ، وَتَارَةً فِي آخِرِهِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ يَقْعُدُ بِعَطْفِ جَمْلَةٍ عَلَى جَمْلَةٍ، أَوْ بِدُمْجٍ مُوْقَفٍ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ، أَوْ مِنْ بَعْدِهِمْ بِمَرْفَوْعِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، فَهَذَا هُوَ مُدْرَجُ الْمَتْنِ.

وَيُدْرَكُ الإِدْرَاجُ بِوُرُودِ رَوَايَةٍ مُفَصَّلَةٍ لِلْقَدْرِ الْمُدْرَجِ مَا أُدْرَجَ فِيهِ، أَوْ بِالْتَّنْصِيصِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ الرَّوَايَةِ، أَوْ مِنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ الْمُطَلَّعِينَ، أَوْ بِاسْتِحَالَةِ كَوْنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ^(٢).

وَقَدْ صَنَفَ الْخَطَيْبُ فِي الْمُدْرَجِ كِتَاباً، وَلَحَصَّتُهُ وَزَدْتُ عَلَيْهِ قَدْرَ مَا ذَكَرَ مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ^(٣).

[المقلوب]

(١) كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث "من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه في النهار" رواه حديثا، وإنما قاله الشيخ في أثناء الرواية من عند نفسه لمناسبة عارضة، وهذا جعله ابن الصلاح من شبه الوضع (علوم الحديث ص: ١٠٠). وجعله المصنف ابن حجر من المدرج، وصنف ابن حجر أليق.

(٢) مثل حديث أبي هريرة عن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "للعبد الملوك الصالح أجران، والذى نفسي بيده لو لا الجهاد في سبيل الله والحج وبرأمي؛ لأحببت أن أموت وأنا مملوك"، ومستحيل أن يقول النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذا الشطر الثاني: "والذى إلخ" فهو مدرج بدهة. والحديث في "البخاري": ٣: ١٤٩، ومسلم: ٥: ٩٤.

(٣) اسم كتاب الخطيب: "الفصل للوصول المدرج في النقل"، وكتاب المصنف هو "تقريب المنهج بترتيب المدرج". والحديث المدرج من الحديث الضعيف من حيث الإدراجه فقط، ولا يقدح بأصل الحديث إن كان صحيحا. ولا يجوز تعمد الإدراجه إلا ما كان لتفسير غريب.

أو إنْ كانتِ المُخالفةُ بتقدِيمِ أو تأخيرِ أيِّ فِي الْأَسْمَاءِ كَمُرَّةَ بْنَ كَعْبٍ وَكَعْبَ بْنَ مُرَّةَ؛ لأنَّ اسْمَهُمَا اسْمُ أَبِي الْآخَرِ، فَهَذَا هُوَ الْمَقْلُوبُ^(١)، وَلِلْخُطُوبِ فِيهِ كِتَابٌ "رَافِعُ الْأَرْتِيَابِ". وَقَدْ يَقُولُ
الْقَلْبُ فِي الْمُتَنَّ أَيْضًاً، كَحَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدٍ فِي السَّبْعَةِ الَّذِينَ يَظْلَمُهُمُ اللَّهُ فِي عَرْشِهِ،
فَفِيهِ "وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينَهُ مَا تُفْقِدُ شِمَالَهُ"؛ فَهَذَا مَمَّا انْقَلَبَ عَلَى أَحَدٍ
الرُّوَاةِ، وَإِنَّمَا هُوَ "حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُفْقِدُ يَمِينَهُ" كَمَا فِي "الصَّحِيحَيْنِ"^(٢).

[المزيد في متصل الأسانيد]

أو إنْ كَانَتِ الْمُخالفةُ بِزِيادَةِ رَاوٍ فِي أَنْوَاءِ الْإِسْنَادِ، وَمَنْ لَمْ يَزِدْهَا أَتَقْنُ مَمَّنْ زَادَهَا، فَهَذَا هُوَ
الْمَزِيدُ فِي مُتَصَّلِ الْأَسَانِيدِ^(٣). وَشَرْطُهُ أَنْ يَقُولَ التَّصْرِيْخُ بِالسَّمَاعِ فِي مَوْضِعِ الزِّيَادَةِ، وَإِلَّا فَمَتَى كَانَ
مَعْنَعَنَاً، مَثَلًاً، تَرَجَّحَتِ الْزِيَادَةُ.

[المضطرب]

أو كَانَتِ الْمُخالفةُ بِإِبْدَالِهِ أَيْنِ الرَّاوِيِّ، وَلَا مَرْجِحٌ لِأَحَدِ الرَّوَايَتَيْنِ عَلَى الْآخَرِيِّ، فَهَذَا هُوَ
الْمُضْطَرِبُ^(٤).

(١) المقلوب: هو الحديث الذي أبدل فيه راويه شيئاً باخرا في السند أو المتن، سهوا أو عمدًا.

(٢) البخاري: ١: ١٢٩، ومسلم: ٣: ٩٤. أخرج مسلم الرواية المقلوبة، ثم أخرج طريق الرواية السالمة ولم يذكر المتن، انظر التوسيع في فتح الباري: ٢: ١٠٠-١٠١. وكأنه لما ذكرنا لم يعز بعض العلماء الرواية السالمة من القلب إلى مسلم.

(٣) سبق تعريفه وإيضاحه بالمثال (ص ٨٧) تعليقاً، فانظره.

(٤) المضطرب: هو الحديث الذي يروى من قبل راو واحد أو أكثر على أوجه مختلفة متساوية، لا مرجح بينها، ولا يمكن الجمع، والحديث المضطرب ضعيف؛ لأن الاضطراب يشعر بعدم ضبط الحديث.

مثال المضطرب: حديث إسماعيل بن أمية عن أبي عمرو بن محمد بن حرث عن جده حرث عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ في ستة المصلي: "إِذَا لَمْ يَجِدْ عَصَمًا يَنْصِبُهَا بَيْنَ يَدِيهِ فَلِيَخْطُطْ خَطَا". روي عن إسماعيل هكذا، وروي =

وهو يقع في الإسناد غالباً، وقد يقع في المتن.

لكن قل أن يحکم المحدث على الحديث باضطرابٍ بالنسبة إلى اختلافٍ في المتن دون الإسناد. وقد يقع الإبدال عَمَدًا لِمَنْ يُرَادُ اختبارُ حفظه، امتحاناً من فاعلِه، كما وقع للبخاري^(١)، والعقيلي^(٢) وغيرِهما.

وشرطه أن لا يستمر عليه، بل ينتهي بانتهاء الحاجة، فلو وقع الإبدال عَمَدًا، لا لمصلحة، بل للإغرابِ مثلاً، فهو من أقسام الموضوع، ولو وقع غلطاً فهو من المقلوب أو المُعَلَّلِ.

[المصحف والمحرف]

أو إن كانت المُخالفَة بـتَغْيِيرِ حِرْفٍ، أو حروفٍ مع بقاء صورة الخط في السياق فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكيل

= عنه عن أبي عمرو بن حريث عن أبيه، وروي غير ذلك كثير مما يوجب اضطرابه، انظر الاستزادة في علوم الحديث: ٩٤، وتدريب الرواية: ١٧٠-١٧٢، ونكت ابن حجر: ٧٧٢، وما ذكر من دفع الاضطراب عنه غير كاف، والله أعلم.

ومثاله أيضاً حديث كفارة: من أتى امرأته وهي حائض، فهو مضطرب السند والمعنى؛ لكثرة الاختلاف فيه سندًا ومتنا، انظره في كتابنا إعلام الأنام: ١: ٣٢٤.

والاضطراب في المتن قليل جداً، لسعة أوجه الجمع والترجيح بين المتن.

(١) امتحان البخاري أنه لما ورد مدينة بغداد قلباً له مائة حديث وعرضوها عليه، فأعاد كل حديث إلى الصواب فأذعنوا له. انظر التفصيل في "تاريخ بغداد": ٢٠، وطبقات الشافعية: ٢: ٢١٨ وغيرِهما.

(٢) هو محمد بن عمرو بن موسى، الحافظ المتقن الكبير، محدث الحرمين، توفي ٤٣٢هـ، من كتبه: الضعفاء (ط).

وقصة امتحانه - كما ذكر مسلمة بن قاسم - أنه كان يقول لمن يتلقى عنه: أقرأ من كتابك، ولا يخرج أصله، فتكلمنا في ذلك، وقلنا: إما أن يكون من أحفظ الناس أو من أكذب الناس، فاتفقنا على أن نكتب له أحاديث من روایته، ونزيد فيها وننقص، فأتينا له لامتحانه، فقرأها عليه، فلما أتيت بالزيادة والنقص فطن لذلك، فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم، فأصلحها من حفظه، فانصرفنا من عنده وقد طابت نفوسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس.

فالمحرف^(١).

ومعرفة هذا النوع مهمة، وقد صنف فيه العسكري^(٢)، والدارقطني وغيرهما، وأكثر ما يقع في المتون، وقد يقع في الأسماء التي في الأسانيد، ولا يجوز تعمد تغيير صورة المتن مطلقاً، ولا الاختصار منه بالنص، ولا إبدال اللفظ المراد فيه، إلا لعالم بمدلولات الألفاظ، وبما يحيل المعاني، على الصحيح في المسألتين.

[اختصار الحديث]

أما اختصار الحديث فالأكثرون على جوازه بشرط أن يكون الذي يختصره عالماً، لأن العالم لا ينقص من الحديث إلا ما لا تعلق له بما يقصيه منه، بحيث لا تختلف الدلالة، ولا يختل البيان، حتى يكون المذكور والممنوع بمنزلة خبرين، أو يدل ما ذكره على ما حذفه، بخلاف الجاهل؛ فإنه قد ينقص ما له تعلق كترك الاستثناء.

[الرواية بالمعنى]

وأما الرواية بالمعنى، فالخلاف فيها شهير، والأكثر على الجواز أيضاً، ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة للعجم بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى، فجوازه باللغة العربية أولى. وقيل: إنما تجوز في المفردات دون المركبات. وقيل: إنما يجوز لمن

(١) المصحف: هو ما غير فيه النقط. والحرف: ما غير فيه الشكل مع بقاء الحروف. ويطلق المصحف والتصحيف على ما يشمل الأمرين فتنبه.

(٢) هو الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ولد ٢٩٣هـ، راوية علامة محدث، من أئمة الأدب واللغة، توفي ٣٨٢هـ، وله تصانيف كثيرة حسنة في اللغة والأدب والأمثال، وكتابه المذكور مطبوع، لكنه كثير التصحيف والتحريف.

يَسْتَحْضِرُ الْفَظْوَ؛ لِيَتَمَكَّنَ مِنَ التَّصْرِيفِ فِيهِ. وَقِيلَ: إِنَّمَا يَجُوزُ لِمَنْ كَانَ يَحْفَظُ الْحَدِيثَ، فَنَسِيَ لِفَظَهُ وَبَقَى مَعْنَاهُ مُرْتَسِمًا فِي ذِهْنِهِ، فَلَهُ أَنْ يَرْوِيَهُ بِالْمَعْنَى لِمَصْلَحَةِ تَحْصِيلِ الْحُكْمِ مِنْهُ، بِخَلَافِ مَنْ كَانَ مُسْتَحْضِرًا لِلفَظِّهِ.

وَجَمِيعُ مَا تَقْدَمَ يَتَعَلَّقُ بِالْجَوَازِ وَعَدَمِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْأُولَى إِبْرَادُ الْحَدِيثِ بِالْفَاظِهِ، دُونَ التَّصْرِيفِ فِيهِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: يَنْبَغِي سَدُّ بَابِ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى؛ لِغَلَّا يَتَسَلَّطَ مَنْ لَا يُحْسِنُ مِمَّا يَظْنُ أَنَّهُ يُحْسِنُ، كَمَا وَقَعَ لِكَثِيرٍ مِنَ الرُّوَاةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

[غريب الحديث]

إِنْ خَفَى الْمَعْنَى بِأَنْ كَانَ الْفَظْوُ مُسْتَعْمِلًا بِقِلَّةِ احْتِيَاجٍ إِلَى الْكِتَابِ الْمُصَنَّفَةِ فِي شِرْحِ الْغَرِيبِ^(٢)، كِتَابُ أَبِي عَبْدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ^(٣)، وَهُوَ غَيْرُ مُرْتَبٍ، وَقَدْ رَتَّبَهُ الشَّيْخُ مُوفَّقُ الدِّينِ بْنُ قُدَّامَةَ^(٤) عَلَى الْحُرُوفِ، وَأَجْمَعُ مِنْهُ كِتَابُ أَبِي عَبْدِ الْهَرَوِيِّ^(٥)،

(١) قد استقر القول على منع الرواية بالمعنى؛ لأن الأحاديث قد دونت في الدواوين، فزالت الحاجة للرخصة بالرواية على المعنى. انظر التنبيه على ذلك في علوم الحديث: ١٩١، وشرح الألفية: ٢٠، واختصار علوم الحديث: ١٤٣ وغيرها.

(٢) أي غريب الحديث: وهو ما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة. وينبغي الحذر من الخلط بينه وبين الحديث الغريب؛ فإن الحديث الغريب هو الذي تفرد به راويه، وقد سبق ص ٥٦.

(٣) القاسم بن سلام البغدادي، أبو عبيد، ولد ١٥٧هـ، وكان عالماً بالحديث عارفاً بالفقه والمذاهب، رأساً في اللغة، إماماً في القراءات، توفي ٢٢٤هـ. عبكرة له: الأموال (ط) فضائل القرآن (ط). كتابه "غريب الحديث" مهم جداً، قال فيه: "هو كان خلاصة عمري".

(٤) عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي، موفق الدين، ولد ٥٤١هـ، وبرع في علوم زمانه، وصار المرجع في الفقه الحنفي، توفي ٦٢٠هـ. له مؤلفات كثيرة ومتعددة في الفقه، أشهرها: المعني (ط)، والمقعن (ط) وروضۃ الناظر في أصول الفقه (ط).

(٥) أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبيد الهروي، نسبته إلى هرآة من مدن حراسان، إمام لغوي بارع وأديب، توفي ٤٠١هـ. من كتبه "كتاب الغريبين" أي غريب القرآن وغريب الحديث، وهو أول من جمع بينهما. وقد انتشر في الآفاق. (ط).

وقد اعتنى به الحافظ أبو موسى المديني^(١)، فنقَّب عليه واستدركَ، وللزَّمَخْشَرِي^(٢) كتابٌ اسمهُ "الفائق" حَسَنُ التَّرْتِيبِ، ثمَّ جَمَعَ الجَمِيعَ ابْنَ الْأَثِيرِ^(٣)، في "النَّهَايَةِ" وكتابهُ أَسْهَلُ الْكُتُبِ تناوِلاً مع إعْوَازٍ قَلِيلٍ فِيهِ.

وإِنْ كَانَ الْفَظُّ مُسْتَعْمَلًا بِكَثْرَةٍ، لَكِنْ فِي مَدْلُولِهِ دِقَّةٌ، احْتِاجَ إِلَى الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَخْبَارِ وَبِيَانِ الْمُشَكَّلِ مِنْهَا^(٤).

وقد أَكْثَرَ الْأَئمَّةُ مِنَ التَّصَانِيفِ فِي ذَلِكَ كَالْطَّحاوِيُّ وَالْخَطَابِيُّ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ^(٥) وَغَيْرِهِمْ.

[الجهالة]

ثُمَّ الْجَهَالَةُ بِالرَّأْوِيِّ، وَهِيَ السَّبَبُ الثَّامِنُ فِي الطَّعْنِ، وَسَبَبُهَا أَمْرَانٌ:

[من له نعوت متعددة]

(١) محمد بن أبي بكر عمر الأصفهاني، أبو موسى المديني، ولد ١٥٠ هـ، وكان شيخ زمانه إسناداً وحفظاً وإتقاناً شديداً التواضع، توفي ٥٨١ هـ. له تصانيف أربى فيها على المتقدمين، منها: لطائف المعارف، غني بالفوائد الحديثية.

(٢) محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، حار الله، ولد ٤٦٧ هـ، وجاور يمامة، فلقب "حار الله"، عالمة، معتزلي جلد، ومفسر ولغوي أديب، توفي ٥٣٨ هـ. من كتبه: الكشاف (ط)، والفائق في غريب الحديث (ط)، وأساس البلاغة (ط).

(٣) المبارك بن محمد الجزرى، محمد الدين أبو السعادات، الشهير بابن الأثير، ولد ٤٤٤ هـ، محدث كبير ولغوي بارع وأصولي، أصيب بمرض أقعده، وتداوى بدواء نفعه، لكنه أوقف التداوى حتى لا يدخل على رجال الدولة، توفي ٦٠٦ هـ، له: جامع الأصول (ط)، والنهاية في غريب الحديث (ط).

(٤) سبق بعنوان: "مختلف الحديث" ص ٧٢، فراجعه.

(٥) يوسف بن عبد الله أبو عمر ابن عبد البر التمري القرطبي، الإمام حافظ المغرب وفقهه، ولغويه، ولد ٣٦٨ هـ، توفي ٤٦٣ هـ. له تصانيف كثيرة متقدمة، أشهرها: التمهيد شرح الموطأ (ط)، وجامع بيان العلم وفضله (ط)، والاستذكار لمذاهب علماء الأمصار (ط).

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكَثَّرَ نُوْعُهُ مِنْ اسْمٍ، أَوْ كُبْيَةً، أَوْ لَقْبِ، أَوْ صِفَةً، أَوْ حِرْفَةً، أَوْ نَسَبٍ، فَيَشْتَهِرُ بِشَيْءٍ مِنْهَا^(١)، فَيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتَهِرَ بِهِ لِغَرْضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ، فَيَظْنَ أَنَّهُ آخَرُ، فَيَحْصُلُ الْجَهَلُ بِحَالِهِ. وَصَنَفُوا فِيهِ أَيِّ فِي هَذَا النَّوْعِ "الْمُوْضِحُ لِأَوْهَامِ الْجَمْعِ وَالْتَّفْرِيقِ"، أَجَادَ فِيهِ الْخَطِيبُ، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ عَبْدُ الْغَنِيِّ هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْمَصْرِيِّ، وَهُوَ الْأَزْدِيُّ أَيْضًا^(٢)، ثُمَّ الْصُّورِيُّ^(٣). وَمِنْ أَمْثَلِهِ مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ بَشْرِ الْكَلْبِيِّ^(٤)، نَسَبَهُ بَعْضُهُمْ إِلَى جَدِّهِ، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، وَسَمَّاهُ بَعْضُهُمْ حَمَادَ بْنَ السَّائِبِ، وَكَنَاهُ بَعْضُهُمْ أَبَا النَّضْرِ، وَبَعْضُهُمْ أَبَا سَعِيدٍ، وَبَعْضُهُمْ أَبَا هِشَامٍ، فَصَارَ يُظْنَ أَنَّهُ جَمَاعَةٌ، وَهُوَ وَاحِدٌ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ فِيهِ لَا يَعْرِفُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

[الوحدان]

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ يَكُونُ مُقْلَلًا مِنَ الْحَدِيثِ؛ فَلَا يَكُثُرُ الْأَنْعَدُ عَنْهُ، وَقَدْ صَنَفُوا فِيهِ "الْوُحْدَانَ" وَهُوَ مَنْ لَمْ يَرُوْهُ إِلَّا وَاحِدًا لَوْ سُمِّيَّ. فَمِمَّنْ جَمَعَهُ مُسْلِمٌ^(٥) وَالْحَسْنُ بْنُ سَفِيَّانَ^(٦) وَغَيْرِهِمَا.

(١) هذا علم من ذكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة، ومن أسباب تعدد الاسم للراوي أو الكنية أو اللقب: التدليس (تدليس الشيوخ)، أو التستر: يختبئ به بعض الكاذبين.

(٢) عبد الغني بن سعيد بن علي بن سعيد الأزدي المصري، ولد ٣٢٢هـ، محدث مصر وحافظها، نقاده دقيق، توفي ٤٠٩هـ، من كتبه: المؤتلف والمختلف.

(٣) أي ثم بعد الأزدي الصوري، وهو تلميذ الأزدي محمد بن علي بن عبد الله الصوري الحافظ، توفي ٤٤١هـ.

(٤) محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي، عالم بالتفسير والأخبار، متهم بالكذب، وكان غالباً في الرفض، سبئياً، توفي ٤٦١هـ، روى له الترمذى وبين خالفته.

(٥) مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، حافظ إمام حليل فقيه، من خاصة تلاميذ البخاري، توفي ٢٦١هـ، له مؤلفات منها: صحيحه المشهور (ط)، والوحدان (ط).

(٦) الحسن بن سفيان بن عامر أبو العباس الشيباني، النسوبي. الحافظ الكبير اليقطن محدث خراسان في عصره، توفي ٣٠٣هـ، له: المسند الكبير، والأربعين.

[المُبْهَم]

أو لا يسمى الرأوي اختصاراً من الرأوي عنه^(١)، كقوله: أخبرني فلان أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان.

ويُستدل على معرفة اسم المُبْهَم بوروده من طريق آخر مسمى، وصنفوا فيه "المُبْهَمات" ولا يقبل حديث المُبْهَم ما لم يسم، لأن شرط قبول الخبر عدالة رواته، ومن أُبْهِم اسمه لا يُعرف عينه، فكيف عدالته؟

وكذا لا يقبل خبره، ولو أُبْهِم بلفظ التعديل، كأن يقول الرأوي عنه: أخبرني الثقة؛ لأنَّه قد يكون ثقة عنده مجروباً عند غيره، وهذا على الأصح في المسألة، ولهذه النكتة لم يقبل المُرْسَل، ولو أرسله العدل جازماً به لهذا الاحتمال بعينه. وقيل: يقبل تمسكاً بالظاهر؛ إذ الجرُّح على خلاف الأصل، وقيل: إنَّ القائل عالماً أجزأه ذلك في حق من يوافقه في مذهبِه، وهذا ليس من مباحث علوم الحديث^(٢)، والله تعالى الموفق.

(١) وهذا هو المُبْهَم، وهو من أغفل ذكر اسمه في الحديث من الرجال والنساء. وقوله: "صنفوا فيه المُبْهَمات" أي الكتب التي تحمل في اسمها هذا الاسم: "المُبْهَم"، وأحسنها المستفاد من مبهمات المتن والإسناد للحافظ أحمد العراقي. مثال المُبْهَم: حديث لا يعدي شيء شيئاً السابق، رواه الترمذى عن أبي زرعة بن جرير حدثنا صاحب لنا عن ابن مسعود، فذكر الحديث. فقوله: "صاحب لنا" مُبْهَم، وهذا مُبْهَم في السند، والإهمام في السند يخل بقبول الحديث، وقد يقع الإهمام في المتن، كحديث "أن رجلاً قال: يا رسول الله! الحج كل عام؟" هذا الرجل هو الأقرع بن حابس، أخرجه مسلم: ٤: ١٠٢، والترمذى: ٣: ١٧٨ مُبْهَم، وفسره أبو داود: ٢: ١٣٩، والنمسائي: ٥: ١١١، وابن ماجه: ٢: ٩٦٣.

(٢) قال ابن الصلاح (١١٠): فإنَّ القائل لذلك عالماً أجزأ في حق من يوافقه في مذهبِه على ما اختاره بعض المحققين. وهذا هو المعتمد في حق من يقلد أحد الأئمة المتبوعين؛ أنه يعتمد على تصحيحهم وتضعيفهم، لأنَّهم مجتهدون في هذا العلم أيضاً، فاعلم ذلك، واعرف أدلة مذهبك على الاختصار؛ لتكون متبعاً للنبي ﷺ مباشرة.

[محظوظ العين]

فإن سُمِّيَ الرَّاوِي، وَانْفَرَدَ رَاوِيٌّ وَاحِدٌ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ، فَهُوَ مَحْظُوْظُ الْعَيْنِ^(١) كالمتهم، إِلَّا أَنْ يَوْثِقَهُ غَيْرُ مَنْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ عَلَى الْأَصْحَاحِ، وَكَذَا مَنْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ إِذَا كَانَ مَتَهْلِلًا لِذَلِكَ.

[محظوظ الحال: المستور]

أَوْ إِنْ رُوِيَ عَنْهُ اثْنَيْنِ فَصَادِعَانِ، وَلَمْ يُوْثِقْ، فَهُوَ مَحْظُوْظُ الْحَالِ، وَهُوَ الْمَسْتُورُ^(٢) وَقَدْ قَبِيلَ رِوَايَتُهُ جَمَاعَةً بِغَيْرِ قِيْدٍ، وَرَدَّهَا الْجَمِهُورُ، وَالْتَّحْقِيقُ أَنَّ رِوَايَةَ الْمَسْتُورِ وَنَحْوِهِ مَمَّا فِيهِ الْاحْتِمَالُ؛ لَا يُطْلِقُ الْقَوْلُ بِرَدَّهَا وَلَا يَقْبِلُهَا، بَلْ يَقَالُ: هِيَ مَوْقُوفَةٌ إِلَى اسْتِبَانَةِ حَالِهِ، كَمَا جَزَمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ فِيمَنْ جُرِحَ بِجَرْحٍ غَيْرِ مُفَسَّرٍ^(٣).

(١) مَحْظُوْظُ الْعَيْنِ: هُوَ مَنْ عَرَفَ اسْمَهُ لَكِنْ لَمْ يَعْرَفْهُ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ إِلَّا بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ عَنْهُ، وَحُكْمُ حَدِيثِهِ مَرْدُودٌ كالمتهم، فَلَا يَقْبِلُ حَدِيثَهُ كَمَا ثَبَتَ فِي بَعْضِ النَّسْخِ، لَكِنْ يَقْبِلُ حَدِيثَهُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ ذَكْرُهُمَا الْمَصْنُفُ، وَتَرْتَفَعُ جَهَالَةُ الْعَيْنِ بِرِوَايَةِ اثْنَيْنِ عَنْهُ، لَكِنْ لَا يَقْبِلُ حَدِيثَهُ، بَلْ يَصْبَحُ مِنْ مَرْتَبَةِ مَحْظُوْظُ الْحَالِ أَوِ الْمَسْتُورِ.

(٢) وَهُوَ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ اثْنَانِ فَصَادِعَانِ، وَلَمْ يَوْثِقْ وَلَمْ يَجْرِحْ. وَانْخَتَارَ الْمَصْنُفُ فِي حُكْمِ رِوَايَةِ الْمَسْتُورِ أَنَّ فِيهَا الْاحْتِمَالُ: "هِيَ مَوْقُوفَةٌ إِلَى اسْتِبَانَةِ حَالِهِ". قَالَ: "وَقَدْ قَبِيلَ رِوَايَتُهُ جَمَاعَةً بِغَيْرِ قِيْدٍ"، وَنَقْلَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ: ١١٢ عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ. قَالَ: "وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورَةِ فِي غَيْرِ وَاحِدٍ مِنِ الرَّوَاةِ الَّذِي تَقَادَمَ الْعَهْدُ بِهِمْ وَتَعْذَرَتِ الْحِبْرَةُ الْبَاطِنَةُ بِهِمْ".

وَمِنْ قَبْلِ رِوَايَةِ الْإِمَامِ أَبْوَ حَنِيفَةَ، وَهُوَ تَابِعِيُّ مَتَّهِعِنِ، عَاشَ فِي عَصْرِ أَتَابَعِيِّ التَّابِعِيِّينَ، فَقَبْلِ رِوَايَةِهِ مَنْ لَمْ يَظْهُرْ فِيهِ جَرْحٌ؛ لِأَنَّ خَالِبَ الْحَالِ فِي عَصْرِهِ الْعَدَالَةُ، لِلْحَدِيثِ الْمُتَوَاتِرِ: خَيْرُ النَّاسِ قَرِيْبٌ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونُهُمْ، فَمَنْ كَانَ مِنْ هَذِهِ الْطَّبِيقَاتِ يَقْبِلُ، وَغَيْرُهُمْ لَا يَقْبِلُ إِلَّا بِتَوْثِيقٍ، وَتَوْسُعٍ فِي هَذَا ابْنِ حَبَانَ، فَقَبْلِ رِوَايَةِ الْمَحْظُوْظِ إِذَا وَقَعَ فِي الْإِسْنَادِ بَيْنِ ثَقَيْنِ، وَلَمْ يَكُنْ الْحَدِيثُ مُنْكَرًا.

(٣) الْجَرْحُ غَيْرُ الْمُفَسَّرِ وَهُوَ الْجَرْحُ الْمَبْهُومُ أَيْضًا، هُوَ الْجَرْحُ الَّذِي لَمْ يَذْكُرْ سَبِيْبَهُ، وَمَذْهَبُ ابْنِ الصَّلَاحِ أَنَّهُ لَا يَثْبَتُ بِهِ الْجَرْحُ، لَكِنَّهُ يَوْقَعُ رِبِّيَّةً يُوجَبُ مَثَلَّهَا التَّوْقِفُ، وَجَرِيَّةً عَلَى ذَلِكَ طَائِفَةً مِنَ الْمُحْقِقِينَ، وَرَأَيَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِالْجَرْحِ غَيْرِ الْمُفَسَّرِ، وَالْفَرِيقَيْنَ مُتَفَقَّانِ عَلَى عَدَمِ الْاحْتِجَاجِ بِخَيْرِهِ، لَكِنَّهُ عِنْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبَتْ تَعْدِيلَهُ، وَعِنْدَ مُخَالَفِيهِ؛ لِكُونِهِ ثَابِتَ الْجَرْحِ، فَتَبَيَّنَهُ وَلَا تَغْلِطُ كَمَا غَلَطَ مِنْ طَنَّ أَنَّهُ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الصَّلَاحِ تَعْتَلُ فَائِدَةُ الْجَرْحِ الْمُحْمَلِ.

[البدعة ورواية المبتدع]

ثُمَّ الْبِدْعَةُ: وَهِيَ السَّبَبُ التَّاسِعُ مِنْ أَسْبَابِ الطَّعْنِ فِي الرَّاوِي، وَهِيَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِمَكْفَرٍ كَأَنْ يَعْتَقِدُ
مَا يَسْتَلزمُ الْكُفَرَ^(١) أَوْ بِمُفْسَدٍ
فَالْأُولُّ: لَا يَقْبَلُ صَاحِبَهَا الْجَمْهُورُ، وَقِيلَ: يُقْبَلُ مُطْلَقاً، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ حِلَّ الْكَذِبِ لِنُصْرَةِ
مَقَالَيْهِ قُبْلَهُ، وَالْتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا يُرِدُ كُلُّ مُكَفَّرٍ بِبِدْعَةٍ؛ لَأَنَّ كُلَّ طَائِفَةً تَدَعُّ أَنَّ مُخَالِفَيْهَا مُبَدِّعَةٌ، وَقَدْ
تُبَلِّغُ فَتَكْفُرُ مُخَالِفَهَا، فَلَوْ أَحِدَّ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَاسْتَلْزَمَ تَكْفِيرُ جَمِيعِ الْطَّوَافِ، فَالْمُعْتَمِدُ أَنَّ
الَّذِي تُرَدُّ رَوْاِيَتُهُ مَنْ أَنْكَرَ أَمْرًا مُتَوَاتِرًا مِنَ الشَّرِيعَ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالْمُضْرُورَةِ، وَكَذَا مَنْ
اعْتَقَدَ عَكْسَهُ، فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ وَأَنْضَمَ إِلَيْ ذَلِكَ ضَبْطُهُ لِمَا يَرَوِيهِ، مَعَ وَرَعِيهِ وَتَقْوَاهُ، فَلَا
مَانِعٌ مِنْ قَبْوَلِهِ^(٢).

وَالثَّانِي: وَهُوَ مَنْ لَا تَقْتَضِي بِدْعَتُهُ التَّكْفِيرُ أَصْلًا، وَقَدْ احْتَلَفَ أَيْضًا فِي قَبْوَلِهِ وَرَدَّهِ، فَقِيلَ: يُرِدُ مُطْلَقاً،
وَهُوَ بَعِيدٌ، وَأَكْثُرُ مَا عُلِّلَ بِهِ أَنَّ فِي الرَّوَايَةِ عَنْهُ تَرْوِيَحًا لِأَمْرِهِ وَتَنْوِيهًـا بِذَكْرِهِ، وَعَلَى هَذَا فَيَنْبُغِي أَنْ لَا
يُرَوَى عَنْ مُبَدِّعٍ شَيْءٌ يُشَارُ كَهُ فِيهِ غَيْرُ مُبَدِّعٍ، وَقِيلَ: يُقْبَلُ مُطْلَقاً^(٣)، إِلَّا إِنْ اعْتَقَدَ حِلَّ الْكَذِبِ،

(١) مُثُلُّ اعْتِقَادٍ حَلُولُ اللَّهِ تَعَالَى فِي شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ أَوْ اعْتِقَادُ الْجَسْمِيَّةِ، فَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى تَكْفِيرِ الْمُخْسِمَةِ، أَوْ اعْتِقَادُ أَنَّ الْقُرْآنَ زِيدٌ فِيهِ أَوْ نَقْصٌ مِنْهُ عِيَادًا بِاللَّهِ تَعَالَى.

(٢) أَيْ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَكُونَ دَاعِيَةً لِبِدْعَتِهِ، وَأَنْ لَا يَكُونَ المَرْوِيُّ مُوافِقًا لِبِدْعَتِهِ، كَمَا سِيَّأَتِي فِي الْقَسْمِ الثَّانِي، وَفِيهِ خَلْفٌ.

(٣) أَيْ سَوَاءَ كَانَ دَاعِيَةً إِلَى بِدْعَتِهِ أَوْ غَيْرَ دَاعِيَةً، بِشَرْطٍ أَلَا يَسْتَحْلِمُ الْكَذِبُ لِتَأْيِيدِ مَذْهَبِهِ، وَعَلَى هَذَا كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالْفَقِهِ، لَكِنْ مَذْهَبُ الْجَمْهُورِ أَحْوَطُ، وَإِنْ كَانَ لِأَئِمَّةِ الْحَدِيثِ نَظِرَةٌ خَاصَّةٌ فِي بَعْضِ الْمُبَدِّعَةِ، فَفَقِيلُوا رَوَاِيَتَهُمْ وَلَوْ كَانُوا دَعَاءً، وَذَلِكَ لِلْخَيْرَةِ الْخَاصَّةِ بِهَذَا الشَّخْصِ، مُثَلُّ الْخَوَارِجِ، فَقَدْ كَانُوا فِي غَايَةِ الصَّدَقِ، وَقَدْمَاءُ الْمُحَدِّثِينَ عَاصِرُوا الرِّوَاةَ وَخَبِرُوا أَحْوَالَهُمْ، وَبِذَلِكَ يَخْرُجُ رَوَايَةُ الشَّيْخِيْنَ لِبَعْضِ الدَّعَاءِ.

كما تقدم، وقيل: يُقبلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى بِدْعَتِهِ؛ لِأَنَّ تَزِينَ بِدْعَتِهِ قَدْ يَحْمِلُهُ عَلَى تَحْرِيفِ الْرَوَايَاتِ وَتَسْوِيَتِهَا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُهُ، وَهَذَا فِي الْأَصَحِّ

وأَغْرَبَ ابْنُ حِبَّانَ، فَادَّعَى الْاِتْفَاقَ عَلَى قَبُولِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ^(١) نَعَمْ الْأَكْثَرُ عَلَى قَبُولِ غَيْرِ الدَّاعِيَةِ، إِلَّا أَنْ يَرَوِي مَا يُقَوِّي بِدْعَتَهُ فَيُرِدُ عَلَى الْمَذَهَبِ الْمُخْتَارِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْحَافِظُ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجُوزَجَانِيَّ^(٢) شِيخُ أَبِي دَاوَدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِهِ "مَعْرِفَةُ الرِّجَالِ"، فَقَالَ فِي وَصْفِ الرُّوَاةِ: وَمِنْهُمْ زَانُّ عَنِ الْحَقِّ أَيُّ عَنِ السُّنْنَةِ صَادِقُ اللَّهِجَةِ؛ فَلَيْسَ فِيهِ حِيلَةٌ إِلَّا أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَا يَكُونُ مُنْكَرًا، إِذَا لَمْ يُقَوِّي بِهِ بِدْعَتَهِ اتَّهَى.

وَمَا قَالَهُ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّ الْعُلَةَ الَّتِي لَهَا رُدَّ حَدِيثُ الدَّاعِيَةِ وَارْدَدَهُ فِيمَا إِذَا كَانَ ظَاهِرُ الْمَرْوِيِّ يَوْافِقُ مَذَهَبَ الْمُبْتَدِعِ وَلَوْلَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[سوء الحفظ]

ثُمَّ سوءُ الْحِفْظِ: وَهُوَ السَّبُبُ الْعَاشِرُ مِنْ أَسْبَابِ الطَّعْنِ، وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ لَمْ يَرْجِحْ جَانِبَ إِصَابَتِهِ عَلَى جَانِبِ خَطْلَتِهِ، وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ

[الشاذ على رأي]

إِنْ كَانَ لَازِمًا لِلرَّاوِي فِي جَمِيعِ حَالَاتِهِ فَهُوَ الشَّاذُ عَلَى رَأِيِّ بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ^(٣).

(١) أي دون تفريق بين أن يكون ظاهر المروي موافقاً بدعنته أو لا.

(٢) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزياني، من الحفاظ المصنفين، وهو منحرف عن علي عليه السلام، توفي ٢٥٩هـ، كتبه تدل على وفاة علمه، له: "الجرح والتعديل" و"الضعفاء" ط، ولكنها يتحامل على الكوفيين.

(٣) كأنهم أرادوا بالشاذ المنفرد بصفة، شرح الشرح: ٥٣٥، ونقول: هذا اصطلاح غريب في الشاذ، وانظر ما سبق ص: ٥٩، ٧١ و ٧٢.

[المختلط]

أو إن كان سوء الحفظ طارئاً على الرّاوي إما لـكثرة، أو لـذهب بصره، أو لـاحتراق كتبه أو عدمها،
بأنّ كان يعتمدُها، فرجع إلى حفظهِ فسأله، فهذا هو المختلط^(١)
والحكمُ فيه أنَّ ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميَّز قُيلُ، وإذا لم يتميَّز تُوْقَفَ فيه، وكذا من اشتبَهَ
الأمرُ فيه، وإنما يُعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه^(٢).

[الحسن لغيره]

ومتى تُوْبَعَ السيءُ الحفظ بـمُعتبرٍ^(٣)، كأنَّ يكون فوقه أو مثله لا دونَه، وكذا المختلط الذي

(١) الاختلاط: فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال، والمراد من قوله: "المختلط" من طرأ عليه هذا الفساد بعد أن كان صحيحاً ضابطاً.

(٢) فمن عرف عنه أنه أخذ عن المختلط قبل اختلاطه، قبل حديثه عنه، وإن عرف أنه أخذ عنه بعد اختلاطه لم يقبل، وكذا إن وقع الشك هل أخذ عنه قبل اختلاطه أو بعده، لم يقبل.

مثال المختلط: عبد الرزاق بن همام الصنعاني الإمام صاحب المصنف، قال أَحْمَدُ: مَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَمَا عَمِيَ فَلَيُسِّرْ بِشَيْءٍ، وَمَا كَانَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ. وَمَا لَيْسَ فِي كِتَابِهِ فَإِنَّهُ كَانَ يَلْقَنُ فِي تَلْقَنِهِ. والضابط مَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الاختلاط أَنْ يَكُونَ سَمَاعَهُ قَبْلَ الْمَائِتَيْنِ، فَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ قَبْلَ الاختلاط الْأَئْمَةَ: أَحْمَدُ بْنُ حِنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهْوَيْهِ وَعَلَيْهِ بْنَ الْمَدِينِيِّ وَوَكِيعٍ، وَجِيَّهُ بْنَ مَعْنَى، وَمَنْ سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِبْرَاهِيمَ بْنَ مَنْصُورَ الرَّمَادِيِّ، وَإِسْحَاقَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الدَّبْرِيِّ.

هذا وقد تتكبَّ عن جادة الصواب بعض من نصب نفسه للحديث إذ ضعف حديث عبد الرزاق الذي في مصنفه (٤: ٢٦٢ و ٢٦١) في صلاة التراويح بأن عبد الرزاق قد اختلط، ليسْمَ له دعوه عدم مشروعية أدائه عشرين ركعة، فقد عرفت أن كتبه صحيحة، وأن التخلط أضر بما سمع منه مما كان يحدث به من حفظه، لكن الرجل ضحى بهذا الجامع العظيم من حِوامِ الحديث النبوي في سبيل فكرته التي يصر عليها.

(٣) أي بورود الحديث من طريق راوٍ معتبر، أي مرتبته يعتبر به في الجرح والتعديل، وهذا يشمل من قيل فيه: "صَدُوقٌ" إذا لم يثبت ضبطه فما دونه من مراتب التعديل، والمرتبتين الأولى والثانية من مراتب الجرح، مثل: فيه لين، ضعيف. فإذا ورد حديثه من طريق آخر مثله أو أقوى منه صار حسناً، وهو الحسن لغيره، وانظر فيما سبق تعريفه للترمذى ص: ٦٧.

لم يتميز، والمستور والإسناد المرسل، وكذا المدلّس إذا لم يُعرف المخدوف منه، صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع؛ لأن كلّ واحدٍ منهم احتمال أن تكون روايته صواباً، أو غير صوابٍ على حد سواء فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدِهم، رُجحَ أحدُ الجانبيْن من الاحتمالين المذكورين، ودلَّ ذلك على أنَّ الحديث محفوظٌ فارتفقَ مِن درجة التوقف إلى درجة القبول، ومع ارتفاعه إلى درجة القبول فهو منحظٌ عن رُتبة الحسن لذاته، وربما توقف بعضُهم عن إطلاقِ اسمِ الحسن عليه.

وقد انقضى ما يتعلّق بالمتن من حيث القبول والردّ.

[الإسناد والسنن]

ثم الإسناد: وهو الطريق الموصلة إلى المتن.

[المتن]

والمتن: هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام.

[المرفوع تصريحاً أو حكماً وصيغه]

وهو إما أن ينتهي إلى النبي ﷺ، ويقتضي لفظه إما تصريحاً أو حكماً أنَّ المنقول بذلك الإسناد من قوله ﷺ أو من فعله، أو من تقريره.

مثال المَرْفُوعِ مِن القول تصريحاً أن يقولَ الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ يقولُ كذا، أو حدثنا رسول الله ﷺ بـكذا، أو يقولُ هو أو غيره: قالَ رسول الله ﷺ كذا، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال كذا، ونحو ذلك.

ومثال المَرْفُوعِ مِن الفعل تصريحاً أن يقولَ الصحابي: رأيتُ رسول الله ﷺ فـ فعل كذا، أو يقولُ هو أو غيره: كان رسول الله ﷺ يـ فعل كذا.

ومثال المَرْفُوعِ مِنَ التَّقْرِيرِ تَصْرِيحاً أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ: فَعَلْتُ بِحُضُورِ النَّبِيِّ كَذَا، أَوْ يَقُولُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ: فَعَلَ فَلَانَ بِحُضُورِ النَّبِيِّ كَذَا، وَلَا يَذْكُرُ إِنْكَارَهُ لِذَلِكَ.

ومثال المَرْفُوعِ مِنَ القُولِ حَكْمًا لَا تَصْرِيحاً أَنْ يَقُولَ الصَّحَابِيُّ - الَّذِي لَمْ يَأْخُذْ عَنِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ^(١) - مَا لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ^(٢)، وَلَا لَهُ تَعْلُقٌ بِبَيَانِ لِغَةٍ أَوْ شَرِحٍ غَرِيبٍ، كَالْإِخْبَارِ عَنِ الْأَمْوَالِ الْمَاضِيَّةِ مِنْ بَدْءِ الْخَلْقِ، وَأَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ، أَوِ الْأَتِيَّةِ كَالْمَلَاحِمِ وَالْفِتْنَةِ^(٣) وَأَحْوَالِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَكَذَا إِلَّا إِخْبَارٍ عَمَّا يَحْصُلُ بِفِعْلِهِ ثَوَابٌ مَخْصُوصٌ أَوْ عَقَابٌ مَخْصُوصٌ.

وَإِنَّمَا كَانَ لَهُ حُكْمُ المَرْفُوعِ؛ لِأَنَّ إِخْبَارَهُ بِذَلِكَ يَقْتَضِي مُخْبِرَالهُ، وَمَا لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ يَقْتَضِي مَوْقِفًا^(٤) لِلْقَائِلِ بِهِ، وَلَا مُوْقِفًا لِلصَّحَابَةِ إِلَّا النَّبِيِّ كَذَا، أَوْ بَعْضُ مَنْ يُخْبِرُ عَنِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ، فَلَهُذَا وَقَعَ الْاحْتِرَازُ عَنِ الْقَسْمِ الثَّانِي^(٥).

فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَهُ حُكْمُ مَا لَوْقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ كَذَا، فَهُوَ مَرْفُوعٌ سَوَاءً كَانَ مَمَّا سَمِعَهُ مِنْهُ أَوْ عَنْهُ بِوَاسْطَةِ.

ومثال المَرْفُوعِ مِنَ الْفِعْلِ حَكْمًا أَنْ يَفْعُلُ^(٦) مَا لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ، فَيُنَزَّلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ عَنِ النَّبِيِّ كَذَا، كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي صَلَاةِ عَلِيٍّ فِي الْكُسُوفِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ

(١) الإِسْرَائِيلِيَّاتِ: هِيَ الْلُّوْنُ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ مِنَ الْقُوَّافَةِ وَالْأَخْبَارِ.

(٢) قَوْلُهُ: "مَا لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ" مَفْعُولُ لَقَوْلِهِ: "مَا يَقُولُ الصَّحَابِيُّ" وَمَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرَضٌ. وَالَّذِي لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ فَسَرَهُ الْمَصْنَفُ بِقَوْلِهِ: "كَالْإِخْبَارِ عَنِ الْأَمْوَالِ الْمَاضِيَّةِ..." فَكُلُّ مَا ذُكِرَهُ لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ.

(٣) الْمَلَاحِمُ: الْحَرْوَبُ الْمَاهِلَةُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ. وَالْفِتْنَةُ: الشَّدَائِدُ الَّتِي تَنْزَلُ بِالنَّاسِ، وَتَخْتَبِرُ دِينَهُمْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أَيْضًا.

(٤) أَيْ لِأَنَّ إِخْبَارَ الرَّاوِيِّ عَنِ الْأَمْوَالِ الْمَذَكُورَةِ يَقْتَضِي مُخْبِرًا أَيِّ عَنِ اللَّهِ، وَمَوْقِفًا أَيِّ مَعْلَمًا وَهُوَ النَّبِيُّ كَذَا، فَيَكُونُ هَذَا الْمَوْقِفُ حَكْمُ الْمَرْفُوعِ.

(٥) أَيْ شَرْطَنَا أَلَا يَكُونُ أَخْذُ عَنِ الإِسْرَائِيلِيَّاتِ، فَلَمْ يَقُلْ إِلَّا الْأَخْذُ عَنِ النَّبِيِّ كَذَا.

(٦) قَوْلُهُ: "أَنْ يَفْعُلُ" أَيِّ الصَّحَابِيِّ، وَفِي النَّسْخِ الْأُخْرَى: "أَنْ يَفْعُلُ الصَّحَابِيُّ". وَهُوَ وَاضِحٌ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ.

أكثر من رُكوعٍ^(١).

ومثال المَرْفُوعِ مِن التَّقْرِيرِ حُكْمًا أَنْ يُخْبِرَ الصَّحَابَيْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ كَذَا^(٢)، فَإِنَّهُ يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ مِنْ جَهَةِ أَنَّ الظَّاهِرَ اطْلَاعُهُ عَلَى ذَلِكَ؛ لِتَوَفَّرُ دَوَاعِيهِمْ عَلَى سُؤَالِهِ عَنْ أَمْوَارِ دِينِهِمْ، وَلَأَنَّ ذَلِكَ الزَّمَانُ زَمَانُ نَزْوَلِ الْوَحْيِ، فَلَا يَقُولُ مِنَ الصَّحَابَةِ فِعْلٌ شَيْءٌ وَيَسْتَمِرُونَ عَلَيْهِ إِلَّا وَهُوَ غَيْرُ مَمْنُوعِ الْفَعْلِ.

وقد استدل جابر وأبو سعيد رضي الله عنهما على جواز العَزْلِ، بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ وَالْقُرْآنُ يَنْزَلُ^(٣)، ولو كانَ مَمَّا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَى عَنِ الْقُرْآنِ.

وَيَلْتَحَقُّ بِقُولِهِ "حُكْمًا" مَا وَرَدَ بِصِيغَةِ الْكَنَاءِ فِي مَوْضِعِ الْصَّيْغِ الْصَّرِيقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ صلوات الله عليه، كَقُولِ التَّابِعِيِّ عَنِ الصَّحَابَيِّ يَرْفَعُ الْحَدِيثَ، أَوْ يَرْوِيهِ، أَوْ يَنْمِيهِ، أَوْ رَوَايَةً، أَوْ يَلْتُغُ بِهِ، أَوْ رَوَاهُ^(٤)، وَقَدْ يَقْتَصِرُونَ عَلَى الْقُولُ مَعَ حَذْفِ الْقَائِلِ^(٥)، وَيُرِيدُونَ بِهِ النَّبِيَّ صلوات الله عليه، كَقُولِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: "تُقَاتِلُونَ قَوْمًا ..."^(٦)، الْحَدِيثُ، وَفِي كَلَامِ الْخَطِيبِ أَنَّهُ اصْطِلَاحٌ خَاصٌّ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ.

(١) أَشَارَ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ: ٣: ٣٤، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدٌ: ١: ٤٣، فَذَكَرَ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ تَفْصِيلًا أَرْبِعَ رُكُوعَاتٍ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ إِلَيْهِ "ثُمَّ حَدَّثُهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلوات الله عليه كَذَلِكَ فَعَلَّ" وَرَجَالَهُ ثَقَاتٌ، بِمُعْنَى الرَّوَايَةِ: ٢: ٢٠٧.

(٢) وَكَذَا قُولُ الصَّحَابَيِّ "كَانُوا يَقُولُونَ كَذَا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه".

(٣) وَلَفْظُهُ: "كَنَا نَعْزَلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزَلُ" ، الْبَخَارِيُّ: ٧: ٣٣ وَمُسْلِمٌ: ٤: ١٦٩، كَلَامُهُمَا عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنهما

(٤) الْمَرَادُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ كُلُّهَا نَسْبَةُ الْحَدِيثِ إِلَيْهِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، وَالْوُصُولُ بِهِ إِلَيْهِ، "يَنْمِيهِ" أَيْ يَنْقُلُهُ عَنْهُ، وَ"يَلْتُغُ بِهِ" أَيْ إِلَى النَّبِيِّ صلوات الله عليه وَهَكُذا.

وَمِنْ أَمْثَالِهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه رَوَايَةً: "تُقَاتِلُونَ قَوْمًا صَغَارَ الْأَعْيُنِ ... " هَكُذا عَنْ أَبِي دَاؤِدَ: ٤: ١١٢. وَعِنْ مُسْلِمٍ: ٨: ١٨٤: "يَلْتُغُ بِهِ ... "، وَرَوَايَةُ الْبَخَارِيِّ بِالرَّفْعِ الْصَّرِيقِ: ٤: ٤٣، وَالْتَّرْمِذِيُّ: ٤: ٤٩٨.

(٥) وَهُوَ أَنْ يَقُولُ الرَّاوِي عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَيِّ: قَالَ، وَلَا يَذْكُرُ الْقَائِلَ أَيِّ النَّبِيِّ صلوات الله عليه.

(٦) سَبَقَ تَخْرِيجَهُ، وَهَذِهِ رَوَايَةُ أُخْرَى لَهُ.

ومن الصَّيْغِ المحتملَةِ قولُ الصَّحَابِيِّ: مِنَ السُّنَّةِ كَذَا، فَالْأَكْثَرُ أَنَّ ذَلِكَ مَرْفُوعٌ، وَنَقْلُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْاِتْفَاقِ، قَالَ: وَإِذَا قَالَهَا غَيْرُ الصَّحَابِيِّ فَكَذَلِكَ مَا لَمْ يُضِفْهَا إِلَى صَاحِبِهَا، كُسْنَةُ الْعُمَرَيْنِ، وَفِي نَقْلِ الْاِتْفَاقِ نَظَرٌ، فَعَنِ الشَّافِعِيِّ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ، وَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَرْفُوعٍ أَبُو بَكْرُ الصَّيْرِيفِيُّ^(١) مِنَ الشَّافِعِيَّةِ، وَأَبُو بَكْرِ الرَّازِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَابْنِ حَزْمٍ^(٢) مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، وَاحْتَجُوا بِأَنَّ السُّنَّةَ تَرَدَّدَ بَيْنَ النَّبِيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

وَأَجِيبُوا بِأَنَّ احْتِمَالَ إِرَادَةِ غَيْرِ النَّبِيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} بَعِيدٌ، وَقَدْ رُوِيَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ فِي قَصْصِهِ مَعَ الْحَجَّاجِ حِينَ قَالَ لَهُ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَهَجُّرْ بِالصَّلَاةِ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَقُلْتُ لِسَالِمِ: أَفَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}? فَقَالَ: وَهُلْ يَعْنُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سُنْتَهُ!^(٣)، فَنَقَلَ سَالِمٌ - وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ^(٤) مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَحَدُ الْحَفَاظِ مِنَ التَّابِعِينَ - عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ إِذَا أَطْلَقُوا السُّنَّةَ لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ إِلَّا سُنْتَ النَّبِيِّ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}.

(١) محمد بن عبد الله الصيرفي أبو بكر، الفقيه الشافعى، أحد المتكلمين المشهورين بالنظر في زمانه، توفي ٥٣٠هـ، له شرح رسالة الشافعى وغيره في الأصول والفروع.

(٢) علي بن أحمد سعيد الشهير بابن حزم، الحدث الحافظ، ولد بقرطبة ٣٨٤هـ، ونشأ في بيت رئاسة ونعمة، كان أديباً في صباحه، ثم تلقى الموطأً ومذهب مالك، ثم تحول شافعياً، ثم تحول ظاهرياً، وتعصب للظاهر وتطرف فيه حتى وصل إلى نتائج مستغربة في الفقه، مما نفر الناس عنه، كما أنه لشدة اعتداده بحافظته كان يقع في الوهم الشنيع، توفي ٤٥٦هـ. خلد المذهب الظاهري بتأليفه فيه، منها: المخل (ط)، والإحکام في أصول الأحكام (ط)، وله: الفصل في الملل والأهواء والنحل (ط)، وغيرها.

(٣) الحديث في الرواح إلى عرفة للوقوف في الحج، ومعنى "هجر" سر في نصف النهار وارتفاع الحرارة. أخرجه البخاري (الجمع بين الصلاتين بعرفة): ٢: ١٦٢.

(٤) وهم خارجة بن زيد، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة، وسعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وسلامان بن يسار.

وأما قول بعضهم: إنْ كَانَ مَرْفُوْعًا فَلَمْ لَا يَقُولُوْنَ فِيهِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجُوَاهِهُ أَنَّهُمْ تَرَكُوْنَ الْجَزْمَ بِذَلِكَ تُورُّعًا وَاحْتِيَاطًا، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ أَبِي قِلَابَةَ^(١) عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "مِنَ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجُ الْبَكَرَ عَلَى الشَّيْبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا". أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحِ^(٢).

قال أبو قلابة: لو شئتْ لقلتُ: إِنَّ أَنْسًا رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَيْ لَوْ قَلْتُ لَمْ أَكَذِّبْ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ: "مِنَ السُّنَّةِ" هَذَا مَعْنَاهُ، لَكِنْ إِيمَادُهُ بِالصَّيْغَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الصَّحَابَةُ أَوْلَى.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الصَّحَابَيِّ: أَمْرَنَا بِكَذَا، أَوْ نُهِيَّنَا عَنْ كَذَا، فَالْخَلَافُ فِيْهِ كَالْخَلَافِ فِي الَّذِي قَبْلَهُ^(٣)؛ لَأَنَّ مُطْلَقَ ذَلِكَ يَنْصَرِفُ بِظَاهِرِهِ إِلَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ وَالنَّهِيُّ، وَهُوَ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ طَائِفَةٌ تَمَسَّكُوْنَ بِالْحَتَمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ غَيْرُهُ، كَأَمْرِ الْقُرْآنِ أَوِ الْإِجْمَاعِ أَوْ بَعْضِ الْخَلْفَاءِ أَوِ الْإِسْتِبْنَاطِ؟ وَأَجَبُوْنَا بِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْأَوَّلُ، وَمَا عَدَاهُ مُحْتَمَلٌ، لَكِنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ مَرْجُوحٌ، وَأَيْضًا فَمَنْ كَانَ فِي طَاعَةِ رَئِيسٍ إِذَا قَالَ: أَمْرَتُ، لَا يُفْهَمُ عَنْهُ أَنَّ أَمْرَهُ إِلَّا رَئِيسُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَعْلَمَ مَا لَيْسَ بِأَمْرِ أَمْرًا، فَلَا اخْتِصَاصٌ لَهُ بِهَذِهِ الْمَسَأَةِ، بَلْ هُوَ مَذَكُورٌ فِي مَا لَوْ صَرَّحَ، فَقَالَ: أَمْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَذَا، وَهُوَ الْحَتَمَالُ ضَعِيفٌ؛ لَأَنَّ الصَّحَابَيِّ عَدْلٌ عَارِفٌ بِاللِّسَانِ، فَلَا يُطْلِقُ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ التَّحْقِيقِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: كَمَا نَفَعَ كَذَا، فَلِهُ حُكْمُ الْرَفْعِ أَيْضًا كَمَا تَقْدِمُ^(٤).

(١) أبو قلابة - بكسر القاف وتحقيق اللام - : عبد الله بن زيد الجرمي، البصري، ثقة فاضل، كثير الإرسال، هرب من تولي منصب القضاء، توفي ٤١٠ هـ. حديثه في السنة.

(٢) البخاري في النكاح، إذا تزوج الشيب على البكر: ٧: ٣٤، ومسلم: ٤: ١٧٣.

(٣) أي قوله: "من السنة كذا".

(٤) أي في ص ١٠٧ في قوله: "كانوا يفعلون كذا في زمان النبي ص...، ومثلها "كانوا يقولون...،" و"كما نفعل" أو "كما نقول"، والحاصل: أن هذه الصيغة عبارتين:

ومن ذلك أن يَحْكُمُ الصَّحَابِيُّ عَلَى فَعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ بِأَنَّهُ طَاعَةُ اللَّهِ أَوْ رَسُولِهِ أَوْ مُعْصِيَّةُ، كَقَوْلِ عَمَّارٍ "مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُُ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ"^(١)، فَهَذَا حُكْمُهُ الرُّفْعُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذَلِكَ مَمَّا تَلَقَاهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ.

[الموقوف]

أَوْ يَنْتَهِي غَايَةُ الْإِسْنَادِ إِلَى الصَّحَابِيِّ^(٢) كَذَلِكَ، أَيْ مِثْلُ مَا تَقْدَمَ فِي كَوْنِ الْلَّفْظِ يَقْتَضِي التَّصْرِيفَ بِأَنَّ الْمَنْقُولَ هُوَ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، أَوْ مِنْ فِعْلِهِ، أَوْ مِنْ تَقْرِيرِهِ، وَلَا يَحِيِّفُ فِيهِ جَمِيعُ مَا تَقْدَمَ، بَلْ مَعْظُمُهُ، وَالشَّبَهِيَّةُ لَا تُشْتَرِطُ فِيهِ الْمُسَاوَاهُ مِنْ كُلِّ جَهَةٍ.

[الصحابي]

وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْمُخْتَصَرُ شَامِلًا لِجَمِيعِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، اسْتَطَرْدَتْ مِنْهُ إِلَى تَعْرِيفِ الصَّحَابِيِّ مِنْ هُوَ فَقِلْتُ: وَهُوَ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَلَوْ تَخَلَّتْ رِدَّةُ فِي الْأَصْحَاحِ وَالْمَرَادُ بِاللَّقَاءِ مَا هُوَ أَعْمَمُ مِنْ الْمُحَالَسَةِ وَالْمُمَاشَةِ، وَوَصُولِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكَالِمْهُ، وَيَدْخُلُ فِيهِ رَؤْيَةُ أَحَدِهِمَا الْآخَرِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَمْ بِغَيْرِهِ.

وَالْتَّعْبِيرُ بِاللَّقِيِّ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمُ الصَّحَابِيِّ مَنْ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ ابْنَ أُمٍّ مَكْتُومٍ^(٣)

= ١- أَنْ تَضَافِفَ إِلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ، وَقَدْ تَقْدَمَ أَنْ حَكَمَهَا الرُّفْعُ.

٢- أَنْ لَا تَضَافِفَ إِلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ، وَهِيَ الْمَقْصُودُ هُنَا. وَهَذَا حَكَمُهَا الرُّفْعُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَعِنْدَ ابْنِ الصَّالِحِ هِيَ مَوْقُوفَةٌ. وَالْأَكْثَرُ عَلَى الْأُولِيَّ.

(١) رواه البخاري معلقاً في الصوم: ٣: ٢٦-٢٧، ووصله الترمذى: ٣: ٧ وصححه، وأبو داود: ١: ٣٠٠، بنحوه، والنسائي: ٤: ١٢٦، وابن ماجه: ١: ٥٢٧ رقم ١٦٤٥.

(٢) ويسمى الموقوف، وهو ما نسب إلى الصحابي.

(٣) عبد الله بن قيس بن زائدة، وقيل: عمرو بن قيس بن زائدة، أسلم قديماً، وكان يوم الناس بالصلوة عند سفر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ، شهد القدسية وقتل بها شهيداً، وقيل: رجع إلى المدينة فمات بها.

ونحوه من العُمَيَّان، وَهُمْ صَحَّابَةَ بِلَا تَرْدِدٍ، وَاللُّقِيُّ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ كَالجِنْسِ. وَقَوْلِي: "مُؤْمِنًا بِهِ" كَالْفَصْلِ يُخْرُجُ مَنْ حَصَّلَ لِهِ الْلَّقَاءُ الْمُذْكُورُ، لَكِنْ فِي حَالٍ كُوْنِهِ كَافِرًا. وَقَوْلِي: "بِهِ، فَصْلٌ ثَانٌ يُخْرُجُ مَنْ لَقِيَهُ مُؤْمِنًا، لَكِنْ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ. لَكِنْ هَلْ يُخْرُجُ مَنْ لَقِيَهُ مُؤْمِنًا بِأَنَّهُ سَيَعْثُرُ وَلَمْ يُدْرِكِ الْبَعْثَةَ؟ فِيهِ نَظَرٌ^(١)". وَقَوْلِي: "وَمَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَصْلٌ ثَالِثٌ يُخْرُجُ مَنْ ارْتَدَّ بَعْدَ أَنْ لَقِيَهُ مُؤْمِنًا، وَمَاتَ عَلَى الرِّدَدَةِ، كَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ وَابْنِ خَطَّلٍ. وَقَوْلِي: "وَلَوْ تَخَلَّتِ رِدَّةً" ، أَيْ بَيْنَ لَقِيَهِ لَهُ مُؤْمِنًا بِهِ، وَبَيْنَ مَوْتِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ اسْمَ الصَّحْبَةِ بَاقٍ لَهُ، سَوَاءً رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي حَيَاةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْ بَعْدُهُ، سَوَاءً لَقِيَهُ ثَانِيًّا أَمْ لَا".

وَقَوْلِي: "فِي الْأَصْحَّ" إِشَارَةٌ إِلَى الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَبِدْلٌ عَلَى رُجْحَانِ الْأُولَى قَصْدُ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مَمْنُونَ ارْتَدَّ، وَأُتْرَى بِهِ إِلَى أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ أَسِيرًا، فَعَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ فَقِيلَ مِنْهُ، وَزَوْجُهِ أُخْتُهُ، وَلَمْ يَتَخَلَّفْ أَحَدٌ عَنْ ذِكْرِهِ فِي الصَّحَّابَةِ، وَلَا عَنْ تَحْرِيْجِ أَحَادِيْشِهِ فِي الْمَسَانِيدِ وَغَيْرِهَا^(٢)".

تَنْبِيهَانِ:

لَا خَفَاءَ بِرِجْحَانِ رَتِيَّةٍ مَنْ لَازَمَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَاتَلَ مَعَهُ أَوْ قُتِلَ تَحْتَ رَأْيِهِ عَلَى مَنْ لَمْ يَلْازِمْهُ، أَوْ لَمْ يَحْضُرْ مَعَهُ مَشْهَدًا، وَعَلَى مَنْ كَلَمَهُ يَسِيرًا، أَوْ مَا شَاهَدَ قَلِيلًا، أَوْ رَأَهُ عَلَى بُعْدٍ، أَوْ فِي حَالِ الطَّفُولِيَّةِ^(٣)، وَإِنْ

(١) هذا ليس صحابياً، لأنَّه لا ينطبق عليه تعريف الصحابي.

(٢) هذا عند الشافعية، وعند الحنفية والمالكية تسقط صحبته إلا إذا عاد إلى الإسلام ورأى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثانية بعد إسلامه. والمسألة فرع على الخلاف هل تحبط العمل بمجرد حصولها أو تحبطه إذا استمر صاحبها عليها إلى الموت؟ الحنفية والمالكية على أنها تحبط العمل بمجرد حصولها - عيادة بالله تعالى - ، وقد يقال في الأشعث: إن تحرير حديثه لكونه متصل السندي، ولو لم يعتبر صحابياً اصطلاحاً.

(٣) بشرط أن يكون مميزاً.

كان شرفُ الصحابة حاصلاً للجميع. ومنْ ليسَ لَهُ مِنْهُمْ سَمَاعٌ مِنْهُ فَحَدِيثُهُ مَرْسَلٌ مِنْ حِثَّ الرِّوَايَةِ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ مَعْدُودُونَ فِي الصَّحَابَةِ؛ لِمَا نَالُوهُ مِنْ شَرْفِ الرُّؤْيَا.

ثَانِيهِمَا: يُعْرَفُ كَوْنُهُ صَحَابِيًّا بِالْتَّوَاتِرِ، أَوِ الْاسْتَفاضَةِ، أَوِ الشُّهُرَةِ، أَوِ يَأْخُبَارِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، أَوِ بَعْضِ ثَقَاتِ التَّابِعِينَ، أَوِ يَأْخُبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ صَحَابِيٌّ، إِذَا كَانَتْ دُعَاؤُهُ ذَلِكَ تَدْخُلٌ تَحْتَ الْإِمْكَانِ^(١). وَقَدْ اسْتَشْكُلَ هَذَا الْأَخِيرُ جَمَاعَةً مِنْ حِثَّ إِنَّ دُعَاؤَهُ ذَلِكَ نَظِيرُ دَعْوَى مَنْ قَالَ: أَنَا عَدْلٌ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَأْمِيلٍ.

[التابعى]

أَوْ تَنْتَهِي غَایَةُ الْإِسْنَادِ إِلَى التَّابِعِيِّ^(٢)، وَهُوَ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابِيَّ كَذَلِكَ. وَهَذَا مَتَعْلَقٌ بِالْلُّقِيِّ وَمَا ذُكِرَ مَعَهُ إِلَّا قِدْرُ الْإِيمَانِ بِهِ، فَذَلِكَ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٣)، وَهَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ، خَلَافًا لِمَنْ اشْتَرَطَ فِي التَّابِعِيِّ طُولَ الْمَلَازِمَةِ، أَوْ صَحَّةَ السَّمَاعِ أَوْ التَّمِيزِ.

[المُخَضَّرَمُونَ]

وَبَقِيَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ طَبَقَةً أُخْرَى، اخْتَلَفَ فِي إِلْحَاقِهِمْ بِأَيِّ الْقِسْمَيْنِ، وَهُمُ الْمُخَضَّرَمُونَ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ، وَلَمْ يَرَوَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَعَدَّهُمْ أَبْنَاءُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الصَّحَابَةِ، وَادَّعَى عِيَاضُ وَغَيْرُهُ أَنَّ أَبْنَاءَ عَبْدِ الْبَرِّ يَقُولُ: إِنَّهُمْ صَحَابَةٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ أَفَصَحُ فِي خُطْبَةِ كَتَابِهِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْرَدَهُمْ لِيَكُونَ كَتَابُهُ جَامِعًا مَسْتَوِعًا لِأَهْلِ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمْ مَعْدُودُونَ فِي كِبَارِ

(١) أي المدة الممكنة لوجود الصحابة، وهي مائة عام من بعد السنة العاشرة للهجرة، كما ثبت ذلك في الأحاديث.

(٢) ويسمى الحديث المقطوع، وهو ما نسب إلى التابعى.

(٣) أي يشترط في التابعى الشروط التي سبقت في الصحابي، لكن لا يشترط كونه مسلماً عند لقائه للصحابي. بل يكفي إسلامه بعد ذلك، أما الصحابي فيشترط أن يكون مسلماً عند لقائه للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

التابعين، سواءً عُرِفَ أنَّ الواحدَ مِنْهُمْ كَانَ مُسْلِمًا فِي زَمْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَالنَّجَاشِيُّ أَمْ لَا، لَكِنْ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلَّيْلَةِ الْإِسْرَاءِ كُشِّفَ لَهُ عَنِ الْجَمِيعِ مَنْ فِي الْأَرْضِ فَرَآهُمْ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِهِ فِي حَيَاتِهِ إِذْ ذَاكَ وَإِنْ لَمْ يُلْاقِهِ فِي الصَّحَابَةِ؛ لِحُصُولِ الرُّؤْيَا فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

[تلخيص المرفوع والموقوف والمقطوع]

فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ مَمَّا تَقْدَمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْأَقْسَامِ الْثَّلَاثَةِ - وَهُوَ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ غَايَةُ الْإِسْنَادِ - وَهُوَ الْمَرْفُوعُ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الْأَنْتَهَاءُ بِإِسْنَادٍ مَتَّصِلٍ أَمْ لَا. وَالثَّانِي: الْمَوْقُوفُ، وَهُوَ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ الصَّحَابَيُّ. وَالثَّالِثُ: الْمَقْطُوعُ، وَهُوَ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ التَّابِعِيُّ^(٢). وَمَنْ دُونَ التَّابِعِيِّ مِنْ أَتَابِعِ التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ فِيهِ أَيُّ فِي التَّسْمِيَّةِ مِثْلُهُ أَيِّ مُثْلُ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ التَّابِعِيُّ فِي تَسْمِيَّةِ جَمِيعِ ذَلِكَ مَقْطُوعًا، وَإِنْ شَتَّتَ قَلْتَ: مَوْقُوفٌ عَلَى فَلَانَ.

[الفرقُ بَيْنَ الْمَقْطُوعِ وَالْمَنْقُطَعِ]

فَحَصَّلَتِ التَّفْرِقَةُ فِي الْاِصْطِلَاحِ بَيْنَ الْمَقْطُوعِ وَالْمَنْقُطَعِ، فَالْمُنْقُطَعُ مِنْ مَبَاحِثِ الْإِسْنَادِ كَمَا تَقْدَمَ، وَالْمَقْطُوعُ مِنْ مَبَاحِثِ الْمَتَّنِ كَمَا تَرَى، وَقَدْ أَطْلَقَ بَعْضُهُمْ هَذَا فِي مَوْضِعِ هَذَا، وَبِالْعَكْسِ؛ تَحُوَّزُ أَعْنَاقُ الْأَصْطِلَاحِ. وَيُقَالُ لِلْأَخْيَرِينَ أَيِّ الْمَوْقُوفِ وَالْمَقْطُوعِ: الْأَثْرُ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي نُسْخَةِ أُخْرَى "مِنْ جَانِبِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" وَهِيَ أُلْيَقُ. قَالَ نُورُ الدِّينِ: لَكِنْ يَقِنِي الإِشْكَالُ عَلَى عَدِ الْمُخْضَرِ مِنْ صَحَابَةِ قَائِمًا؛ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَلْقَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَالَ إِسْلَامِهِمْ وَلَا رَأَوْهُ.

(٢) أَقْسَامُ الْحَدِيثِ مِنْ حِيثِ قَائِلِهِ ثَلَاثَةٌ فِيمَا ذُكِرَ الْمَصْنُفُ هِيَ: الْمَرْفُوعُ: مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ نَسْبَةُ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الْمَوْقُوفُ: مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. الْمَقْطُوعُ: مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ التَّابِعِيُّ، أَوْ مِنْ بَعْدِهِ.

[الْحَدِيثُ الْقَدِيسِيُّ]

يَقِنِي رَابِعُهُ الْحَدِيثُ الْقَدِيسِيُّ: وَهُوَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَسْنَدَهُ إِلَيْهِ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَشَارَ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: "سَوَاءَ كَانَ بِإِسْنَادٍ مَتَّصِلٍ أَمْ لَا" إِلَيْهِ لَا يَشْتَرِطُ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ اِتِّصَالُ السَّنَدِ وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الشُّرُوطِ، بَلْ يَشْتَرِطُ نَسْبَتِهِ إِلَى الْقَائِلِ فَقْطًا، ثُمَّ يَحْكُمُ عَلَيْهِ قَبُولاً أَوْ رَدَا بِحَسْبِ حَالِهِ سَنَدًا وَمَتَّنًا.

[المسند]

والمسند في قول أهل الحديث: هذا حديث مسنّد، هو مرفوع صحابي بسنّد ظاهره الاتصال
فقولي: "مرفوع" كالجنس.

وقولي: "صحابي" كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي؛ فإنّه مرسل، أو من دونه؛ فإنّه معرض، أو
معلّق. وقولي: "ظاهر الاتصال"^(١) يخرج به ما ظاهره الانقطاع، ويدخل ما فيه الاحتمال، وما
يوجّد فيه حقيقة الاتصال من باب الأولى، ويفهم من التقييد بالظهور أن الانقطاع الخفي، كعنانة
المدلّس والمعاصر الذي لم يثبت لقائه، لا يخرج الحديث عن كونه مسنّداً، لإبطاق الأئمّة الذين
خرّجوا المسانيد^(٢) على ذلك.

وهذا التّعرّيف موافق لقول الحاكم: المسند: ما رواه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه، وكذا
شيخه عن شيخه متصلًا إلى صحابي إلى رسول الله ﷺ.

وأمّا الخطيب فقال: المسند المتّصل. فعلى هذا الموقف إذا جاء بسنّد متصل يسمى عنده مسنّداً،
لكنّ قال: إنّ ذلك قد يأتي، لكن بقلة. وأبعد ابن عبد البر حيث قال: المسند المرفوع، ولم يتعرض
للإسناد؛ فإنّه يصدق على المرسل والمعرض والمنقطع إذا كان المتن مرفوعاً، ولا فائق به^(٣).

(١) التّحقيق في المسند أنه ما اتصل سنته مرفوعاً، انظر تحقيقنا في "منهج النقد": ٣٤٩-٣٥٠.

(٢) في أصلنا "الأسانيد"، ولعله سهو قلم من الناشر.

(٣) هذا اصطلاح خاص لبعض المحدثين، وجدناه مستعملاً على قلة عند بعض المتقدمين كالنسائي، وعند
المحدثين المغاربة كابن عبد البر، والحافظ عبد الحق، فتبّه لهذا وأمثاله مما يكون مصطلحاً لبعض الأئمّة أو مستعملاً
على قلة.

[العالٰي]

فإن قلَّ عدَدُهُ أَيُّ عدُدُ رجَالِ السُّنَدِ، فَإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكِ الْعَدْدِ الْقَلِيلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سُنَدٍ آخَرَ، يَرِدُّ بِهِ ذَلِكُ الْحَدِيثُ بِعَيْنِهِ بِعَدِّ كَثِيرٍ، أَوْ يَنْتَهِيَ إِلَى إِمَامٍ مِّنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ ذِي صَفَةٍ عَلَيْهِ كَالْحَفْظِ، وَالْفَقِهِ وَالْضَّبْطِ وَالتَّصْنِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكِ مِنَ الصَّفَاتِ الْمُقْتَضِيَّةِ لِلتَّرْجِيحِ، كَشْبَعَةَ وَمَالِكَ وَالثُّورِيِّ^(١) وَالشَّافِعِيِّ وَالبَّخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَنَحْوِهِمْ.

[العلو المطلق]

فَالْأَوَّلُ: - وَهُوَ مَا يَنْتَهِيَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْعُلُوُّ الْمُطْلَقُ^(٢)، فَإِنْ أَنْفَقَ أَنْ يَكُونَ سُنَدُهُ صَحِيحًا كَانَ الْغَاِيَةُ الْقُصُوْيُّ، وَإِلَّا فَصُورَةُ الْعُلُوُّ فِيهِ مُوْجَدَةٌ، مَا لَمْ يَكُنْ مُوْضِعًا، فَهُوَ كَالْعَدْمِ.

[العلو النسي]

وَالثَّانِي: الْعُلُوُّ النَّسِيُّ، وَهُوَ مَا يَقِيلُ الْعَدْدَ فِيهِ إِلَى ذَلِكِ الْإِمَامِ، وَلَوْ كَانَ الْعَدْدُ مِنْ ذَلِكِ الْإِمَامِ إِلَى مُنْتَهِيَّهُ كَثِيرًا، وَقَدْ عَظَمْتُ رَغْبَةَ الْمُتَأْخِرِينَ فِيهِ، حَتَّى غَلَبَ ذَلِكُ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهُمْ، بِحِيثُ أَهْمَلُوا الْأَشْتِغَالَ بِمَا هُوَ أَهْمَمُ مِنْهُ.

وَإِنَّمَا كَانَ الْعُلُوُّ مَرْغُوبًا فِيهِ؛ لِكُونِهِ أَقْرَبَ إِلَى الصَّحَةِ وَقَلَّتِ الْخَطَا، لَأَنَّهُ مَا مِنْ رَأِيٍّ مِنْ رَجَالِ الْإِسْنَادِ إِلَّا وَالْخَطَا جَائِزٌ عَلَيْهِ، فَكُلَّمَا كَثُرَتِ الْوَسَائِطُ، وَطَالَ السُّنَدُ، كَثُرَتِ مَظَانُ التَّحْوِيزِ، وَكَلَّمَا قَلَّتْ قَلَّتْ.

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، الكوفي، ولد ٩٧ هـ، وهو إمام في الفقه والحديث والزهد والورع، توفي ١٦١ هـ. روى له ستة.

(٢) العلو: صفة لنوع من الأسانيد المتصلة. والإسناد العالى: هو الذي قل عدد الوسائط فيه مع الاتصال. والعلو قسمان: العلو المطلق: وهو قلة الوسائط إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. والعلو النسي: وسيأتي تعريفه وبحثه في كلام المصنف.

فإنْ كانَ فِي النَّزُولِ مَرَّةً لِيُسْتَ في الْعُلُوِّ، كَأَنْ تَكُونَ رَجَالَهُ أُوْثَى مِنْهُ، أَوْ أَفْقَهَ، أَوْ الاتِّصَالُ فِيهِ أَظْهَرَهُ، فَلَا تَرَدَّدْ أَنَّ النَّزُولَ حِينَئِذٍ أَوْلَى، وَأَمَّا مَنْ رَجَحَ النَّزُولَ مُطْلَقاً وَاحْتَاجَ بِأَنَّ كَثْرَةَ الْبَحْثِ تَقْتَضِي الْمَشْقَةَ، فَيُعْظُمُ الْأَجْرُ، فَذَلِكَ تَرْجِيحٌ بِأَمْرٍ أَجْنَبِيٍّ عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْتَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ^(١)

[الموافقة]

وَفِيهِ أَيْ الْعُلُوُّ النَّسْبِيُّ الْمُوَافَقَةُ: وَهِيَ الْوُصُولُ إِلَى شِيَخٍ أَحَدِ الْمُصَنَّفِينَ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ، أَيِّ الْطَّرِيقِ الَّتِي تَصُلُ إِلَى ذَلِكَ الْمُصَنَّفِ الْمُعَيَّنِ.

مَثَلُهُ: رَوْيُ الْبُخَارِيِّ، عَنْ قُتْبَيَةَ^(٢)، عَنْ مَالِكٍ حَدِيثًا، فَلَوْ رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِهِ كَانَ يَبْيَنَا وَبَيْنَ قُتْبَيَةَ ثَمَانِيَّةً، وَلَوْ رَوَيْنَا ذَلِكَ الْحَدِيثَ بَعْدَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْعَبَّاسِ السَّرَّاجِ^(٣)، عَنْ قُتْبَيَةَ، مَثَلًاً لَكَانَ يَبْيَنَا وَبَيْنَ قُتْبَيَةَ فِيهِ سَبْعَةَ، فَقَدْ حَصَلَ لَنَا الْمُوَافَقَةُ مَعَ الْبُخَارِيِّ فِي شِيَخِهِ بَعْدَهُ مَعَ عُلُوِّ الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ.

[البدل]

وَفِيهِ أَيْ الْعُلُوُّ النَّسْبِيُّ الْبَدْلُ: وَهُوَ الْوُصُولُ إِلَى شِيَخٍ شِيَخُهُ كَذَلِكَ، كَأَنْ يَقَعَ لَنَا ذَلِكَ الْإِسْنَادُ بَعْدَهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى إِلَى الْقَعْنَبِيِّ عَنْ مَالِكٍ، فَيَكُونُ الْقَعْنَبِيُّ بَدَلًا فِيهِ مِنْ قُتْبَيَةَ، وَأَكْثَرُ مَا يَعْتَبِرُونَ الْمُوَافَقَةَ وَالْبَدْلَ إِذَا قَارَنَا الْعُلُوِّ، وَإِلَّا فَاسْمُ الْمُوَافَقَةِ وَالْبَدْلِ وَاقِعٌ بِدُونِهِ.

[المساواة]

(١) أَيْ فَلَا قِيمَةَ لَهُ، وَنَقُولُ: إِنَّ الْعَرْفَ الْعَلْمِيَّ دَرَجَ عَلَى أَنَّهُ كُلُّمَا أُمْكِنَ الرَّجُوعُ إِلَى مَرْجِعٍ أَقْدَمَ كَانَ أَوْلَى وَأَقْوَى، فَالْمُخْدِثُونَ هُمُ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْعَرْفِ.

(٢) قُتْبَيَةُ بْنُ سَعِيدٍ ثَقَةٌ ثَبَتَ، تَوْفَى ٤٢٠هـ. رَوَى لَهُ الستَّة.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّرَّاجِ، شِيَخُ خَرَاسَانَ، ثَقَةٌ حَفَظَ وَلَدَ ٢١٦هـ، تَوْفَى ٣١٣هـ، رَوَى عَنْهُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمَ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِيْنَ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ فِي عَدَادِ طَلَبَةِ الْبُخَارِيِّ، اَنْظُرْ صَ ١٢٠.

وفيه أي العلو النسبي المساواة: وهي استواء عدد الإسناد من الرأوي إلى آخره أي الإسناد مع إسناد أحد المصنفين، كأن يروي النسائي، مثلاً حديثاً يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحد عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعئينه، بإسناد آخر إلى النبي ﷺ يقع بيننا وبين النبي ﷺ أحد عشر نفساً، فتساوي النسائي من حيث العدد، مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص.

[المصافحة]

وفيه أي العلو النسبي أيضاً المصافحة: وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف على الوجه المشروح أولاً، وسميت مصافحة؛ لأن العادة حررت في الغالب بالمخالفحة بين من تلاقيا، ونحن في هذه الصورة كأننا لقينا النسائي، فكأننا صافحناه.

[النزول والنازل]

ويعاين العلو بأقسامه المذكورة النزول^(١)، فيكون كل قسم من أقسام العلو يقابلة قسم من أقسام النزول، بخلافاً لمن زعم أن العلو قد يقع غير تابع لنزول.

[رواية القرآن]

فإن تشارك الرأوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية، مثل السنن واللقم والأخذ عن المشايخ، فهو النوع الذي يقال له: رواية القرآن؛ لأن حينئذ يكون رواياً عن قرينه.

[المدح]

وإن روى كل منهماً أي القريين عن الآخر

(١) النزول: كثرة عدد الرواية، والنازل: هو الحديث الذي كثر عدد الرواية في سنته ضد العالى.

فهو المُدَبِّج^(١)، وهو أَخْصُّ مِنَ الْأَوَّلِ، فَكُلُّ مُدَبِّجٍ أَقْرَانُ، وَلَيْسَ كُلُّ أَقْرَانٍ مُدَبِّجاً، وَقَدْ صَنَفَ الدَّارِقَطْنِيُّ فِي ذَلِكَ، وَصَنَفَ أَبُو الشِّيْخِ الْأَصْبَهَانِيُّ^(٢) فِي الَّذِي قَبْلَهُ، وَإِذَا رَوَى الشِّيْخُ عَنْ تَلَمِيْذِهِ صَدَقَ أَنَّ كَلَّا مِنْهُمَا يَرْوِيُ عَنِ الْآخِرِ، فَهُلْ يُسَمِّي مُدَبِّجاً؟ فِيهِ بَحْثٌ، وَالظَّاهِرُ لَا، لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصْغَارِ، وَالْتَّدَبِيجُ مَأْخُوذٌ مِنْ دِيَاجَتَيِ الْوَجْهِ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُسْتَوِيًّا مِنِ الْجَانِبَيْنِ، فَلَا يَجِدُ فِيهِ هَذَا.

[رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصْغَارِ]

وَإِنْ رَوَى الرَّاوِي عَمَّنْ هُوَ دُونَهُ فِي السِّنِّ، أَوْ فِي الْلُّقْيِّ، أَوْ فِي الْمِقْدَارِ، فَهَذَا النَّوْعُ هُوَ رِوَايَةُ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصْغَارِ^(٣)

[الآباءُ عَنِ الْأَبْنَاءِ]

وَمِنْهُ أَيُّ مِنْ جُمْلَةِ هَذَا النَّوْعِ - وَهُوَ أَخْصُّ مِنْ مُطْلِقِهِ - رِوَايَةُ الْآبَاءِ عَنِ الْأَبْنَاءِ، وَالصَّحَابَةِ عَنِ التَّابِعِينَ، وَالشِّيْخِ عَنْ تَلَمِيْذِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَفِي عَكْسِهِ كَثُرَةٌ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْجَادَةُ الْمُسْلُوكَةُ الْعَالِبَةُ.

(١) الأقران: الرِّوَايَةُ الْمُتَقَارِبُونَ فِي السِّنِّ وَالْإِسْنَادِ، وَأَكْتَفِي بِعَضِهِمْ بِالْتَّقَارِبِ فِي الْإِسْنَادِ، وَهُوَ الْإِشْرَاطُ فِي الْأَخْذِ عَنِ الْمَشَايِخِ.

ورِوَايَةُ الْقَرِينِ عَنِ الْقَرِينِ قَسْمَانِ: الْأَوَّلُ: الْمُدَبِّجُ، وَهُوَ أَنْ يَرْوِي كُلُّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخِرِ، الْثَّانِي: غَيْرُ الْمُدَبِّجِ، وَهُوَ أَنْ يَرْوِي أَحَدُ الْقَرِينَيْنِ عَنِ الْآخِرِ، وَلَا يَرْوِي الْآخِرُ عَنْهُ، وَفَائِدَةُ هَذَا النَّوْعِ الصِّيَانَةُ عَنِ الْحَطَأِ.

(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ حَيَّانِ الْأَنْصَارِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ، الْمُفَسِّرُ وَالْمُحَدِّثُ الْحَافِظُ، وَكَانَ مَعْ سُعَةِ عِلْمِهِ صَالِحًا خَيْرًا قَاتِلًا اللَّهَ، وَيُكْثَرُ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْغَرَائِبِ، تَوْفِيَ ٣٦٩هـ، لَهُ الْعَظَمَةُ، وَطَبَقَاتُ الْمُحَدِّثِينَ بِأَصْبَهَانِ وَغَيْرِهَا.

(٣) رِوَايَةُ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصْغَارِ: أَنْ يَرْوِي الْكَبِيرُ الْقَدْرَ أَوِ السِّنِّ أَوِ الْكَبِيرَ فِيهِمَا عَمَّنْ دُونَهُ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْمُحَدِّثِينَ وَفَائِدَتِهِ أَنْ لَا يَتَوَهَّمُ اِنْقَلَابُ السِّنِّ، مَثَلُ رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ عَنْ تَلَمِيْذِهِ التَّرْمِذِيِّ.

وفائدَةُ معرفةِ ذلك التمييزُ بينَ مراتِبِهِمْ، وتنزيلُ النَّاسِ مِنَازِلَهُمْ.

وقد صَنَفَ الخطيبُ في روايةِ الآباءِ عنِ الْأَبْنَاءِ تصنِيفاً، وأفردَ جُزْءاً لطيفاً في روايةِ الصَّحَابَةِ عنِ التَّابِعِينَ، وَمِنْهُ مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَجَمَعَ الْحَافِظُ صَلَاحُ الدِّينِ الْعَلَائِيُّ^(١) مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ مُجْلِدًا كَبِيرًا في معرفةِ مَنْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَسَّمَهُ أَقْسَاماً، فَمِنْهُ مَا يَعُودُ الْضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: "عَنْ جَدِّهِ" عَلَى الرَّاوِي، وَمِنْهُ مَا يَعُودُ الْضَّمِيرُ فِي هِيَ عَلَى أَبِيهِ، وَبَيْنَ ذَلِكَ وَحْقَقَهُ، وَخَرَّجَ فِي كُلِّ تَرْجِمَةٍ^(٢) حَدِيثاً مِنْ مَرْوِيَّهِ، وَقَدْ لَخَصَّتْ كِتَابَهُ الْمَذْكُورُ وَزِدْتُ عَلَيْهِ تَرَاجِمَ كَثِيرَةً جِدَّاً، وَأَكْثُرُ مَا وَقَعَ فِيهِ مَا تَسْلِسِلُتْ فِيهِ الرِّوَايَةُ عَنِ الْآباءِ بِأَرْبَعَةِ عَشَرَ آبَاءً.

[السابق واللاحق]

وَإِنْ اشْتَرَكَ أَثْنَانٌ عَنْ شَيْخٍ، وَتَقْدَمُ مَوْتُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، فُهُوَ السَّابِقُ وَاللَّاحِقُ^(٣)، وَأَكْثُرُ مَا وَقَفَنَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ مَا بَيْنَ الرَّاوِيَيْنِ فِيهِ فِي الْوَفَاءِ مائةٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَافِظَ السَّلْفِيَّ^(٤) سَمِعَ مِنْهُ أَبُو عَلِيٍّ الْبَرَدَانِيَّ^(٥) - أَحَدُ مَشَايِخِهِ - حَدِيثاً، وَرَوَاهُ عَنْهُ، وَمَاتَ عَلَى رَأْسِ الْخَمْسِ مائةً،

(١) خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي صلاح الدين أبو سعيد، ولد في دمشق ٦٩٤هـ، وكان حافظاً ثبتاً ثقته، عارفاً بأسماء الرجال والعلل والمتون، فقيها متكلماً أدبياً. توفي ٧٦١هـ. من كتبه: جامع التحصل لآحكام المراسيل (ط)، والوشي المعلم في ذكر من روى عن أبيه عن جده عن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أي سلسلة سند.

(٢) السابق واللاحق: هو أن يشترك في الرواية عن الراوي راويان بين وفاتهما زمان بعيد.

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد سلفه، الأصفهاني، أبو طاهر السلفي، ولد نحو ٤٧٢هـ، إمام حافظ فقيه معمر، شاع حديثه وكلامه مع القبول، توفي ٥٧٦هـ. وقد جاوز المائة، وله مؤلفات كثيرة.

(٥) أحمد بن محمد بن أحمد أبو علي البرداني، ولد ٤٦٢هـ، ببردان قرب بغداد، وكان أحد المبرزين في الحديث، فقيها حنانياً، توفي ٤٩٨هـ.

ثمَّ كانَ آخِرَ أَصْحَابِ السَّلْفِيِّ بِالسَّمَاعِ سِبْطُهُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَكْيٍّ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةُ خَمْسِينَ وَسَتْ مَائَةً.

وَمِنْ قَدِيمِ ذَلِكَ أَنَّ الْبَخَارِيَّ حَدَّثَ عَنْ تَلَمِيذِهِ أَبِي الْعَبَّاسِ السَّرَّاجِ أَشْيَاءَ فِي التَّارِيخِ وَغَيْرِهِ، وَمَاتَ سَنَةُ سَتٌّ وَخَمْسِينَ وَمَائَتَيْنِ، وَآخِرُ مَنْ حَدَّثَ عَنِ السَّرَّاجِ بِالسَّمَاعِ أَبُو الْحَسِينِ الْخَفَافِ^(١)، وَمَاتَ سَنَةُ ثَلَاثٍ وَتَسْعِينَ وَثَلَاثَ مَائَةً، وَغَالِبُ مَا يَقُولُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنْهُ قَدْ يَتَأَخَّرُ بَعْدَ أَحَدِ الرَّاوِيْنَ عَنْهُ زَمَانًا، حَتَّى يَسْمَعَ مِنْهُ بَعْضُ الْأَحْدَاثِ، وَيَعِيشَ بَعْدَ السَّمَاعِ دَهْرًا طَوِيلًا، فَيَحْصُلُ مِنْ مَحْمُوعِ ذَلِكَ نَحْوُ هَذِهِ الْمَدَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مُتَفَقِّي الاسم = المتفق والمفترق]

وَإِنْ رَوَى الرَّاوِي عَنِ اثْنَيْنِ مُتَفَقِّي الاسمِ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْأَبِ، أَوْ مَعَ اسْمِ الْجَدِّ، أَوْ مَعَ النِّسْبَةِ^(٢)، وَلَمْ يَتَمَيَّزَا بِمَا يَخْصُصُ كُلَّاً مِنْهُمَا، فَإِنَّ كَانَا ثَقْتَيْنِ لَمْ يَضُرُّ.

وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي "الْبَخَارِيَّ" فِي رِوَايَتِهِ عَنْ أَحْمَدَ غَيْرَ مَنْسُوبٍ، عَنْ أَبْنِ وَهْبٍ، فَإِنَّهُ إِمَّا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ أَوْ أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، أَوْ عَنْ مُحَمَّدٍ غَيْرَ مَنْسُوبٍ، عَنْ أَهْلِ الْعَرَاقِ؛ فَإِنَّهُ إِمَّا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَوْ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الدُّهْلِيِّ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَ ذَلِكَ فِي مُقْدِمَةِ شِرْحِ الْبَخَارِيَّ.

[المهمل]

(١) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ النِّيَابُورِيُّ، الْخَفَافُ نَسْبَةُ إِلَيْهِ الْخَفَافُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَصْنَعُ الْخَفَافَ أَوْ يَبْعَهَا، اشْتَهَرَ بِالْزَهْدِ وَالْوَرَعِ، تَوْفَى ١٣٩٣هـ.

(٢) سَمَاهُ الْمَصْنُفُ فِيمَا يَأْتِي ١٢١ "الْمِهْمَلَ"؛ وَيَدْخُلُ فِي هَذَا "الْمِتَفَقُ وَالْمِفْتَرَقَ"؛ وَسِيَّانِي تَفْصِيلُهُ ص ١٢٩، فَقَارَنَهُمَا، وَقَدْ بَيَّنَ الْمَصْنُفُ هُنَا طَرْقَ حَلِّ مَشْكُلَهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَمَيَّزْ أَحَدُ الْمُتَفَقِّينَ عَنِ الْغَيْرِ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرُ ثَقَةٍ، وَجَبَ التَّوْقِفُ عَنِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ.

ومن أراد لذلك ضابطاً كُلّياً يمتاز أحدهما عن الآخر، فباختصاصه أي الشيخ المروي عنه بأحدِهما يتبيّن المُهمَلُ، ومتى لم يتبيّن ذلك أو كان مختصاً بهما معاً، فإشكاله شديد، فيرجع فيه إلى القرائن والظنّ الغالب.

[إنكار الراوي لحديثه]

وإن روى عن شيخ حديثاً وجحد الشيخ مرويّه، فإن كان جزماً، كأن يقول: كذب علىي، أو ما رویت هذا، أو نحو ذلك، فإن وقع منه ذلك رد ذلك الخبر؛ لكيثب واحدٍ منهما لا يبعنه، ولا يكون ذلك قد حاد في واحدٍ منهما؛ للتعارض.

أو كان جحده احتمالاً، كأن يقول: ما ذكر هذا، أو لا أعرفه، قبل ذلك الحديث في الأصل، لأن ذلك يُحمل على نسوان الشيخ، وقيل: لا يُقبل^(١)؛ لأن الفرع تبع للأصل في إثبات الحديث، بحيث إذا ثبت الأصل الحديث ثبت رواية الفرع، وكذلك ينبغي أن يكون فرعاً عليه، وتبعاً له في التحقيق في النفي، وهذا متعقب^(٢)، فإن عدالة الفرع تقتضي صدقه، وعدم علم الأصل لا ينافي، فالمحبّث مقدم على التأفي، وأما قياس ذلك بالشهادة^(٣) ف fasid؛ لأن شهادة الفرع لا تُسمع مع القدرة على شهادة الأصل بخلاف الرواية، فافترقا.

وفيه وأي وفي هذا النوع صنف الدارقطني كتاب من حديث ونسائي، وفيه ما يدل على تقوية المذهب الصحيح؛ لكون كثيراً منهم حدثوا بأحاديث فلما عرّضت عليهم لم يتذكروها، لكنهم

(١) الشافعية وأهل الحديث على الأول، والحنفية على الثاني أي عدم قبول الحديث؛ لأن إنكار الأصل له أوقع عندنا ريبة في حفظ تلميذه عنه.

(٢) متعقب: منتقد.

(٣) أي بالشهادة على الشهادة، إذا أنكر الشاهد الأصلي لم تقبل شهادة الثاني الذي ينقل شهادته عن الأصلي.

لاعتِمادِهم على الرِّوَاةِ عَنْهُمْ، صارُوا يَرْوُونَهَا عَنِ الَّذِينَ رَوَوْهَا عَنْهُمْ عَنْ أَنفُسِهِمْ، كَحَدِيثِ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَرْفُوعًا فِي قِصَّةِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ^(١)، قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّارَوَرْدِيِّ^(٢): حَدَّثَنِي بِهِ رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٣) عَنْ سُهَيْلٍ، فَلَقِيتُ سُهَيْلًا فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ رِبِيعَةَ حَدَّثَنِي عَنْكَ بِكَذَا، فَكَانَ سُهَيْلٌ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ عَنِّي أَنِّي حَدَّثَتُهُ عَنْ أَبِي بِهِ، وَنَظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ^(٤)

[المُسْلِسْل]

وَإِنْ اتَّفَقَ الرِّوَاةُ فِي إِسْنَادِ مِنَ الْأَسَانِيدِ فِي صِيَغِ الْأَدَاءِ، كَسَمِعْتُ فَلَانًا قَالَ: سَمِعْتُ فُلانًا، أَوْ حَدَّثَنَا فُلانٌ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلانٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الصِّيَغِ، أَوْ غَيْرُهَا مِنَ الْحَالَاتِ الْقَوْلِيَّةِ، كَسَمِعْتُ فُلانًا يَقُولُ: أَشَهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ حَدَّثَنِي فُلانٌ ... ، إِلَى آخِرِهِ، أَوْ الْفِعْلَيَّةِ كَقُولِهِ: دَخَلْنَا عَلَى فُلانٍ فَأَطْعَمْنَا تِمْرًا ... إِلَى آخِرِهِ، أَوْ الْقَوْلِيَّةِ وَالْفِعْلَيَّةِ مَعًا كَقُولِهِ: حَدَّثَنِي فُلانٌ وَهُوَ آخِذٌ بِلَحِيَتِهِ قَالَ: آمَنْتُ بِالْقَدْرِ ... ، إِلَى آخِرِهِ^(٥)، ...

(١) حديث أبي هريرة أخرجه الترمذى في الأحكام، باب الشاهد مع الشاهد ٣: ٦٢٧، وأبو داود في الأقضية ٣: ٣٠٩، وابن ماجه في الأحكام ٢: ٧٩٣. ومراجعة عبد العزيز لسهيل رواها أبو داود. وأخرج الحديث مسلم في الأقضية ٥: ١٢٨، وأبو داود ٣: ٣٠٨، عن ابن عباس رضي الله عنهما من غير طريق سهيل.

(٢) أبو محمد المدنى، محدث مكثر، صدوق، إذا حدث من كتبه فشقة، كان يحدث من كتب غيره فيخطىء، توفي ١٨٦هـ أو ١٨٧هـ. روى له الجماعة.

(٣) هو المعروف بربيعة الرأى، واسم أبيه فروخ، لقب ربيعة بذلك لامعانه في الرأى، ثقة فقيه، توفي ١٣٦هـ، روى له الجماعة.

(٤) لكن هذا لا يلغى احتمال خطأ الرأوى ما دام الشيخ لم يتذكر الحديث.

(٥) تمام الحديث: آمنت بالقدر خيره وشره حلوه ومره أخرجه الحاكم تمام التسلسل في "معرفة علوم الحديث": ٣٢-٣١، والأيوبي في "المناهل السلسلة": ٣٥-٣٧.

فهو المسَلَّل^(١)

وهو من صفات الإسناد، وقد يقع التَّسْلِلُ في مُعْظَمِ الإسنادِ، كِحَدِيثِ المَسْلَلِ بِالْأُولَى، فَإِنَّ
السَّلْسَلَةَ تُتَهَىَ فِيهِ إِلَى سُفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ فَقَطْ، وَمَنْ رَوَاهُ مَسْلَلًا إِلَى مُنْتَهَاهُ فَقَدْ وَهِمْ^(٢).

[صيغ الأداء]

وصيغ الأداء المشار إليه على ثمانية مراتب^(٣)، الأولى: سمعتُ وَحَدَّثَنِي، ثُمَّ أَخْبَرَنِي، وَقَرَأْتُ عَلَيْهِ،
وَهِيَ الْمَرْتَبُ الثَّانِيَةُ، ثُمَّ قُرِئَ عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، وَهِيَ الْمَرْتَبُ الثَّالِثَةُ، ثُمَّ أَبْنَأَنِي، وَهِيَ
الْمَرْتَبُ الرَّابِعَةُ، ثُمَّ شَافَهَنِي أَيْ بِالْإِحْازَةِ، وَهِيَ السَّادِسَةُ، ثُمَّ كَتَبَ إِلَيَّ أَيْ بِالْإِحْازَةِ، وَهِيَ السَّابِعَةُ،
الْخَامِسَةُ، ثُمَّ شَافَهَنِي أَيْ بِالْإِحْازَةِ، وَهِيَ السَّادِسَةُ، ثُمَّ كَتَبَ إِلَيَّ أَيْ بِالْإِحْازَةِ، وَهِيَ السَّابِعَةُ.

(١) المسَلَّل: هو ما تتابع رجال إسناده على صفة واحدة أو حال واحدة للرواية أو الرواية، والسلسل يقوى
اتصال السند، ويشعر بخلوة الإسناد، وحكمه حكم المتصل، يقبل إذا استوفى سائر الشروط.

(٢) يشير إلى حديث الراحمون يرحمهم الرحمن، تسلسل يقول كل واحد: "حَدَثَنِي فَلَانُ، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ
سَمِعْتَهُ مِنْهُ"، لَكِنَّ التَّسْلِلَ صَحُّ فِيهِ إِلَى سُفِيَّانَ بْنِ عَيْنَةَ، وَاتَّصَلَ السَّنَدُ بَعْدَهُ دُونَ تَسْلِلٍ.

(٣) طرق التحميل والأداء:

ذكر المصنف كيفية العبارة في الأداء بطرق تحمل الحديث، وطرق التحمل ثمانية، نعرفها فيما يأتى:

١- السَّمَاعُ: أَيْ أَنْ يَسْمَعَ الرَّاوِيُّ الْحَدِيثَ مِنَ الشَّيْخِ الْمُحَدِّثِ.

٢- الْعُرْضُ: أَنْ يَقْرَأْ هُوَ عَلَى الشَّيْخِ أَوْ يَقْرَأْ غَيْرَهُ عَلَى الشَّيْخِ وَهُوَ يَسْمَعُ.

٣- الإِحْازَةُ: أَنْ يَأْدُنَ لِهِ الشَّيْخُ بِرَوَايَةِ كِتَابِهِ أَوْ كِتَبِهِ، فَيَقُولُ: أَجْزَرْتُ لَكَ كَذَّا.

٤- الْمَنَاوِلَةُ: أَنْ يَنَاوِلَ الشَّيْخُ تَلْمِيذَهُ كِتَابَهُ، وَيَقُولُ: هَذَا حَدِيثِي أَوْ رَوَيْتِي عَنْ فَلَانٍ. وَقَدْ تَقْرَنَ بِالْإِحْازَةِ.

٥- الْمَكَاتِبَةُ: أَيْ الرَّوَايَةُ بِالْمَرْسَلَةِ الْكَتَابِيَّةِ.

٦- الْإِعْلَامُ: وَهُوَ إِعْلَامُ الشَّيْخِ لِلْطَّالِبِ أَنْ هَذَا الْحَدِيثُ أَوْ هَذَا الْكِتَابُ رَوَيْتِهِ عَنْ فَلَانٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْدُنَ لِهِ بِرَوَايَتِهِ.

٧- الْوَصِيَّةُ: أَنْ يَوْصِي بِكَبِيْهِ لِشَخْصٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ.

٨- الْوَجَادَةُ: أَنْ يَجْدِدَ الرَّوِيُّ حَدِيثَهُ أَوْ كِتَابَهُ بِنَحْضَتِ شَخْصٍ بِإِسْنَادِهِ.

وَهَذَا بَحْثُ مِنْهُمْ فَافْهَمُوهُمْ. وَطُرُقُ الْأَدَاءِ ثَمَانِيَّةٌ مُثْلِ طُرُقَ التَّحَمِيلِ، وَيَجُوزُ لِمَنْ تَحْمِلُ بِأَيِّ طَرِيقَةٍ مِنْ طُرُقِ التَّحَمِيلِ أَنْ
يُؤْدِيَ بِهَا أَوْ بِغَيْرِهَا مِنَ الْطُرُقِ، لَكِنْ يَجْبُ بَيَانُ طَرِيقَةِ تَحْمِيلِهِ فِي الْأَدَاءِ.

ثم "عن" ونحوها من الصيغ المحتملة للسماع والإجازة، ولعدم السماع أيضاً، وهذا مثل: قال، وذكر، وروى.

فاللفظان الأولان من صيغ الأداء - وهما سمعت وحدّثني - صالحان لمن سمع وحدة من لفظ الشّيخ. وتحصيص التّحدّث بما سمع من لفظ الشّيخ هو الشّائع بين أهل الحديث اصطلاحاً، ولا فرق بين التّحدّث والإخبار من حيث اللّغة، وفي ادعاء الفرق بينهما تكّلف شديد، لكن لما تقرّر الاصطلاح صار ذلك حقيقة عُرفيّة، فتُقدّم على الحقيقة اللّغوّية، مع أنّ هذا الاصطلاح إنما شاع عند المُشارقة ومن تبعهم، وأمّا غالّب المغاربة فلم يستعملوا هذا الاصطلاح، بل الإخبار والتّحدّث عندهم بمعنى واحد.

فإن جمع الرّاوي، أيّ أتى بصيغة الجمع في الصيغة الأولى، كأن يقول: حدّثنا فلان، أو سمعنا فلاناً يقول، فهو دليل على أنه سمع منه مع غيره، وقد تكون النّون للعمة لكن بقلة.

وأولها أيّ المراتب أصرّح بها، أيّ أصرّح صيغ الأداء في سماع قائلها؛ لأنّها لا تتحمل الواسطة، لكن "حدّثني" قد تطلق في الإجازة تدليساً، وأرفعها مقداراً ما يقع في الإملاء؛ لما فيه من الشّبه والتحفظ. والثالث وهو أخبرني، والرابع وهو قرأت عليه لمن قرأ بنفسه على الشّيخ، فإن جمع كأن يقول: أخبرنا أو قرأنا عليه، فهو كالخامس، وهو قرئ عليه وأنا أسمع، وعُرف من هذا أنّ التّعبير بـ "قرأت" لمن قرأ خيراً من التّعبير بالإخبار؛ لأنّه أفصل بصورة الحال.

[العرض]

تنبيه: القراءة على الشّيخ أحد وجوه التّحمل عند الجمهور، وأبعد من أيّ ذلك من أهل العراق، وقد اشتد إنكار الإمام مالك وغيره من المديّن عليهم في ذلك، حتى بالغ بعضهم فرجحها على

السماع من لفظ الشَّيْخِ، وذهبَ جَمِيعُهُمْ مِنْهُمُ الْبَخَارِيُّ وَحَكَاهُ فِي أَوَّلِ صَحِيحِهِ عَنْ جَمَاعَةِ مِنَ الْأَئِمَّةِ إِلَى أَنَّ السَّمَاعَ مِنْ لفظِ الشَّيْخِ وَالقراءَةِ عَلَيْهِ يَعْنِي فِي الصَّحَّةِ وَالْقُوَّةِ سَوَاءً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[الإنباء]

والإنباءُ مِنْ حِيثُ الْلُّغَةِ وَاصْطِلَاحِ الْمُتَقَدِّمِينَ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ، إِلَّا فِي عُرْفِ الْمُتَأْخِرِينَ، فَهُوَ لِلإِجَازَةِ كَـ"عَنْ"؛ لِأَنَّهَا فِي عُرْفِ الْمُتَأْخِرِينَ لِلإِجَازَةِ.

[العنونة والمعنى]

وَعَنْنَةُ^(١) الْمَعَاصِرِ مَحْمُولَةُ عَلَى السَّمَاعِ، بِخَلَافِ غَيْرِ الْمُعَاصِرِ؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ مَرْسَلَةً أَوْ مُنْقَطِعَةً، فَشُرُطُ حَمْلِهَا عَلَى السَّمَاعِ ثَبَوتُ الْمَعَاصِرَةِ^(٢)، إِلَّا مِنَ الْمَدْلِسِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَ مَحْمُولَةً عَلَى السَّمَاعِ.

(١) العننة: هي الرواية بـ"عن"، بأن يقول الراوي: "عن فلان"، والحديث المعنون: هو الحديث الذي في سنته "عن فلان"، ومثله في الحكم: المؤن. وهو الذي في سنته: "أن فلانا".

(٢) أي مع إمكان لقاء الراوي لمن روى عنه بصيغة "عن"، مثل أن نعلم من تارихهما أن كلاً منهما أقام في بلدة كذا. وإلا فلا تكفي المعاصرة أي مجرد وجودهما في عصر واحد كي فيما كان، والحاصل في تحقيق المسألة أن قول الراوي: "عن فلان" يحمل على السمع، أي يعتبر سمعاً بشرطين، الأول: أن لا يكون الراوي الذي قال: عن فلان مدلساً. الثاني: لقاوه لمن روى عنه.

لكن كيف يثبت اللقاء؟ اتفقوا على إثبات اللقاء بينهما بتصريح الراوي أنه سمع عنمن روى عنه، أو بتنصيص عالم من المحدثين بذلك، واختلفوا في إثبات اللقاء واتصال السند بالمعاصرة مع إمكان اللقاء بشرط سلامة الراوي من التدليس، فلم يقبلها علي بن المديني وطائفة من المحدثين، وقبلها الإمام مسلم، وقبلها الإمام الخفوي في مقدمة صحيحه، وأنكر على من خالقه في ذلك. وقد رجح المصنف وأكثر أهل المصطلح الرأي الأول، واستدل الحافظ ابن حجر هنا بقوله: "ليحصل الأمان من باقي معنونه عن كونه من المرسل الخفي". لكن هذا يدل على قوة الطريقة الأولى في إثبات اللقاء، لما فيها من زيادة الإثبات، ولا يبطل الطريقة الثانية، والدليل على ذلك أن المسألة في الراوي غير المدلس، ومثله لا يروي عنمن عاصره ولم يلقه بصيغة "عن"، وإلا كان مدلساً، والمسألة في غير المدلس. ويدل على صحة مذهب مسلم أمور أخرى منها: ١- انعقاد الإجماع على صحة أحاديث مسلم. ٢- جريان العمل على الاحتجاج بأحاديث مسلم دون بحث في معنون منها أو غير معنون.

[أحكام طرق التحمل والأداء]

وَقِيلَ: يُشْرُطُ فِي حَمْلِ عَنْعَنَةِ الْمَعَاصِرِ عَلَى السَّمَاعِ ثَبُوتُ لِقَائِهِمَا، أَيُّ الشِّيْخُ وَالرَّاوِي عَنْهُ وَلَوْ
مَرَّةً وَاحِدَةً؟ لِيَحْصُلَ الْأَمْنُ مِنْ بَاقِي مَعْنَعِنَةِ عَنْ كَوْنِهِ مِنَ الْمَرْسَلِ الْخَفِيِّ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ، تَبَعًا لِعَلِيٍّ بْنِ
الْمَدِينِيِّ وَالْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنَ النُّقَادِ^(١)

[المشاهدة بالإجازة]

وَأَطْلَقُوا الْمَشَافِهَةَ فِي الإِجَازَةِ الْمُتَلَفِّظِ بِهَا تَجْوِزًا، وَكَذَا الْمُكَاتَبَةَ فِي الإِجَازَةِ الْمُكَتَوِّبِ بِهَا، وَهُوَ
مُوْجَدٌ فِي عِبَارَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ، بِخَلَافِ الْمُتَقْدِمِينَ؛ فَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يَطْلُقُونَهَا فِيمَا كَتَبَ بِهِ الشِّيْخُ
مِنَ الْحَدِيثِ إِلَى الطَّالِبِ، سَوَاءً أَذِنَ لَهُ فِي رِوَايَتِهِ أَمْ لَا، لَا فِيمَا إِذَا كَتَبَ إِلَيْهِ بِالْإِجَازَةِ فَقَطْ.

[المناولة]

وَاشْتَرَطُوا فِي صِحَّةِ الرِّوَايَةِ بِالْمُنَاوَلَةِ اقْتِرَانَهَا بِالْإِذْنِ بِالرِّوَايَةِ، وَهِيَ إِذَا حَصَلَ هَذَا الشَّرْطُ أَرْفَعَ
أَنْوَاعَ الإِجَازَةِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّعْيِنِ وَالتَّشْخِيصِ.

وَصُورَتُهَا: أَنْ يَدْفَعَ الشِّيْخُ أَصْلَهُ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ لِلْطَّالِبِ، أَوْ يُحْضِرَ الطَّالِبُ الْأَصْلَ لِلشِّيْخِ، وَيَقُولُ
لَهُ فِي الصُّورَتَيْنِ: هَذَا رِوَايَتِيْ عنْ فَلَانَ فَارُوِّهِ عَنِّيْ، وَشُرُطَهُ أَيْضًا أَنْ يُمْكِنَهُ مِنْهُ، إِمَّا بِالْتَّمْلِيْكِ، وَإِمَّا

= وقد أَوْهَمَ بَعْضُ الْعُصَرِيْنِ الْأَفَاضِلَ فِي هَذِهِ الْمَسَأَةِ أَنَّ مُسْلِمًا لَا يَشْرُطُ الْلَّقَاءَ لِاتِّصَالِ السَّنَدِ بِلَيْكَتْفِي
بِالْمَعَاصِرَةِ، وَهَذَا خَطَأً بِلَيْ يَشْرُطُ الْلَّقَاءَ وَسَمَاعَ الرَّاوِيِّ مِنْ حَدِيثِهِ بِـ"عَنْ" ، وَالدَّلِيلُ الْقَاطِعُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ
لَا خَلَافَ بَيْنَ الْجَمْهُورِ، وَمِنْهُمْ مُسْلِمٌ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَرْسَلُ لَا يَحْتَاجُ بِهِ . وَقَدْ صَرَحَ مُسْلِمٌ بِذَلِكَ فِي مَقْدِمَةِ صَحِيْحِهِ
بِعِبَارَةِ صَرِيْحَةِ حَازِمَةٍ، إِنَّمَا الْخَلَافَ بَيْنَ الْمُحَدِّثَيْنِ فِي كَيْفِيَةِ ثَبُوتِ الْلَّقَاءِ بَيْنَ الرَّاوِيِّ بِـ"عَنْ" وَبَيْنَ الشِّيْخِ
الْمَرْوُيِّ عَنْهُ.

(١) فِي نَسْبَةِ هَذَا الرَّأْيِ لِلْبَخَارِيِّ نَظَرٌ شَدِيدٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مُسْلِمًا مَعْرُوفًا بِغَيْرِ الْإِعْظَامِ وَالاحْتِرَامِ لِشِيْخِهِ
الْبَخَارِيِّ، بِمَا لَا يَنْتَسِبُ مَعَ شَدَّةِ الْلَّهِجَةِ وَالْإِنْكَارِ فِي رَدِّ مُسْلِمٍ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ.

بالعارِيَّة؛ ليُنْقُلَ منه ويقابل عليه، وإلاًّ إنْ ناولَه واسترَدَ في الحال فلا يتبين لها زيادةً مزِيَّةً على الإجازة المعينة، وهي أن يُعِيَّزه الشَّيخُ برواية كتَابٍ معَيْنٍ، ويُعِيَّن له كيْفَيَّةً روایته له، وإذا حَلَّتِ المُناوَلَةُ عن الإِذْنِ لم يُعْتَبِرْ بها عندَ الْجُمْهُورِ، وجَنَحَ مَنْ اعْتَبَرَهَا إِلَى أنَّ مُناوَلَتَهُ إِيَّاهُ تَقْوُمُ مَقَامَ إِرْسَالِهِ إِلَيْهِ بالكتَابِ مِنْ بَلْدٍ إِلَى بَلْدٍ.

[الكتابة والمكتابة]

وقد ذَهَبَ إِلَى صِحَّةِ الْرَّوَايَةِ بِالْكِتَابِ الْمُحرَّدِ جَمَاعَةً مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَلَوْلَمْ يُقْرَنْ ذَلِكَ بِالْإِذْنِ بِالْرَّوَايَةِ، كَأَنَّهُمْ أَكْتَفَوْا فِي ذَلِكَ بِالْقَرِينَةِ، وَلَمْ يَظْهُرْ لِي فَرْقٌ قَوِيٌّ بَيْنَ مُناوَلَةِ الشَّيخِ مِنْ يَدِهِ لِلْطَّالِبِ وَبَيْنَ إِرْسَالِهِ إِلَيْهِ بِالْكِتَابِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ، إِذَا خَلَّ كُلُّ مِنْهُمَا عَنِ الْإِذْنِ.

[الوحدة]

وَكَذَا اشْتَرَطُوا إِذْنَ فِي الْوِجَادَةِ: وَهِيَ أَنْ يَجِدَ بَخْطٌ يُعْرِفُ كَاتِبَهُ، فَيَقُولُ: وَجَدْتُ بَخْطًَ فَلَانَ^(١)، وَلَا يَسْوَغُ فِيهِ إِطْلَاقُ أَخْبَرْنِي بِمُحرَّدِ ذَلِكَ، إِلاًّ إِنْ كَانَ لَهُ مِنْهُ إِذْنٌ بِالْرَّوَايَةِ عَنْهُ، وَأَطْلَقَ قَوْمٌ ذَلِكَ فَغَلَّطُوا.

[الوصية]

وَكَذَا الْوَصِيَّةُ بِالْكِتَابِ

وَهُوَ أَنْ يُوصِي عَنْدَ مُوْتِهِ أَوْ سَفَرِهِ لِشَخْصٍ مُعَيْنٍ بِأَصْلِهِ أَوْ بِأَصْوْلِهِ، فَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقْدِمِينَ: يَحُوزُ لَهُ أَنْ يُرَوِيَ تَلْكَ الأَصْوَلَ عَمَّهُ بِمُحرَّدِ هَذِهِ الْوَصِيَّةِ، وَأَبَى ذَلِكَ الْجُمْهُورُ، إِلاًّ إِنْ كَانَ لَهُ مِنْهُ إِجَازَةً.

(١) وَنَحْوُ ذَلِكَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ: قَالَ فَلَانُ فِي كِتَابِ كَذَا، أَوْ قَالَ فَلَانُ.. لَمَّا أَخْذَهُ مِنْ كِتَابٍ، وَلَوْلَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ الْكِتَابِ، وَنَحْوُهُ الْعَزُو إِلَى الْمَرَاجِعِ فِي الْحَاشِيَّةِ.

[الإعلام]

وكذا اشترطوا الإذن بالرواية في الإعلام: وهو أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأنني أروي الكتاب الفلاسي عن فلان.

[الإجازة]

فإن كان له منه إجازة اعتير، وإلا فلا عبرة بذلك^(١)، كإجازة العامة في المحاز له، لا في المحاز به، كأن يقول: أجزت لجميع المسلمين، أو لمن أدرك حياتي، أو لأهل الإقليم الفلاسي، أو لأهل البلد الفلاسي، وهو أقرب إلى الصحة؛ لقرب الانحصار، وكذا الإجازة للمجهول، كأن يكون مبعهاً أو مهماً، وكذا الإجازة للمعدوم كأن يقول: أجزت لمن سيولد لفلان، وقد قيل: إن عطفه على موجودٍ صحيح، وكأن يقول: أجزت لك ولمن سيولد لك، الأقرب عدم الصحة، أيضاً، وكذلك الإجازة لموجودٍ أو معدومٍ علقت بشرط مشيئه الغير، كأن يقول: أجزت لك إن شاء فلان، أو أجزت لمن شاء فلان، لأن يقول: أجزت لك إن شئت، وهذا على الأصح في جميع ذلك.

وقد جوز الرواية جميع ذلك - سوى المجهول، ما لم يُبين المراد منه - الخطيب، وحكاه عن جماعةٍ من مشايخه، واستعمل الإجازة للمعدوم من القدماء أبو بكر بن أبي داود^(٢)، وأبو عبد الله بن منده^(٣)،

(١) وذهب كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين إلى جواز الرواية لما تحمله بالإعلام من غير إجازة. وهو قوي، كما يبنا في "منهج النقد": ٢١٩.

(٢) هو أبو بكر عبد الله بن الإمام أبي داود السجستاني، ثقة، تكلم فيه أبوه أبو داود، توفي ٣١٩هـ.

(٣) محمد بن إسحاق بن محمد المشهور بابن منده، وكذا اشتهر جده محمد بن يحيى بذلك، ولد ٣١٠هـ، ورحل في الآفاق، وسمع وكتب عن ألف وسبعين مائة شيخ. ووصف بمحبٍ للعصر، توفي ٣٩٥هـ. له مؤلفات كثيرة.

واستعمل المعلقة منهم أيضاً أبو بكر بن أبي خيثمة^(١)، وروى بالإجازة العامة جمّع كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب، ورتبهم على حروف المعجم؛ لكثرتهم، وكل ذلك - كما قال ابن الصلاح - توسيع غير مرضي؛ لأن الإجازة الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافاً قوياً عند القدماء، وإن كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرین، فهي دون السماع بالاتفاق، فكيف إذا حصل فيها الاسترسال المذكور؛ فإنها تزداد ضعفاً، لكنها في الجملة خير من إيراد الحديث مُعْضَلًا، والله تعالى أعلم.

وإلى هنا انتهى الكلام في أقسام صيغ الأداء.

[المتفق والمفترق]

ثم الرواية إن اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم فصاعداً، وختلفت أشخاصهم، سواءً اتفق في ذلك اثنان منهم أو أكثر، وكذلك إذا اتفق اثنان فصاعداً في الكنية والنسبة، فهو النوع الذي يقال له: المتفق والمفترق^(٢)

وفائدته: خشية أن يظن الشخصان شخصاً واحداً، وقد صنف فيه الخطيب كتاباً حافلاً، وقد لخصته ورددت عليه شيئاً كثيراً.

(١) أحمد بن أبي خيثمة: رهير بن حرب، أبو بكر، الحافظ الحجة الإمام، ولد ١٨٥هـ، وأخذ عن الأئمة أحمد بن حنبل وابن معين وغيرهما، وكان علماً في التاريخ ومعرفة أيام الناس. توفي ٢٧٩هـ. له كتاب التاريخ، في تاريخ رواة الحديث، قالوا: لا يعرف كتاب أغرر فوائد من كتابه هذا في التاريخ.

(٢) المتفق والمفترق: هو أن يتفق اسم الراوي مع اسم غيره لفظاً وخطاً، وهو أقسام منها:

- ١ - من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم، مثل: محمد بن عبيد، في رجال الستة عشرة اسمهم "محمد بن عبيد".
- ٢ - من اتفقت كنيتهم ونسبتهم معاً، مثلاً: أبو عمران الجوني، اثنان: عبد الملك بن حبيب وموسى بن سهل. وسبق أن ذكر المصنف هذا النوع ص ١٢٠، وبين طرق حل إشكاله، وتأتي فروع له مهمة، فانظرها.

وهذا عَكَسٌ ما تقدَّم^(١) من النَّوْعِ المُسَمَّى بالْمُهْمَلِ؛ لأنَّه يُخْشِى مِنْهُ أَنْ يُظْنَ الْوَاحِدُ اثْنَيْنِ، وَهَذَا يُخْشِى مِنْهُ أَنْ يُظْنَ الْاثْنَانِ وَاحِدًا.

[المُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ]

وَإِنْ اتَّفَقَتِ الْأَسْمَاءُ حَتَّى وَانْخَلَفَتْ نُطْقًا سَوَاءً كَانَ مَرْجِعُ الْاِخْتِلَافِ النَّقْطُ أَمِ الشَّكْلُ، فَهُوَ الْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ^(٢)

وَمَعْرِفَتُهُ مِنْ مَهْمَاتِ هَذَا الْفَنِّ حَتَّى قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: أَشَدُ التَّصْحِيفِ مَا يَقْعُدُ فِي الْأَسْمَاءِ، وَوَجَهَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ، وَلَا قَبْلَهُ شَيْءٌ يَدْلُلُ عَلَيْهِ، وَلَا بَعْدَهُ، وَقَدْ صَنَفَ فِيهِ أَبُو أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيُّ، لَكَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى كِتَابِ التَّصْحِيفِ لَهُ، ثُمَّ أَفْرَدَهُ بِالْتَّأْلِيفِ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدَ فَجَمَعَ فِيهِ كَتَابَيْنِ كِتَابٌ فِي مُشْتَبِهِ الْأَسْمَاءِ، وَكِتَابٌ فِي مُشْتَبِهِ النِّسَبَةِ، وَجَمَعَ شِيخُهُ الدَّارِقَطْنِيُّ فِي ذَلِكَ كِتَابًا حَافِلًا، ثُمَّ جَمَعَ الْخَطِيبَ ذِيَالًا.

ثُمَّ جَمَعَ الْجَمِيعَ أَبُو نَصَرَ بْنَ^(٣) مَا كَوَلَا فِي كِتَابِهِ "الْإِكْمَالِ"، وَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابٍ آخَرَ جَمَعَ فِيهِ أَوْهَامَهُمْ وَبَيَّنَهَا، وَكِتَابُهُ مِنْ أَجْمَعِ مَا جَمَعَ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ عَمَدَةُ كُلِّ مَحَدُّثٍ بَعْدَهُ، وَقَدْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَقْطَةَ مَا فَاتَهُ، أَوْ تَجَدَّدَ بَعْدَهُ فِي مَحْلِهِ صَحْخٌ، ثُمَّ ذَيَّلَ عَلَيْهِ مَنْصُورُ بْنُ سَلِيمَ - بِفَتْحِ السَّيْنِ^(٤) - فِي مَحْلِهِ لَطِيفٌ،

(١) ص ١٢١ و ١٢٠ تعليقاً حاشية (٥) منها.

(٢) المؤتلف وال مختلف: هو ما تتفق في الخط صورته، وتختلف في النطق صيغته. مثاله: حرام وحرام، يزيد وترید، وبريد وبريد.

(٣) علي بن هبة الله المعروف بابن ما كولا، سمع الحديث الكثير، وكان نحوياً وشاعراً محيداً وأميراً، قتل سنة ٤٧٥هـ، وقيل: بعدها، من كتبه: الإكمال في رفع الارتباط عن المتشابه من الأسماء والكنى والأنساب، مرجع مهم في يابه، خلده به مؤلفه وشهر (ط).

(٤) منصور بن سليم الهمداني الإسكندراني، حافظ مؤرخ توفي ٦٧٧هـ، من كتبه: الذيل على تذليل ابن نقطة على الإكمال.

و كذلك أبو حامد بن الصابوني^(١)

وجماع الذهبي^(٢) في ذلك كتاباً مختصراً جداً اعتمد فيه على الضبط بالقلم، فكثر فيه الغلط والتصحيف المبين لموضوع الكتاب.

وقد يسر الله تعالى بتوضيحة في كتاب سميته "بصیر المتبه بتحریر المشتبه"، وهو محلٌ واحدٌ، فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية، وزدت عليه شيئاً كثيراً مما أهمله أو لم يقف عليه، والله الحمد على ذلك.

[المتشابه]

وإن اتفقت الأسماء خطأً ونطقاً، وانختلف الآباء نطقاً مع ائتلافهما^(٣) خطأً، كمحمد بن عقيل - بفتح العين - و محمد بن عقيل - بضمها - الأول نيسابوري والثاني فريابي، وهم مشهوران وطبقتهما متقاربة، أو بالعكس كأن تختلف الأسماء نطقاً، وتتأتى خطأً، وتتفق الآباء خطأً ونطقاً كشريح بن النعمان، وسريج بن النعمان، الأول بالشين المعجمة والحادي المهملة وهو تابعي يروي عن علي عليه السلام، والثاني بالسین المهملة والحادي وهو من شيوخ البخاري فهو النوع الذي يقال

(١) محمد بن علي بن محمود جمال الدين أبو حامد ابن الصابوني، ولد ٤٦٠هـ، وكتب الحديث ببلاد الشام ومصر والمحجaz. وهو محدث مشهور حافظ، توفي ٦٨٠هـ. له مجلد في المؤتلف والمخالف ذيل به علي ابن نفطة.

(٢) محمد بن أحمد بن عثمان أبو عبد الله شمس الدين الذهبي الدمشقي، ولد ٦٧٣هـ، ورحل إلى مختلف البلدان، وأخذ عن أزيد من ألف ومائتي نفس بالسماع والإجازة، برع بحمه في علوم الحديث ورجاله والتاريخ، فهو محدث الشام ومفيده وكان أحد الأذكياء المعدودين والحافظ المبرزين. توفي ٧٤٨هـ، مؤلفاته كثيرة جداً. وكلها قيمة، منها: سير أعلام البلاط (ط)، وميزان الاعتدال (ط)، والمعنى في الضعفاء (ط)، وكتابه المشار إليه هو "المتشبه في أسماء الرجال" مطبوع أيضاً. كما أن كتاب الحافظ ابن حجر "بصیر المتبه" مطبوع أيضاً.

(٣) في الأصل: "ائتلافهما" وهو سبق قلم، صوبه الصفورى في الحاشية كما أثبتناه. وثبت "ائتلافهما" كذلك في سائر النسخ.

لُهُ: **المُتَشَابِهُ**^(١)، وَكَذَا إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ الْتَّفَاقُ فِي الْاسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ وَالْخُلَافَهُ فِي النِّسْبَهِ، وَقَدْ صَنَفَ فِيهِ الْخَطَيْبُ كِتَابًا جَلِيلًا سَمَاهُ "تَلْخِيصُ الْمُتَشَابِهِ"، ثُمَّ ذَيَّلَ عَلَيْهِ أَيْضًا بِمَا فَاتَهُ أَوْلًا، وَهُوَ كَثِيرُ الْفَائِدَهُ. وَيَتَرَكَّبُ مِنْهُ وَمِمَّا قَبْلَهُ أَنْوَاعٌ مِنْهَا: أَنْ يَحْصُلَ الْتَّفَاقُ أَوِ الْاشْتِبَاهُ فِي الْاسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ مثَلًا إِلَّا فِي حِرْفٍ أَوْ حِرْفَيْنِ فَأَكْثَرُهُمَا أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْهُمَا، وَهُوَ^(٢) عَلَى قَسْمَيْنِ

١ - إِمَّا بِأَنْ يَكُونَ الْخُلَافَهُ بِالتَّغْيِيرِ مَعَ أَنَّ عَدَدَ الْحُرُوفِ ثَابِتَهُ فِي الْجَهَتَيْنِ.

٢ - أَوْ يَكُونَ الْخُلَافَهُ بِالتَّغْيِيرِ مَعَ نَقْصَانِ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ عَنْ بَعْضِهَا.

فَمِنْ أَمْثَلِهِ الْأَوَّلُ مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانَ - بِكَسْرِ الْمُهَمَّلَهُ وَنُونَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ - وَهُمْ جَمَاعَهُ، مِنْهُمُ الْعَوْقِيُّ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْوَاءِ وَثُمَّ الْقَافِ - شِيْخُ الْبُخَارِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَيَّارَ - بِفَتْحِ الْمُهَمَّلَهُ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ وَبَعْدِ الْأَلْفِ رَاءَ - وَهُمْ أَيْضًا جَمَاعَهُ، مِنْهُمُ الْيَمَانِيُّ شِيْخُ عُمَرَ بْنِ يَوْنَسَ. وَمِنْهَا: مُحَمَّدُ بْنُ حُنَيْنَ - بِضَمِ الْمُهَمَّلَهُ وَنُونَيْنِ الْأَوَّلِيَّ مَفْتُوحَهُ بَيْنَهُمَا يَاءُ تَحْتَانِيَّهُ - تَابِعِيُّ يَرُوِيُّ عَنْ أَبِنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ - بِالْجِيمِ بَعْدَهَا مُوْحَدَهُ وَآخِرَهُ رَاءَ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ مُطْعِمٍ، تَابِعِيُّ مُشْهُورٍ أَيْضًا.

وَمِنْ ذَلِكَ: مُعَرِّفُ بْنُ وَاصِلٍ كَوْفِيُّ مُشْهُورٍ، وَمُطَرِّفُ بْنُ وَاصِلٍ - بِالْطَّاءِ بَدْلُ الْعَيْنِ - شِيْخُ آخَرُ يَرُوِيُّ عَنْهُ أَبُو حُذِيفَهُ النَّهَدِيِّ.

(١) **الْمُتَشَابِهُ**: هُوَ أَنْ يَتَفَقَّ اسْمُ شَخْصَيْنِ أَوْ كَنْيَتَهُمَا، وَيُوجَدُ فِي نَسْبَهُمَا الْخُلَافَهُ وَالْاِتَّلَافُ الَّذِي عَرَفَنَاهُ. فَهُوَ مَرْكَبٌ مِنَ النَّوْعَيْنِ: الْمُتَفَقُ وَالْمُتَفَرِّقُ وَالْمُؤْتَلِفُ وَالْمُخْتَلِفُ. وَفَائِدَهُ مَعْرِفَتُهُ هُوَ وَمَا قَبْلَهُ الْأَمْنُ مِنَ الْغُلْطِ.

(٢) أَيُّ النَّوْعِ الَّذِي يَحْصُلُ فِيهِ الْتَّفَاقُ أَوِ الْاشْتِبَاهُ فِي الْاسْمِ وَاسْمِ الْأَبِ، فَهَذَا عَلَى قَسْمَيْنِ ذَكَرُهُمَا الصَّنِيفُ.

ومنه أيضاً: أَحْمَدُ بْنُ الْحُسْنَى صَاحِبُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، وَآخَرُونَ، وَأَحْيَى بْنُ الْحُسْنَى مُثْلُهُ، لِكِنْ بَدَلَ الْمِيمَ يَاءً تَحْتَانِيَّةً، وَهُوَ شِيَخُ بَخْارِيٌّ يَرْوِي عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبِيْكَنْدِيِّ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا: حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، شِيَخٌ مَشْهُورٌ مِنْ طَبَقَةِ مَالِكٍ، وَجَعْفَرُ بْنُ مَيْسَرَةَ شِيَخُ لَعْبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى الْكُوفِيِّ، الْأَوَّلُ بِالْحَاجَةِ الْمُهَمَّلَةِ وَالْفَاءُ بَعْدَهَا صَادِ مَهْمَلَة، وَالثَّانِي بِالْحَجَّ وَالْعَيْنِ الْمُهَمَّلَةِ بَعْدَهَا فَاءَ ثَمَّ رَاءٌ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الثَّانِي: ^(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، وَهُمْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ فِي الصَّحَابَةِ صَاحِبُ الْأَذَانِ، وَاسْمُ جَدِّهِ عَبْدُ رَبِّهِ، وَرَوَى حَدِيثَ الْوُضُوءِ، وَاسْمُ جَدِّهِ عَاصِمٌ. وَهُمْ أَنْصَارِيَانِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ، بِزِيادَةِ يَاءٍ فِي أَوَّلِ اسْمِ الْأَبِ وَالْزَّارِيِّ مَكْسُورَةً، وَهُمْ ^(٢) أَيْضًا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ فِي الصَّحَابَةِ: الْخَطْمِيُّ يُكْنَى أَبَا مُوسَى وَحَدِيثُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَالْقَارِئُ، لَهُ ذِكْرٌ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ ^(٣). وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ الْخَطْمِيُّ، وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَمِنْهَا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى، وَهُمْ جَمَاعَةٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُجَيْرٍ - بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ - تَابِعٌ مَعْرُوفٌ يَرْوِي عَنْ عَلِيٍّ ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}

[المتشابه المقلوب]

(١) أيَّ الْقَسْمِ الثَّانِي الَّذِي سُبِقَ فِي الصَّفَحَةِ السَّابِقَةِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْاسْمَيْنِ الْمُتَفَقِّنِيْنَ أَوْ الْأَسْمَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ بِالتَّغْيِيرِ مَعَ نَقْصَانِ بَعْضِ الْأَسْمَاءِ عَنْ بَعْضِ بَحْرَفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ فَأَكْثَرَ.

(٢) فِي أَصْلَنَا "وَهُمَا" وَهُوَ سَهُوُ قَلْمَ.

(٣) فِي "الْبَخْارِيِّ" فِي الشَّهَادَاتِ: ٣: ١٧٢: "سَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: رَحْمَةُ اللَّهِ لَقَدْ أَذْكَرْنِي كَذَا وَكَذَا آيَةً". الرَّجُلُ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْقَارِئُ كَمَا فِي "الْهَدِيِّ": ٢: ٣٣. وَسَهَا مِنْ ضَبْطِهِ بِالْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ، كَمَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الشَّرْحِ ص: ٧١٣.

أو يحصل الاتفاق^(١) في الخط والنطق، لكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه بالتقديم والتأخير، إما في الاسمين جملة^(٢) أو نحو ذلك، كأن يقع التقديم والتأخير في الاسم الواحد في بعض حروفه بالنسبة إلى ما يشتَّهيه به.

مثال الأول: الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود، وهو ظاهر، ومنه: عبد الله بن يزيد ويزيد بن عبد الله، ومثال الثاني: آبيوب بن سيار، وآبيوب بن يسار، الأول مذني مشهور ليس بالقوى، والآخر مجهول.

خاتمة

طبقات الرواية

ومن المهم عند المحدثين معرفة طبقات الرواية وفائده: الأمان من تداخل المشتَّهين، وإمكان الاطلاع على تبيين المدلسين، والوقوف على حقيقة المراد من العنونة.

والطبقة في اصطلاحهم: عبارة عن جماعة اشتَّر كوا في السن ولقاء المشايخ، وقد يكون الشخص الواحد من طبقتين باعتبارين، كأنس بن مالك^{رضي الله عنه}، فإنه من حيث ثبوت صحابته للنبي صلوات الله عليه وآله وسلامه يُعد في طبقة العشرة مثلاً، ومن حيث صغر السن يُعد في طبقة من بعدهم، فمن نظر إلى الصحابة باعتبار الصحابة جعل الجميع طبقة واحدة، كما صنع ابن جبان وغيره، ومن نظر إليهم باعتبار قدر زائد كالسبق إلى الإسلام أو شهود المشاهد الفاضلة، جعلهم طبقات، وإلى ذلك جنح

(١) هذا معطوف على قوله ص: ١٣١: "يتركب منه وما قبله أنواع: منها: أن يحصل الاتفاق أو الاشتباه في الاسم وأسم الأب مثلاً" فذكر هنا نوعا آخر فقال: "أو يحصل الاتفاق في الخط والنطق".

(٢) ويسمى هذا المتشابه المقلوب، مثل الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود.

صَاحِبُ الطَّبَقَاتِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ الْبَغْدَادِيِّ^(١)، وَكِتَابُهُ أَجْمَعُ مَا جُمِعَ فِي ذَلِكَ.
وَكَذَلِكَ مَنْ جَاءَ بَعْدَ الصَّحَابَةِ، وَهُمُ التَّابِعُونَ، مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِمْ بِاعتِبَارِ الْأَخْلَقِ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فَقَدْ
جَعَلَ الْجَمِيعَ طَبَقَةً وَاحِدَةً، كَمَا صَنَعَ أَبُونُ حِبَانَ أَيْضًا، وَمَنْ نَظَرَ إِلَيْهِمْ بِاعتِبَارِ الْلَّقَاءِ قَسَّمَهُمْ كَمَا فَعَلَ
مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، وَلَكُلِّ مِنْهُمَا وَجْهٌ.

[التاريخ]

وَمِنَ الْمُهُمَّ أَيْضًا مَعْرِفَةُ مَوَالِيْهِمْ وَوَفَّيَاتِهِمْ^(٢)؛ لِأَنَّ بِمَعْرِفَتِهَا يَحْصُلُ الْأَمْنُ مِنْ دَعَوَى الْمَدْعَى لِلِّقَاءِ
بَعْضِهِمْ، وَهُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

[أوطان الرواية]

وَمِنَ الْمُهُمَّ أَيْضًا مَعْرِفَةُ بُلْدَانِهِمْ وَأَوْطَانِهِمْ^(٣)، وَفَائِدَتُهُ الْأَمْنُ مِنْ تَدَالِخِ الْأَسْمَاءِ إِذَا اتَّقَفَا، لَكِنْ
افْتَرَقَ بِالنِّسْبَةِ.

[معرفة الثقات والضعفاء]

وَمِنَ الْمُهُمَّ أَيْضًا مَعْرِفَةُ أَحْوَالِهِمْ تَعْدِيَالًا وَتَجْرِيَحًا وَجَهَالَةً^(٤)؛

(١) محمد بن سعد بن منيع الماشي مولى بنى هاشم، كاتب الواقدي، محدث عالم بالأنباء، كثير الحديث كثير العلم، صدوق فاضل، توفي ٢٣٠هـ، روى له أبو داود، أشهر كتبه الطبقات الكبرى (ط).

(٢) هذا هو علم التاريخ: وهو التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال في المواليد والوفيات، وما يتحقق به من الواقع والحوادث التي ينشأ عنها معان حسنة من تعديل وتجريح ونحو ذلك. فتح المغيث للسخاوي: ٤٥٩.

وانظر ما سبق ص ٨٤ لزاما، ومن أهم مصادره: التاريخ الكبير للبخاري، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان.

(٣) أفردوا هذا بنوع خاص، هو معرفة أوطان الرواية، وما لاحظوه في ذلك تقل الرواية من بلد إلى آخر، وأثر ذلك على نسبته وعلى حفظه كأن لم تكن كتبه معه، فحدث من حفظه فوهم.

(٤) هذا من علم الجرح والتعديل، أفردوا بنوع خاص هو "معرفة الثقات والضعفاء"، وتنقسم المصادر في ذلك ثلاثة أقسام:

لأنَّ الرَّاوِي إِمَّا أَنْ تُعْرَفَ عَدَالُهُ، أَوْ يُعْرَفَ فِسْقُهُ، أَوْ لَا يُعْرَفَ فِيهِ شَيْءٌ مِّنْ ذَلِكَ.

وَمِنْ أَهْمَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْأَطْلَاعِ مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَحْرُّحُونَ الشَّخْصَ بِمَا لَا يَسْتَلِمُ رَدَّ حَدِيثِهِ كُلَّهُ، وَقَدْ بَيَّنَا أَسْبَابَ ذَلِكَ فِيمَا مَضِيَّ، وَحَصَرْنَا هَا فِي عَشَرَةَ، وَتَقْدِيمُ شَرْحُهَا مُفَاصِلًا^(١)، وَالغَرْضُ هُنَّا ذِكْرُ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ فِي اصْطِلَاحِهِمْ عَلَى تِلْكَ الْمَرَاتِبِ.

[مَرَاتِبُ الْجَرْحِ]

وَلِلْجَرْحِ مَرَاتِبٌ: أَسْوَأُهَا الْوَاصْفُ بِمَا دَلَّ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِيهِ، وَأَصْرَحَ ذَلِكَ التَّعْبِيرُ بِأَفْعَلِهِ، كَأَكْذَبِ النَّاسِ، وَكَذَا قَوْلُهُمْ: إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي الْوَضِيعِ، أَوْ رُكْنُ الْكَذِبِ وَنَحْوُ ذَلِكَ.

ثُمَّ دَجَّالٌ أَوْ وَضَاعٌ أَوْ كَذَّابٌ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَ فِيهَا نُوْعٌ مِّنْ بَالَّغَةِ، لَكِنَّهَا دُونَ الَّتِي قَبْلَهَا. وَأَسْهَلُهُمْ أَيِّ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى الْجَرْحِ قَوْلُهُمْ: فَلَانُ لَيْئَنْ، أَوْ سَيِّئُ الْحَفْظِ أَوْ فِيهِ أَدْنَى مَقَالٍ، وَبَيْنَ أَسْوَأِ الْجَرْحِ وَأَسْهَلِهِ مَرَاتِبٌ لَا تَخْفَى.

[فـ] قَوْلُهُمْ^(٢): مَتْرُوكٌ أَوْ سَاقِطٌ أَوْ فَاحِشُ الْغَلْطِ، أَوْ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ^(٣)، أَشَدُّ مِنْ قَوْلُهُمْ: ضَعِيفٌ، أَوْ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، أَوْ فِيهِ مَقَالٌ.

= الأولى: ما جمع فيه بين الثقات والضعفاء، ومن أهم ذلك الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، توفي ٢٧٣هـ. ومنه التاريخ الكبير للبيهاري، والتاريخ لابن أبي حيمة، وسيذكرها المصنف: ١٤٣. القسم الثاني: ما أفرد للثقات. القسم الثالث: ما أفرد للضعفاء. وسيأتي ذكرهما: ١٤٣. ثم إن من المصنفين من جمع بغير تقييد بكتاب معين أو كتب معينة، كالملague المذكورة. ومنهم من تقييد بجمع رجال كتاب معين أو كتب، وتأتي أمثلتها: ص ١٤٣، ١، وانظر منهج النقد: ١٢٩-١٣٢، رقم: ٤.

(١) في دراسة مطولة ص ٨٧ وما بعده.

(٢) كذا في أصلنا، وفي نسخة أخرى "فَقَوْلُهُمْ" ، فجعلنا الفاء بين معقوفين.

(٣) في الأصل "وَمُنْكَرٌ".

[مراتب التعديل]

ومن المهم أيضاً معرفة مراتب التعديل، وأرفقها الوصف أيضاً بما دلَّ على المبالغة فيه، وأصرَّخ ذلك التعبير بفعل كأوثق الناس، أو ثبت الناس، أو إليه المنتهى في الشتت.

ثمَّ ما تأكَّد بصفةٍ من الصفات الدالة على التعديل، أو صفتين، كثقةٍ ثقةٍ أو ثبتٍ ثبتٍ، أو ثقةٍ حافظٍ، أو عدلٍ ضابطٍ، أو نحو ذلك.

وأدنها ما أشعر بالقرب من أسهل التحرير كشيخ، ويروى حديثه ويعتبر به، ونحو ذلك، ويُبيَّن ذلك مراتب لا تخفى^(١).

[أحكام الجرح والتعديل]

(١) لم يستوف المصنف رحمه الله مراتب الجرح والتعديل، مراعاة للاختصار، ونوردها تامة فيما يأتي:
مراتب التعديل:

المربطة الأولى: وهي أعلىها شرفاً، مرتبة الصحابة رضي الله عنهم:

المربطة الثانية: وهي ما جاء التعديل فيها بما يدل على المبالغة مثل: أوثق الناس، إليه المنتهى في الشتت، لا أعرف له نظيراً.

المربطة الثالثة: إذا كرر لفظ التوثيق إما مع تبادل اللفظين: ثبت حجة، أو مع إعادة اللفظ: ثقة ثقة.

المربطة الرابعة: ما انفرد بصيغة دالة على التوثيق أي اتصاف الراوي بالعدالة والضبط ثقة، حجة، إمام، واللحجة أعلى من الثقة.

المربطة الخامسة: ليس به بأس، صدوق، مأمون، محله الصدق.

المربطة السادسة: ما أشعر بالقرب من التحرير، وهي أدنى المراتب: ليس بعيداً من الصواب، شيخ، يروى حديثه، روى عنه الناس.

وحكم هذه المراتب: الاحتجاج بالأربعة الأولى منها. وأما التي بعدها فإنه لا يحتاج بأحد من أهلها؛ لكون ألفاظها لا تشعر بشربطة الضبط، بل يكتب حديثهم ويختبر، وأما السادسة فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم.

مراتب الجرح:

المربطة الأولى: وهي أسهل مراتب الجرح، قوفهم: فيه ضعف، فيه مقال، فيه بذاك القوي، ليس بذاك.

وهذه أحكام تتعلق بذلك، ذكرت هنالك تكملة الفائدة، فأقول: تقبل التزكية من عارفٍ بأسبابها، لا من غير عارفٍ؛ لئلا يُزكي بمجرد ما ظهر له ابتداءً، من غير ممارسةٍ واختبارٍ ولو كانت التزكية صادرةً من مُزكٍ واحدٍ على الأصح، خلافاً لمن شرط أنها لا تقبل إلا من اثنين؛ لاحقاً لها بالشهادة في الأصح أيضاً. والفرقُ بينهما أنَّ التزكية تُنزلُ منزلةَ الحُكْم، فلا يُشترط فيها العدد، والشهادة تقع من الشاهد عندَ الحاكم فافتقرَ.

ولو قيلَ: يفصلُ بينَ ما إذا كانتِ التزكيةُ في الرَّاوي مُستندَةً من المزكٍ إلى اجتهاده أو إلى النَّقل عن غيرِه، لكانَ مُتَّجهاً؛ فإنه إنْ كانَ الأولَ فلا يُشترط العَدُّ أصلًا؛ لأنَّه حينئذٍ يكونُ بمنزلةِ الحاكم، وإنْ كانَ الثانيَ فَيَحْرِي فيِهِ الْخَلَافُ، وتبينَ أنه أيضاً لا يُشترط العَدُّ؛ لأنَّ أصلَ التَّقْلِيل لا يُشترط فيِهِ العَدُّ، فكذا ما تَفَرَّعَ عَنْهُ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وينبغي أنْ لا يُقبلُ الجَرْحُ والتَّعْدِيلُ إلاَّ مِنْ عَدْلٍ مُتَّيقِظٍ، فلا يُقبلُ جرْحٌ مَنْ أَفْرَطَ فِيهِ، فَجَرَحَ بِمَا لَا يقتضي ردَّ حديثِ المحدثِ، كما لا تُقبل تزكيةً مَنْ أَخْذَ بمجردِ الظَّاهِرِ، فَأَطْلَقَ التزكيةَ.

- = المرتبة الثانية: أسوأ من سابقتها، لا يجتهد بها، ضعيف، ضعفوه، مضطرب الحديث.
- وحكم هاتين المرتبتين - كما بين السخاوي - يعتبر بحديثه، أي يخرج حديثه للاعتبار - وهو البحث عن روایات تقویه ليصيّر لها حجّة - لإشعار هذه الصيغ بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها له.
- المرتبة الثالثة، أسوأ من سابقيها: رد حديثه، ضعيف جداً، واه بمرة.
- المرتبة الرابعة: يسرق الحديث، متهم بالكذب أو الوضع، ساقط.
- المرتبة الخامسة: الدجال، الكذاب، الوضاع، يضع، يكذب.
- المرتبة السادسة: ما يدل على المبالغة، كأكذب الناس، أو إليه المتهى في الكذب، أو هو ركن الكذب أو منبهه.
- وحكم هذه المراتب الأربع الأخيرة قال فيه السخاوي: "إنه لا يجتهد بوحد من أهله ولا يستشهد به ولا يعتبر به".

وقال الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال - لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف، ولا على تضليل ثقة انتهى^(١).

ولهذا كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تر��ه. وليرجع المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل؛ فإنه إن عدل بغير ثبت كان كالمحض حكماً ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة من روى حديثاً وهو يظن أنه كذب، وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسّم سوء يقى عليه عاره أبداً، والآفة تدخل في هذا تارة من الهوى والغرض الفاسد، وكلام المتقدّمين سالم من هذا غالباً، وتارة من المخالف في العقائد، وهو موجود كثيراً، قدّماً وحديثاً، ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك، فقد قدّمنا تحقيق الحال في العمل برواية المبتداعة^(٢).

والجرح مقدم على التعديل، وأطلق ذلك جماعة، ولكن محله إن صدر مبيناً^(٣) من عارف بأسبابه، لأنّه إن كان غير مفسّر لم يقدح فيمن ثبتت عدالتُه، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً. فإن خلا المجروح عن التعديل، قبل الجرح فيه محملاً^(٤) غير مبين السبب إذا صدر من عارف على المختار؛ لأنه إذا لم يكن فيه تعديل فهو في حيز المجهول،

(١) الموقفة: ٨٤، ليس فيها "قط" ، والمراد نفي اجتماعهم، كما يشير لذلك قول الحافظ بناء عليه: "ولهذا كان مذهب النسائي..." وانظر قول الذهبي بعدها: "إنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف" ، وهذا ينطبق على الأغلبية العظمى لاختلافهم.

(٢) ص ١٠٤-١٠٢.

(٣) أي مبين السبب، ويسمى عند المحدثين الجرح المفسر.

(٤) الجرح المحمل هو غير مبين السبب، كما شرحه المصنف، ويسمى أيضاً الجرح المبهم.

وإعمال قول المجرّح أولى من إهماله، ومال ابن الصلاح في مثل هذا إلى التوقف فيه^(١).

فصل

[الأسماء والكنى]

ومن المهم في هذا الفن معرفة كُنى المسميين ممن اشتهر باسمه وله كُنية لا يُؤمن أن يأتي في بعض الروايات مكْنِيَّاً، لثلاً يُظَنَّ أنه آخر، ومعرفة أسماء المُكَنَّين^(٢)، وهو عكس الذي قبله، ومعرفة من اسمه كُنيَّته، وهم قليل، ومعرفة من اختلف في كُنيَّته، وهم كثير، ومعرفة من كثُرَت كُنَاه، كابن حُرَيْج، له كُنيَّتان أبو الوليد وأبو خالد، أو كثُرَت نعوته وألقابه، ومعرفة من وافقَتْ كُنيَّته اسم أبيه، كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق المَدْنِي، أحد أتباع التابعين، وفائدته معرفته تُنفي الغلط عن نسبه إلى أبيه، فقال: أَخْبَرَنَا أَبْنُ إِسْحَاقَ، فَنَسِبَ إِلَى التَّصْحِيفِ، وَإِنَّ الصَّوَابَ: أَنَّ أَبَوَ إِسْحَاقَ، أَوْ بالعكس كإسحاق بن أبي إسحاق السَّبِيعي، أو وافقَتْ كُنيَّته كنية زوجته، كأبي أيوب الأنباري، وأم أيوب، صحابيَّان مشهوران، أو وافقَ اسْمُ شِيخِه اسْمَ أَبِيهِ، كالرَّابِيعِ بْنِ أَنْسٍ، عن أنسٍ، هكذا يأتي في الروايات، فُيظَنَّ أنه يروي عن أبيه، كما وقع في الصحيح عن عامر بن سعيد، عن سعيد، وهو أبوه، وليس أنس -شيخ الرَّابِيع- والده، بل أبوه بكريٌّ، وشيخه أنصارٌ، وهو أنس بن مالك الصحابي المشهور، وليس الرَّابِيع المذكور من أولاده.

(١) نتيجة المذهبين متقاربة جداً، وهي عدم العمل بالحديث، لكن على مذهب ابن الصلاح لم يعمل بحديث من جرحه جرحاً جملاءً لأنَّه وقعت فيه ريبة توجب التوقف في العمل بحديثه، كالمجهول مثلاً، أما على مذهب المصنف الحافظ ابن حجر، فيعتبر هذا الراوي مجروباً مرفوض الرواية، ومذهب ابن الصلاح في رأيي أقوى، وانظر ما سبق من تعليق ص ١٠٢.

(٢) يسمى هذا علم الأسماء والكنى، وهو معرفة كنى ذوي الأسماء، وأسماء ذوي الكنى، وله أقسام، أشار المصنف إلى أهمها فيما يأتي.

[المنسوب إلى غير أبيه]

ومعْرِفَةٌ مَنْ نُسِّبَ إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ^(١) كالمقداد بن الأسود، نُسِّبَ إِلَى الأسود الرُّهْرِيِّ؛ لكونه تبناه، وإنما هو المقداد بن عمرو. أو إِلَى أُمِّهِ كابن عُلَيَّةَ، هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَقْسُمٍ، أَحَدُ الثَّقَافَاتِ، وعُلَيَّةَ اسْمُ أُمِّهِ، اشتَهَرَ بِهَا، وَكَانَ لَا يُحِبُّ أَنْ يُقَالَ لَهُ: ابْنُ عُلَيَّةَ، وَلِهَذَا كَانَ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: ابْنُ عُلَيَّةَ.

[النسبة التي على خلاف ظاهرها]

أَوْ نُسِّبَ إِلَى غَيْرِ مَا يَسِيقُ إِلَى الفَهْمِ^(٢) كالحَذَّاءُ، ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَى صناعتها أو يَبْعَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وإنما كَانَ يَحَالُ سُهْمَهُ؛ فَتُسَبِّبُ إِلَيْهِمْ. وَكُسْلِيمَانَ التَّيْمِيَّ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَنِي التَّيْمِ، وَلَكِنْ نَزَلَ فِيهِمْ، وَكَذَا مَنْ نُسِّبَ إِلَى جَدِهِ، فَلَا يُؤْمِنُ النَّبَاسَهُ، كَمَنْ وَافَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمَ الْجَدِ المذكور^(٣).

ومعْرِفَةٌ مَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ وَاسْمُ أَبِيهِ وَجَدِهِ كالحسنِ بْنِ الحسنِ بْنِ عليٍّ بْنِ أبي طالب^(٤)، وقد يَقْعُدُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ فُرُوعِ الْمَسْلَسَلِ. وقد يَتَقَعَّدُ الاسمُ وَاسْمُ الْأَبِ مَعَ الاسمِ وَاسْمِ الْأَبِ فَصَاعِدًا، كأبي اليمان الكندي هُوَ زَيْدُ بْنُ الحسنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الحسنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الحسنِ.

أَوْ يَتَقَعَّدُ اسْمُ الرَّاوِيِّ، وَاسْمُ شَيْخِهِ، وَشَيْخُ شَيْخِهِ فَصَاعِدًا كعمران، عن عمران، عن عمران، الأول يُعرف بالقصير، والثاني أبو رجاء العطاردي، والثالث ابن حُصَيْن الصحابي^(٥)، وكُسْلِيمَانَ عن

(١) يسمى هذا البحث: المنسوبون إلى غير آبائهم.

(٢) ويسمى هذا البحث: النسبة التي على خلاف ظاهرها.

(٣) كذا في أصلنا، وهو أولى من النسخ الأخرى بإسقاط "اسم" الثانية، مثاله: محمد بن بشر، ثقة، ومحمد بن السائب بن بشر، متوك، وينسب إلى جده، فيحصل للبس.

سليمان عن سليمان، الأول ابن أحمد بن أيوب الطبراني، والثاني ابن أحمد الواسطي، والثالث ابن عبد الرحمن الدمشقي المعروف بابن بنت شرحبيل.

وقد يقع ذلك^(١) للراوي وشيخه معاً، كأبي العلاء الهمذاني العطار، مشهور بالرواية عن أبي علي الأصبهاني الحداد، وكل منهما اسمه الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد فاتفقا في ذلك، وافتراق في الكتبة والنسبة إلى البلد والصناعة. وصنف فيه أبو موسى المديني جزءاً حافلاً. ومعرفة من اتفق اسم شيخه والراوي عنه، وهو نوع لطيف لم يتعرض له ابن الصلاح، وفائدته رفع اللبس عن يطن أن فيه تكراراً أو انقلاباً، فمن أمثلته البخاري، روى عن مسلم، وروى عنه مسلم، فشيخه مسلم بن إبراهيم الفراهيدي^(٢) البصري، والراوي عنه مسلم بن الحاج القشيري صاحب "الصحيح"، وكذا وقع ذلك لعبد بن حميد، أيضاً روى عن مسلم بن إبراهيم، وروى عنه مسلم بن الحاج في صحيحه حديثاً بهذه الترجمة بعينها.

ومنها: يحيى بن أبي كثير روى عن هشام، وروى عنه هشام، فشيخه هشام ابن عروة، وهو من أقرانه، والراوي عنه هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، ومنها: ابن جرير روى عن هشام، وروى عنه هشام، فالأعلى ابن عروة، والأدنى ابن يوسف الصناعي، ومنها: الحكم بن عتبة يروي عن ابن أبي ليلي، وعنه ابن أبي ليلي، فالأعلى عبد الرحمن، والأدنى محمد بن عبد الرحمن المذكور، وأمثاله كثيرة.

[الثبات والضعفاء]

(١) أي الاتفاق بين الاسم واسم الأب مع الاسم واسم الأب.

(٢) كذا في الأصول، ولعله تحريف، وهو قديم، والذي في المصادر "الفراهيدي" ثقة، روى له ستة، توفي ٢٢٢هـ.

وَمِنَ الْمَهْمَمِ فِي هَذَا الْفَنِّ مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ الْمَحْرَّدَةِ^(١)، وَقَدْ جَمَعَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئْمَمَ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَهَا بِغَيْرِ قِيَدٍ، كَابِنٌ سَعِدٌ فِي "الْطَّبِقاتِ"، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ وَالْبُخَارِيِّ فِي تَارِيَخِهِمَا، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي "الْجَرْحِ وَالْتَّعْدِيلِ"، وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْرَدَ الثَّقَاتَ، كَالْعَجْلِيِّ^(٢)، وَابْنِ حِبَّانَ، وَابْنِ شَاهِينَ^(٣)، وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْرَدَ الْمَجْرُوحِينَ، كَابِنِ عَدِيِّ^(٤)، وَابْنِ حِبَّانَ، أَيْضًا، وَمِنْهُمْ مَنْ تَقْيَدَ بِكِتَابٍ مُخْصُوصٍ، كَ"رَجَالِ الْبُخَارِيِّ"، لِأَبِي نَصْرِ الْكَلَابَازِيِّ^(٥)، وَ"رَجَالِ مُسْلِمٍ"، لِأَبِي بَكْرِ بْنِ مَنْجُوَيَّهِ^(٦)، وَرَجَالِهِمَا مَعًا لِأَبِي الْفَضْلِ ابْنِ طَاهِرٍ، وَرَجَالِ أَبِي دَاوَدَ لِأَبِي عَلَيِّ الْجَيَّانِيِّ^(٧)، وَكَذَا رَجَالُ التَّرْمِذِيِّ وَرَجَالُ النَّسَائِيِّ لِجَمَاعَةِ مِنَ الْمَغَارِبَةِ، وَرَجَالُ السَّنَّةِ الصَّحِيحَيْنِ وَأَبِي دَاوَدَ وَالْتَّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ

(١) سبق هذا، وهو معرفة الثقات والضعفاء.

(٢) هو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَجْلِيِّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ، سُكَنَ طَرَابِلُسُ الْغَرْبُ أَيَّامُ مُحْمَّدَةِ الْقُولِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، تَوْفِيَ ٢٦١هـ. مِنْ كِتَبِهِ: الثَّقَاتُ فِي مَجْلِدٍ، لَكُمْهُ غَيْرُ مَرْتَبٍ، فَرْتَبُهُ السَّبْكِيُّ وَسَمَاهُ: تَرْتِيبُ الثَّقَاتِ (ط).

(٣) عَمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عُثْمَانَ، وُلِدَ ٢٩٧هـ. شِيَخُ الْعَرَقِ فِي الإِكْثَارِ مِنَ الْرَوَايَةِ، وَهِيَ أَكْثَرُ شَغْلِهِ، وَمَا كَانَ بِالْبَارِعِ فِي غَوَامِضِ صَنَاعَةِ الْمُحَدِّثِينَ، تَوْفِيَ ٣٨٥هـ. وَكَتَابُهُ الثَّقَاتُ مُطَبَّعٌ دُونَ تَدْقِيقٍ.

(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيِّ الْجَرْجَانِيِّ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ، وُلِدَ ٢٧٧هـ، تَوْفِيَ ٣٦٥هـ، وَكَانَ حَافِظًا مُتَقْنًا، لَمْ يَكُنْ فِي زَمَانِهِ مُثْلُهُ، أَشْهَرُ كِتَبِهِ: الْكَامِلُ فِي الْعَصَفَاءِ (ط)، تَوْسِعُ فَأَوْرَدَ فِيهِ كُلَّ مَا تَكَلَّمُ فِيهِ وَلَوْ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَوْ مِنْ رَجَالِ الصَّحِيحَيْنِ، لَكُنَّهُ مَنْصُفٌ، وَكَانَ يَجْدِرُ بِهِ أَنْ لَا يَوْرُدَ هُولَاءِ.

(٥) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَسِينٍ الْبُخَارِيِّ الْكَلَابَازِيِّ، أَبُو نَصْرٍ، وُلِدَ ٣١٣هـ، كَانَ أَحْفَظَ أَهْلَ بَلَادِهِ فِي زَمَانِهِ، تَوْفِيَ ٣٩٨هـ. لَهُ: "رَجَالُ الْبُخَارِيِّ" (ط) وَغَيْرُهُ. وَفِي الْأَصْلِ "ابْنُ نَصْرٍ" سَهُوُ قَلْم.

(٦) أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرٍ، الْمَشْهُورُ بِابْنِ مَنْجُوَيَّهِ، تَوْفِيَ ٤٢٨هـ، وُلِدَ ٨١هـ سَنَةً. إِمَامٌ كَبِيرٌ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، لَهُ مَؤْلِفَاتٌ عَدِيدَةٌ.

(٧) الْحَسِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ الْغَسَانِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ أَبُو عَلِيِّ الْجَيَّانِيِّ، نَسَبَتْهُ إِلَى بَلْدَةِ "جَيَانٍ". وُلِدَ ٤٢٧هـ، مَحْدُثٌ حَافِظٌ، إِمَامٌ عَالِمٌ بِالرَّجَالِ، لِغَوِيِّ أَدِيبٌ، تَوْفِيَ ٤٩٨هـ. لَهُ: تَقْيَدُ الْمَهْمَلِ وَتَبْيَيزُ الْمُشْكَلِ، فِيهِ دراسَةُ رَجَالِ الصَّحِيحَيْنِ وَدِفَاعُ عَمَّا اسْتَشْكَلَ عَلَيْهِمَا (خ).

وابن ماجة لعبد الغني المقدسي^(١) في كتابه "الكمال"، ثم هذبه المري^(٢) في "تهذيب الكمال"، وقد لخصته وزدت عليه أشياء كثيرة، وسمّيته "تهذيب التهذيب"، وجاء مع ما اشتمل عليه من الرّيادات قدر ثلث الأصل.

[الأسماء المفردة]

ومن المهم أيضاً معرفة الأسماء المفردة^(٣)، وقد صنف فيها الحافظ أبو بكرٍ أحمد بن هارون البرديحي^(٤)، فذكر أشياء تَعَقَّبُوا عليه بعضها من ذلك قوله: صُعْدِيُّ بْنُ سِنَانٍ أَحَدُ الْمُسْعَفَاءِ، وهو بضم المهملة، وقد تُبَدِّلُ سِينًا مُهملة، وسكون العين المُعجمة بعدها دالٌ مهملة، ثم ياءً كياءً النسب، وهو اسم عَلَمٌ بلفظ التَّسِّبِ، وليس هو فرداً، ففي "الجَرِحِ وَالتَّعْدِيلِ" لابن أبي حاتم صُعْدِيُّ الْكُوفِيُّ، وَثَقَهُ ابْنُ مَعْنَى، وَفَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي قَبْلَهُ فَضَعْفَهُ، وفي "تَارِيخِ الْعُقَيْلِيِّ" صُعْدِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَرْوِي، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ الْعُقَيْلِيُّ: حَدِيثُهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ. وَأَظَنُهُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَمَّا كَوْنُ الْعُقَيْلِيِّ ذَكَرَهُ فِي "الضُّعْفَاءِ" فَإِنَّمَا هُوَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَلَيْسَ الْأَفَةُ مِنْهُ، بَلْ هِيَ مِنْ

(١) عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي ثم الدمشقي الحنفي، ولد ٥٤١هـ. إمام حافظ، متبع، زاهد، توفي ٦٠٠هـ، له كتب كثيرة أشهرها: عمدة الأحكام، والكمال في أسماء الرجال، وهو أول كتاب خاص ب الرجال الستة.

(٢) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف التزي، أبو الحجاج. الحلبي ثم الدمشقي، ولد ٦٤٥هـ، وانتقل إلى المزة، وطلب العلم واجتهد فصار الحافظ الكبير شيخ المحدثين عمدة الحفاظ توفي ٧٤٢هـ. له: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مرجع ضخم (ط). وتحفة الأشراف. معرفة الأطراف. كبير جداً (ط).

(٣) معرفة الأسماء المفردة هي الأسماء والكنى والألقاب التي لا يسمى بها إلا واحد فقط.

(٤) أحمد بن هارون بن روح البرديحي بفتح الباء وكسرها البرذعي، نسبة إلى بردیج وبرذعة في أذر بيجان بفتح الألف أوله فسكون، وقيل بالمد أوله. وهو من الحفاظ الأئمة، سكن بغداد، توفي ٣٠١هـ، من كتبه: الأسماء المفردة. في الأصل "أبو بكر بن أحمد" سهو قلم.

الراوِي عنْهُ عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ سَنْدَرٌ - بِالْمَهْمَلَةِ وَالنُّونِ بِوْزَنِ جَعْفَرٍ - وَهُوَ مَوْلَى زِبْنَاعِ الْجُذَامِيِّ، لَهُ صَحِّبَةٌ وَرِوَايَةٌ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ اسْمُ فَرِيدٍ لِمَ يَتَسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ فِيمَا نَعْلَمُ، لَكِنْ ذَكَرَ أَبُو مُوسَى فِي "الْدَّلِيلِ عَلَى مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ" لِابْنِ مَنْدَهِ سَنْدَرَ أَبْوَ الْأَسْوَدِ، وَرَوَى لَهُ حَدِيثًا، وَتُعَقَّبُ عَلَيْهِ ذَلِكُ؛ فَإِنَّهُ هُوَ الَّذِي ذُكِرَ أَبُو مَنْدَهِ، وَقَدْ ذُكِرَ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْجِيَزِيِّ، فِي "تَارِيخِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ نَزَلُوا مِصْرًا"، فِي تَرْجِمَةِ سَنْدَرٍ مَوْلَى زِبْنَاعٍ وَقَدْ حَرَرْتُ ذَلِكَ فِي كِتَابِي فِي الصَّحَابَةِ^(٢).

[الألقاب]

وَكَذَا مَعْرِفَةُ الْكُنْيَى الْمُجْرَدَةِ وَالْأَلْقَابِ^(٣)، وَهِيَ تَارَةٌ تَكُونُ بِلِفْظِ الْاسْمِ، وَتَارَةٌ تَكُونُ بِلِفْظِ الْكُنْيَةِ، وَتَقَعُ نَسْبَةً إِلَى عَاهَةٍ أَوْ حِرْفَةٍ.

[الأنساب]

وَكَذَا مَعْرِفَةُ الْأَنْسَابِ، وَهِيَ تَارَةٌ تَقَعُ إِلَى الْقَبَائِلِ، وَهُوَ فِي الْمُتَقْدِمِينَ أَكْثَرِيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَأَخَّرِينَ، وَتَارَةٌ إِلَى الْأُوْطَانِ، وَهَذَا فِي الْمُتَأَخَّرِينَ أَكْثَرِيٌّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَقْدِمِينَ، وَالنِّسْبَةُ إِلَى الْوَطَنِ أَعْمَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِلَادًا أَوْ ضِيَاعًا أَوْ سِكَّاكًا أَوْ مَجاوَرَةً، وَتَقَعُ إِلَى الصَّنَائِعِ كَالْخَيَاطِ،

(١) انظر ترجمة صدقي في "الجرح والتعديل": ١/٢: ٤٥٣-٤٥٤، والضعفاء الكبير للعقيلي: ٢: ٢١٦، واللسان: ٣: ١٩٠-١٩١، وتصحّف فيه إلى "صفدي"؟

(٢) الإصابة: ٢: ٨٤-٨٥.

(٣) اللقب ما يشعر بمدح أو ذم، كالأشعش والأعرج، فيعرف هذا العلم أسماء ذوي الألقاب وألقاب ذوي الأسماء.

والحرَّف كالبَرَازِ، ويقع فيها الاتِّفاقُ والاشتِباهُ كالأسماءِ، وقد تَقْعُ الأنسابُ الْقَابَاءُ، كحالِدٌ بنِ مَخْلَدِ القَطْوَانِيٌّ، كانَ كوفِيًّا ويلقبُ القَطْوَانِيٌّ، و كانَ يغضُبُ منها. ومن المهمّ أيضًا معرفةُ أسبابِ ذلك أَيُّ الألقابِ.

[الموالي]

ومعرفةُ المواليِ مِنْ أَعْلَى وَمِنْ أَسْفَلِ، بالرِّقِ أو بالحِلْفِ أو بِالإِسْلَامِ؛ لَأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ مَوْلَى، وَلَا يُعْرَفُ تَمِيزُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْتَّنْصِيصِ عَلَيْهِ.

[الإخوة والأخوات]

ومعرفةُ الإخوة والأخواتِ، وقد صَنَفَ فِي الْقُدْمَاءِ، كعلَّيٍّ بنِ المَدِينِيِّ.

[آدابُ الشِّيخِ وَالطالبِ]

وَمِنْ المهمّ أيضًا معرفةُ آدَابِ الشِّيخِ وَالطالبِ، ويشترَكُانِ فِي تَصْحِيحِ النِّيَةِ، وَالتَّطْهِيرِ مِنْ أَعْرَاضِ الدُّنْيَا، وَتَحْسِينِ الْحُلْقِ، وَيُنَفَّرُ الشِّيخُ بَأَنْ يُسْمِعَ إِذَا احْتَاجَ إِلَيْهِ، وَلَا يَحْدُثَ بِلِلِّدِ فِيهِ أَوْلَى مِنْهُ، بِلْ يُرْشِدَ إِلَيْهِ، وَلَا يَتَرُكَ إِسْمَاعِيْلِيَّةَ فَاسِدَةَ، وَأَنْ يَتَطَهَّرَ وَيَجْلِسَ بِوْقَارٍ، وَلَا يَحْدُثَ قَائِمًا وَلَا عَجَالًا وَلَا فِي الطَّرِيقِ إِلَّا إِنْ أَضْطَرَ إِلَيْ ذَلِكَ، وَأَنْ يُمْسِكَ عَنِ التَّحْدِيدِ إِذَا خَشِيَ التَّغْيِيرُ أَوِ النَّسِيَانُ؛ لِمَرَضٍ أَوْ هَرَمٍ، وَإِذَا اتَّخَذَ مَحْلِسَ الْإِمَلَاءِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مُسْتَمْلٌ يَقْطِي.

وَيُنَفَّرُ الطَّالِبُ بَأَنْ يُوَقَّرُ الشِّيخُ وَلَا يُضْحِرَهُ، وَيُرْشَدُ غَيْرَهُ لِمَا سَمِعَهُ، وَلَا يَدْعُ الْإِسْتِفَادَةَ لِحَيَاءِ أَوْ تَكَبُّرٍ، وَيَكْتُبُ مَا سَمِعَهُ تَامًا، وَيَعْتَنِي بِالْتَّقْيِيدِ وَالضَّبْطِ، وَيُذَاكِرُ بِمَحْفُوظِهِ؛ لِيَرْسَخَ فِي ذَهْنِهِ.

[سن التحمل والأداء]

وَمِنْ المهمّ معرفةُ سِنِ التَّحْمُلِ وَالْأَدَاءِ، وَالْأَصْحُ اعْتَبَارُ سِنِ التَّحْمُلِ بِالتَّمِيزِ، هَذَا فِي السَّمَاعِ، وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْمُحَدِّثِينَ بِإِحْضارِهِمُ الْأَطْفَالَ مَجَالِسَ الْحَدِيثِ، وَيَكْتُبُونَ لَهُمْ أَنْهُمْ حَضَرُوا، وَلَا بُدُّ

في مثل ذلك من إجازة المسمى، والأصح في سن الطلب بنفسه أن يتأهل لذلك، ويصح تحمل الكافر أيضاً إذا أداه بعد إسلامه، وكذا الفاسق من باب الأولى إذا أداه بعد توبته وثبتت عدالته. وأما الأداء فقد تقدم أنه لا اختصاص له بزمن معين، بل يقيّد بالاحتياج والتأهل لذلك، وهو مختلف باختلاف الأشخاص. وقال ابن حُلَادٌ^(١) إذا بلغ الخمسين، ولا ينكر عند الأربعين، وتُعقب بمن حدث قبلها كمالٍ.

[كتابة الحديث]

ومن المهم معرفة صفة كتابة الحديث، وهو أن يكتبه مبيناً مفسراً، ويُشكّل المُشكّل منه وينقطع، ويكتب الساقط في الحاشية اليمنى، ما دام في السطربقية، وإلا ففي اليسرى. وصفة عرضه، وهو مقابلته مع الشیخ المسمى، أو مع ثقة غيره أو مع نفسه شيئاً فشيئاً. وصفة سماعه بأن لا يتشارغل بما يُخلّ به من نسخ أو حديث أو نعاس. وصفة إسماعه كذلك، وأن يكون ذلك من أصله الذي سمع فيه أو من فرع قُرِبَ على أصله، فإن تعذر فليجيّرْه بالإجازة لما خالَفَ، إن خالَفَ.

[الرحلة للحديث]

وصفة الرحلة فيه، حيث يُتَدَىءُ بحديث أهل بلده فيستوّعه، ثم يرحل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده، ويكون اعتماده بتكثير المسموع أولى من اعتماده بتكثير الشیوخ.

[صفة التصنيف في الحديث]

وصفة تصنيفه، وذلك إما على المسانيد بأن يجمع مسند كل^(٢) صحابي على حدة، فإن شاء رتبه

(١) الرامهري مزي السابق ذكره ص ٣٨.

(٢) لفظة "كل" ليست في النسخة الأصل، أثبناها من النسخ الأخرى لاقتضاء المعنى.

على سوابقِهم، وإن شاء رتبه على حروف المُعجم، وهو أَسْهَلُ تناولاً أو تصنيفه على الأبواب الفقهية أو غيرها، بأن يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه، إثباتاً أو نفياً، والأولى أن يقتصر على ما صَحَّ أو حَسْنَ، فإن جَمِعَ الجميع فَلَيَسْتَعْلَمُ علة الضعيف أو تصنيفه على العلَلِ، فيذكر المتنَ وطُرُقهُ، وبيان اختلاف نَقَالِهِ والأَحْسَنُ أَنْ يُرَتَّبَها على الأبواب؛ لِيُسْهَلَ تناولُها.

أو يجمعه على الأطرافِ، فيذكر طرف الحديث الدَّالِّ على بقيةِهِ، ويجمع أسانيدَهِ، إِمَّا مُسْتَوِيَّاً وِإِمَّا مُتَقَيَّداً بِحُكْمٍ مخصوصةٍ.

[أسباب الحديث]

وَمِنَ الْمُهُمُ مَعْرِفَةُ سَبِّبِ الْحَدِيثِ^(١)

وَقَدْ صَنَفَ فِيهِ بَعْضُ شِيوُخِ الْقَاضِيِّ أَبِي يَعْلَى بْنِ الْفَرَاءِ الْحَنْبَلِيِّ^(٢)، وَهُوَ أَبُو حَفْصِ الْعُكْبَرِيِّ^(٣)

(١) هو سبب ورود الحديث، وهو ما ورد الحديث متحدثاً عنه أيام وقوعه.

(٢) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف أبو يعلى المعروف بابن الفراء، ولد ٣٨٠هـ، وبرع في حفظ الحديث والفقه الحنبلية، وإليه انتهت رئاسة الحنابلة توفي ٤٥٨هـ، من كتبه: الأحكام السلطانية (ط) وأحكام القرآن.

(٣) هكذا أورده الحافظ واقبشه منه السخاوي في "فتح المغيث": ٤: ٣٦، والسيوطى في آخر "التدريب": ٢: ٣٩٤، وابن حمزة الدمشقى في "مطلع البيان والتعريف": ١: ٣١. لم يسموه، فأخذوا الاحتمال الكبير في تعينه، وبالاستقصاء الذى قام به بعض الأئمة الأفاضل، وجدنا أن أولى من يطلق عليه هو أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان البزار المعروف بابن أبي عمرو، من أهل عكيرأ ولد ٣٢٠هـ وتوفي ٤١٧هـ. فإنه ينطبق عليه قول الحافظ: "هو في المائة الخامسة". الفتح في الاستئذان باب لا تترك النار في البيت...: ١١: ٦٦ ط. الخيرية. وذكر كلاماً نحو كلامه هنا بزيادة هذه الفائدة المهمة.

والعكيري هذا وثقة الخطيب في "تاريخ بغداد": ١١: ٢٧٣ رقم: ٦٠٤١ وذكره الذهبي في "الذكرة": ٣: ١٠٧٣.

وذكر أحمد محمد شاكر القاضي الشرعي في شرحه ألفية السيوطى في علم الحديث: ٢١٤-٢١٥ أنه "أبو حفص عمر بن محمد بن رجاء العكيري" وهو من تلامذة عبد الله بن أحمد بن حنبل، وله ترجمة في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ٣٢٠-٣٢١، وتاريخ بغداد: ١١: ٢٣٩، وتوفي سنة ٣٣٩" كذا قال، وهو غير سديد؛

وقد ذَكَرَ الشِّيخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنُ دَقِيقِ العِيدِ أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ عَصْرِهِ شَرَعَ فِي جَمْعِ ذَلِكَ، وَكَانَهُ مَا رَأَى
تَصْنِيفَ الْعُكْبَرِيِّ الْمَذْكُورِ.

وَصَنَفُوا فِي غَالِبِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ عَلَى مَا أَشَرْنَا إِلَيْهِ غَالِبًا، وَهِيَ أَيْ هَذِهِ الْأَنْواعِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ
الْخَاتَمَةِ نَقْلٌ مَحْضٌ، ظَاهِرَةُ التَّعْرِيفِ، مُسْتَغْنِيَّةٌ عَنِ التَّمْثِيلِ، وَحُضُورُهَا مُتَعَسِّرٌ، فَلَتَرَاجِعَ لَهَا
مَبْسُوْطَاتُهَا، لِيَحْصُلُ الْوَقْفُ عَلَى حَقَائِقِهَا.

وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ وَالْهَادِيُّ، لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، عَلَيْهِ تَوْكِيدُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ.

= فَإِنَّهُ لَا يَعْكُنُ لِعْنَرَهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ شِيُوخِ أَبِي يَعْلَى ابْنِ الْفَرَاءِ؛ لَأَنَّهُ تَوَفَّ قَبْلَ وَلَادَةِ أَبِي يَعْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
هَذَا آخِرُ مَا تَيَسَّرَ وَتَحْرَرَ، وَلَهُ الْحَمْدُ عَلَى مَا أَهْمَمَ وَعَلِمَ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ، وَسَلَّمَ
عَلَى الْمَرْسِلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٤	مناقشة ادعاء ذلك على البخاري	٣	تقرير شرح النخبة وتحقيقه (قصيدة شعرية)
٤٥	الغريب	٥	خطبة الحق
٤٦	تعريف خبر الآحاد لغة واصطلاحا	٧	تصدير نزهة النظر للمحقق
٤٧	إفادة خبر الآحاد العلم النظري	٩	الإمام الحافظ ابن حجر
٥٠	الفرد المطلق والفرد النسبي	١٨	دراسة السبب في تأليف متن النخبة
٥٢	الصحيح لذاته	١٩	منهج الحافظ ابن حجر في شرح النخبة
٥٤	تفاوت رتب الصحيح	٢٠	مزايا شرح النخبة وأهميته
٥٥	أصح الأسانيد	٢٢	نسخ الكتاب الخطية
٥٧	المفاضلة بين صحيح البخاري ومسلم	٢٣	ابن الأخصاصي
٥٩	مراتب الصحيح	٢٤	عملنا في تحقيق الكتاب والتعليق عليه
٦٠	الحسن لذاته	٢٧	صور من مخطوطه الشرح
٦١	قول الترمذى "حسن صحيح" ونحو ذلك	٣٢	نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر
٦٢	الحسن عند الترمذى وهو الحسن لغيره	٣٣	خطبة المصنف
٦٣	زيادة الثقة مقبولة	٣٤	الرايهر مزي من أول من صنف
٦٦	المحفوظ والشاذ	٣٣	أهم المصنفات في علوم الحديث
٦٧	المعروف والنكر	٣٦	الخبر والحديث والسنن والأثر
٦٨	المتابعة	٣٧	تقسيم الخبر من حيث تعدد طرقه وتفردها
٧٠	الشاهد	٣٩	المتواتر وشروطه
٧٠	الاعتبار	٤٠	المتواتر يفيد العلم الضروري
٧١	الحديث المقبول	٤١	مناقشة ادعاء ندرة المتواتر
٧١	محكم الحديث، ومتختلف الحديث	٤٢	الآحاد وأولها المشهور والمستفيض
٧٣	الناسخ والمنسوخ	٤٣	العزيز، وتحقيق المصنف شرطه
٧٥	ال الحديث المردود	٤٣	التحقيق أن الحكم لا يشترط

الصفحة	الموضع	الصفحة	الموضع
١٠٠	معنى توبع شيء الحفظ	٧٥	المعلم
١٠١	المرفوع وصور الرفع الحكمي	٧٧	المرسل
١٠٦	الموقوف وتعريف الصحابي وشرحه	٧٨	المعرض
١٠٨	المقطوع وتعريف التابعي والمحضر	٧٩	المقطوع
١٠٩	زيادة الحديث القدسي وهو قسم رابع	٧٩	السقط من السنن قسمان
١١٠	المسند رأي المصنف، وتحقيقنا فيه	٧٩	المدلس، والمرسل الخفي
١١١	السنن العالى	٨٠	اشتراط اللقى في التدليس، وتحقيقنا فيه
١١١	العلو المطلق، والعلو النسبي، وصور النسي	٨٢	القسم الثاني من المردود
١١٣	رواية القرآن والمدح	٨٤	الطعن بكذب الراوى
١١٤	رواية الأكابر عن الأصاغر	٨٦	المتروك
١١٥	السابق واللاحق	٨٧	المعلم
١١٧	إن لم يتميز الروايان عن بعضهما (المهمل)	٨٨	الدرج
١١٧	إن حجد الراوى حديثا رواه	٨٩	المقلوب
١١٨	المسلسل	٩٠	المزيد في متصل الأسانيد والمضرطب
١١٩	صيغ الأداء ومراتبها	٩١	قلب الأحاديث امتحانا للراوى
١٢١	عنونة المعاصر، وتحقيق مطول في شرط قبولها	٩١	المصحف والمحرف
١٢٢	مسائل في التحمل والأداء	٩٢	اختصار الحديث، والرواية بالمعنى
١٢٥	اشتباه أسماء الرواية	٩٣	غريب ألفاظ الحديث، ومصادره
١٢٧	المتشابه	٩٤	مشكل الحديث، ومصادر علاجه
١٢٩	المتشابه المقلوب	٩٤	الجهالة بالراوى وسببها
١٣٠	خاتمة في معارف مهمة عند المحدثين	٩٦	التعديل على الإهمام
١٣٠	طبقات الرواية وفائده	٩٧	محظول العين ومحظول الحال
١٣١	مواليد الرواية ووفائهم وأوطائهم	٩٧	تحقيق مذهب ابن الصلاح في الجرح
١٣٢	معرفة الجرح والتعديل ومراتبها	٩٨	البدعة: تقسيمها إلى مكفرة وغير مكفرة
١٣٤	أحكام تتعلق بالجرح والتعديل	٩٩	سوء الحفظ

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٩	الأسماء المجردة (الثقات والضعفاء)	١٣٥	الجرح مقدم على التعديل وشروط تقديمها ...
١٤٠	الأسماء المفردة	١٣٥	إن خلا المحرر عن التعديل قبل جرمه بجملة ...
١٤١	الكتن المجردة، الألقاب، الأنساب، المولى	فصل: مهامات في علوم الحديث	الأسماء والكتن وأقسامها
١٤٣	سُنُن التحمل والأداء	١٣٦	المنسوبون إلى غير آبائهم
١٤٣	صفة كتابة الحديث وعرضه وسماعه والرحلة فيه	١٣٧	النسب التي على خلاف ظاهرها
١٤٤	صفة تصنيف الحديث	١٣٧	صور من المتفق
١٤٥	أسباب الحديث (والمؤلفات فيه)	١٣٧	

مكتبة البشرى

مكتبة البشرى
جامعة عربى مطبوعات المعرفة (الطباعة والتوزيع، باكتابات)

ملونة كرتون مقوى	مجلدة
شرح عقود رسم المفتى السراجى	الصحيح لمسلم
متن العقيدة الطحاوية الفوز الكبير	الموطأ للإمام مالك
تلخيص المفتاح	الهداية
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع
دروس البلاغة	تفسير البيضاوى
تعليم المتعلم	تفسير الجلالين
هداية النحو (مع التعارين)	شرح العقائد
المرفات	آثار السنن
اياساغوجى	زاد الطالبين
عوامل النحو	الحسami
شرح مائة عامل	هداية النحو (متداول)
المنهج في القواعد والإعراب	ديوان المتنبي
ستطبع قريبا بعون الله تعالى	نور الأنوار
ملونة مجلدة	رياض الصالحين
الصحيح للبيخارى	القطبي
	كتن الدقائق
	نفحات العرب
	مختصر القدوسي
	شرح تهذيب
	علم الصيغه

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
KeyLisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German)
Muntakhab Ahadis (German)
 To be published Shortly Insha Allah
Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مکتبۃ البشیری

ڈیبیڈ ڈنلی
برور ہری گور علی ہیر بیٹیبل ترجمت (ہمہ شریکی) پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات			
نورانی قاعدہ	سورہ میں	درس نظامی اردو مطبوعات	دیگر اردو مطبوعات
بغدادی قاعدہ	رحانی قاعدہ	خواہیں نبوی شرح شماں ترمذی	خواہیں نبوی شرح شماں ترمذی
تفسیر عثمانی	اعجاز القرآن	معین الفسفله	معین الفسفله
اللّٰهُ اَكَمُّ الْمُكَبِّرِ	عیان القرآن	آسان اصول فقہ	آسان اصول فقہ
سیرت سید الکوئین خاتم النبیین	سیرت سید الکوئین خاتم النبیین	تیسیر المسطق	تیسیر المسطق
امت مسلم کی مائیں	خلافے راشدین	ضھول اکبری	ضھول اکبری
رسول اللہ ﷺ کی صحیحیں	نیک ہمیاں	علم انخو	علم الصرف (اویں و آخرین)
اکرام اسلامیں / حقوق العبادی فکر کیجیے	تبیغ دین (امام غزالی رض اللہ عنہ)	عربی صفوۃ المصادر	عربی صفوۃ المصادر
حیلے اور بہانے	علمات قیامت	صرف میر	جمال القرآن
اسلامی سیاست	جزاء الاعمال	تیسیر الابواب	خوہیں
آداب معیشت	علیکم بُغْتَةٍ	بہشتی گورہ	میزان و متشعب (الصرف)
حسن حصین	منزل	تسیل المبتدی	تعلیم الاسلام (مکمل)
الحزب الاعظم (ہفتوا رکمل)	الحزب الاعظم (ماہوار رکمل)	فاری زبان کا آسان قاعدہ	عربی زبان کا آسان قاعدہ
زاد السعید	اعمال قرآنی	کریما	نام حق
مسنون دعا مائیں	مناجات مقبول	تیسیر المبتدی	پند نامہ
فضائل صدقات	فضائل اعمال	کلید جدید عربی کا معلم (اول تا چارم)	عربی کا معلم (اول تا چارم)
فضائل درود شریف	اکرام مسلم	آداب المعاشرت	عوامل انخو (انخو)
فضائل حج	فضائل علم	تعلیم الدین	حیات اسلامیں
جوہر الحدیث	فضائل امت محمدیہ	لسان القرآن (اول تا سوم)	تعلیم الحقائق
آسان نماز	منتخب احادیث	سیر صحابیات	مقباح لسان القرآن (اول تا سوم)
نماز ممل	نماز حنفی	بہشتی زیور (تین حصے)	بہشتی زیور (تین حصے)
معتمم الحجاج	آئینہ نماز		
خطبات الاحکام / جماعتات العام	بہشتی زیور (مکمل)		
	روضۃ الادب		
دائی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ			
دیگر اردو مطبوعات			
		قرآن مجید پندرہ سطری (عائضی)	قش پارہ
		عمر پارہ (درسی)	قش سورہ